كتاب الهلال

سلسلة ثقافية شهرية

تاريخ الفكر المصري الحديث

الخلفية التاريخية

دكتور لويس عوض

كتاب الهلال

KITAB AL-HILAL

سلسله شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : أحمد بهاء الدين

رئيس التحرير : كامل زهيري

: ٢١٥ ـ ذو القعدة ١٣٨٨ ـ فبراير ١٩٦٩

No. 215 - Février 1969

مركز الادارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

التليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

الاشـــــتراكات

قيمة الاشتراك السنوى : (١٢ عددا) فى الجمهورية العربية المتحدة وبلاد اتحادى البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ ـ فى سائر انحاء العالم ٥ر٥ دولارات امريكية أو ٤٠ شلنا ـ والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال : فى الجمهورية العربية المتحدة والسودان بحوالة بريدية . فى الخارج بتحويل أو بشيك مصرفى قابل للصرف فى (ج.ع.م) ـ والاسعار الموضحة أعلاه بالبريد العادى ـ وتضاف رسوم البريد الجوى والمسجل عند الطلب على الاسعار المحددة . .

كتاب الهلال

د. محمود دياب
راح بالمستشفي الملكي المصري

سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغـلاف بريشـة
الفنان حلمى التونى

دكتور لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

الخلفية التاريخية

(١)

دار الهلال

الطبعة الثالثة

الباب الأول

الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية

في الكلام عن تكون الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر والعالم العربي الحديث وعما طرأ عليه من تطورات نتيجة للمؤثرات الاجنبية واليقظة القومية والثقافية الشاملة لا مناص من اعتبار حملة بونابرت على مصر في ١٧٩٨ وما تلاها من اتصال مستمر بين مصر وأوروبا عاملا فاصلا في تكون الافكار السياسية والاجتماعية بالمعنى الحديث في مصر خاصة وفي العالم العربي بوجه عام • وبتحليل هذا الالتقاء العنيف المستمر منذ الحملة الفرنسية بين مصر والحضارة الغربية ، نستطيع أن نتتبع تكون الافكار السياسية والاجتماعية والثقافية الاساسية بالمعنى الحديث من خلال خمسة عناصر رئيسية هي :

(١) التجارب المختلفة لبناء هيكل الدولة وتنظيمها السياسي والاداري والقانوني على الطراز الحديث

(٢) التطورات الاقتصادية والمادية التي استجدت في مصر والعالم العربي نتيجة لتصفية الاقطاع التركي المملوكي واعادة تنظيم العلاقات القومية والطبقية أيام الحملة الفرنسية ، ونتيجة للثورة الصناعية والتكنولوجية التي استحدثها محمد علي

(٣) التطورات الاجتماعية التي استجدت في

مصر والعالم العربى عن طريق الادب خاصة والصحافة عامة والكلمة المكتوبة بوجه أعم ، أو عن طريق الاختلاط الحضارى والثقافى المباشر وغير المباشر بارتياد مصر لاوربا أو بارتياد أوروبا لمصر عن طريق البعوث أو عن طريق الجاليات الوافدة علينا

(٤) التيارات الفكرية التى استجدت فى مصر والعالم العربى نتيجة لهذا الالتقاء بالحضارة الغربية وللصراع معها ولا سيما فيما يتصل بالمعتقدات السياسية والاجتماعية والثقافية. وفيما يتصل بالعلاقة بين العلم والدين وبمواجهة الفكر الدينى لمقومات الحضارة الحديثة بوجه عام

(٥) التيارات الادبية والفنية التى استجدت فى مصر والعالم العربى نتيجة للتواصل الثقافى مع أوروبا ، ولا سيما ما يتصل منها بتطور اللغة وأشكال التعبير الادبى والفنى ..

واذا كان تطور الفكر المصرى الحديث هو أهم ما يلتفت اليه المثقفون فان هذا التطور كان يكون عقيما بل ومستحيلا لو لم نأخذ بأسباب العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة ولو لم يعد التشكيل الطبقى والمهنى والفنى لمجتمعاتنا مع ما يتبع هذا من اعادة تشكيل العلاقات بين الطبقات والفئات والافراد فيما بينها وداخل المجتمع فى مجموعه ، وكان يكون عقيما بل ومستحيلا لو لم يصاحبه أو ينتج عنه تطور فى نظام الحكم أو فى هيكل الدولة

من أجل هذا فمن اللازم أن نستقصى هذين العنصرين الأخيرين ما استطعنا الى ذلك سبيلا لنفهم مغزى ظهور النظريات السياسية والاجتماعية والثقافية الحديثة ومغزى انتشارها ، ومن أين جاءت ومتى ولماذا وكيف جاءت ، بل ولنفهم أيضا فيمن أثرت ومتى ولماذا وكيف أثرت

أما الثورة التكنولوجية فهي تتحـــدث عن نفسها وهي متمثلة في كل ما أصـــاب المجتمع من تحـول في أدوات الانتاج ووسائله وتنظيماته ، ولا أحسب أن هناك من يشك في بدء تاريخ هذه الثورة التكنولوجية بعهد محمد علي أو بالحملة الفرنسية على مصر على أقدم تقدير ، فالاقتصـــاد المصرى خاصة والعربى عامة ظل الى نهـاية العصر التركى المملوكى نموذجا كروكيا للاقتصـــاد الاقطاعى الذى كان يميز العصور الوسطى في أوروبا مع بعض الاختلاف في التفاصيل ، الاختلاف الى أسوأ لا الى أرقى

فبقي اذن أن ندرس حالة الفكر السياسى والاجتمـاعى والثقافى في مصر كنموذج للبلاد العربية على ضوء هيـكل الدولة ونظام الحكم فيها . فان فعلنا هذا انتهينا بصورة محققة الى صدق القضية التى طرحناها فى بداية الطـريق وهي أن حملة بونابرت على مصر كانت الحد الفاصل بين عالمين مختلفين كل الاختلاف : عالم وســيط يمتد بطول العصر التركى المملوكى منتهيـا فى ١٧٩٨ فيـــه عدد من الثورات الاقتصادية البحت التى لم تخرج عن أو يخرج عنها أى فكر سياسى أو اجتماعى أو ثقافى معروف وعالم لم تحدث فيه أية حركة الا وكانت مقترنة بمذهب ســياسى واضح أو بأيديولوجيا اجتماعية واضحة أو بتيار ثقـــافى واضح أيا كان اتجاهه . وهذا هو المقصود بظهور «الفكر» السياسى والاجتماعى والثقافى فى مصر الحديثة نتيجـــة لتعرضها المباشر للتيـارات الفـــكرية والاجتمـــاعية فى الحضارة الغربية

والذين يصورون تاريخ مصر السياسى والاجتماعى فى العصر التركى المملوكى على أنه كان عصر خمـــــــول تام يسيئون فهم هذا العصر من تاريخ البلاد . ففى « خطط »

المقريزى (المواعــظ والاعتبــار بذكر الخطط والآثار) « والسلوك » (للمقريزى) (السلوك لمعرفة دول الملوك) وفى « النجوم » (النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة) لابن تغرى بردى و « الحوادث » لابن تغرى بردى وفى « صبح الأعشى » للقلقشندى و « زبدة كشف الممالــيك » للظاهرى وفى « التعريف » للعمرى وفى آبن دقمــاق الى جانب « بدائع الزهـــور فى وقائع الدهور » لابن اياس العظيم و « عجائب الآثار » للجبرتى العظيم ، ما يثبت أن ثورات المصريين سواء على الحكم الاجنبى أو على العلاقات الاقطاعية كانت لا تنقطع فى فترات عديدة من هذا العصر الكئيب ، وكانت اخر هذه الثورات قبل مجىء بونابرت بسنوات قليلة ، وكانت ثورة عاتيــة انتهت بانفصــال الصعيد الأعلى وتوزيع أرضه على الفلاحين وقيام حــكم شبه جمهورى فيه على يد زعيم الهوارة شيخ العرب الامير همام الكبير

وقد تناول بعض العلماء مثــل ماسينيون ودى جوجه وبولياك تاريخ الانفجارات الســياسية والاجتماعية فى العالم العربى من ثورة القرامطة وثورة الزنج حتى نهــاية الحكم التركى المملوكى ومن كتاباتهم تتجلى جملة أمور منها أن ثورة القرامطة وثورة الزنج فى العراق ، رغم أهميتهما، لم تكونا بالثورتين الكبيرتين الوحيدتين فى العالم العربى ، وان تاريخ الثورات العربية تحت الحكم التركى المملوكى لم يؤرخ بعد بصورة وافية ، واذا كان تاريخ هاتين الثورتين بالذات يدل على أن كلا منهما كان يمثل تيارا ثوريا جمــع الفلاحين والبدو والرقيق والصناع وصــغار التجار ، فان بعض الثـــورات الاخرى قد توفرت فيها بعض هــذه الخصــائص ، وأن الكثرة المطلقة منهــا كانت ثورات

اقتصادية رغم عدم توفر كل هذه الخصائص فيها

والصورة العـــامة للعصر المملوكى التركى والتركى المملوكى كانت تقوم حول مبدأ انشاء دولة احتـــكارية يتركز فيها الاقتصاد فى أيدى السلاطين بما فى ذلك سك العملة والزراعة والصناعة والتجارة والنقل المائى ، مما أدى الى انهيار الاستثمار الفردى • وقارىء « مقدمة » ابن خلدون (نحو ١٤٠٠) يذكر حملة ابن خلدون المشهورة على احتكار السلاطين للمرافق العامة ولتدخـل الدولة فى عمليات الانتاج من زراعية وصناعية وتجارية ومنافستها للاستثمار الفردى فى كافة هذه المرافق ، فابن خلدون لم يكن يعالج مشكلة نظرية ، بل كان يعـالج مشكلة قائمة بالفعل فى مختلف المجتمعات العربية التى حكمها سلاطين المماليك وأمراؤهم ، وقد استشرى هـذا الاتجـاه تحت سلاطين آل عثمان وكان الخراج يدفع عينا غالبا من الغلال من الصعيد أو من سوريا • ولم يكن توسع السلاطين فى تملك مرافق الانتاج بقصد تنمية الاستثمار العام ولـكن بقصد مواجهة نفقات الجيش أساسا • وكلما خوت خزائن السلطان كان يلجأ لتمويل الجيش الى مصـادرة أموال الاغنياء عن طريق المباشرين أو الى تخفيض قيمة العملة

وكان هناك نظام دائم لمصادرة جزء كبـير من الاموال الموروثة عن طريق ديوان المواريث التابع للسلطان ممـا جعل الامراء الاغنياء والبورجـوازيين المليئـين يكتنزون الذهب والفضة خوفا على أموالهم بدلا من الاسـتثمار فى الزراعة والصناعة والتجارة ، وكانوا كثيرا ما يدفنـون كنوزهم تحت الارض أو يخبئونها فى أماكن مأمونة

ونتيجة لاشتراك السلطان فى الانتاج الصناعى عجزت الصناعة الفردية عن منافسة الصناعة السلطانية بسبب

استثمار الصناعة السلطانية بالمواد الخام بالمجان اغتصابا أو بأزهد الاسعار بالاكراه ، وبسبب اعفائها من الرسوم والضرائب . وفى بعض الاحيان لجأ بعض السلاطين الاتراك الى اغلاق المصانع المنافسة بالقوة تأمينا لاحتكار الدولة لوسائل الانتاج . هكذا عرفت مصر نظام رأسمالية الدولة طوال الحكم المملوكى التركى ثم التركى المملوكى فى العصور الوسطى حتى ١٧٩٨ . فتجربة محمد على فى الملكية العامة لوسائل الانتاج لم تكن تجربة فى فراغ ، بل كانت لها جذور امتدت مئات السنين فى تاريخ البلاد

وقد شاب عمليات الاستثمار السلطانى طوال العصور الوسطى عيب خطير ، وهو أنها تحولت الى مجرد وسيلة لملء خزائن السلطان بالمال . فبسبب عدم الاستقرار السياسى وتوقع الانقلابات المستمرة كان السلاطين يتخذون من تملك الدولة لوسائل الانتاج سبيلا الى نهب كل مايمكن نهبه من الاموال العامة فى أقصر وقت ممكن . وقد أدى كل ذلك الى تخريب الصناعة المصرية فى العصور الوسطى والى ذبول طبقات بأكملها هى الطبقات المتوسطة ولا سيما طبقات الصناع والتجار . بل ان السلاطين لم يهتموا حتى بتحويل المصانع الخاصة التى انتهت الى الافلاس الى مصانع سلطانية أو باعادة تعميرها . وقد ذكر ابن دقماق أنه كان فى الفسطاط وحدها ٥٨ مصنعا خاصا يملكه أفراد لصناعة السكر ولم يبق منها فى أيامه الا ١٩ مصنعا فقط أما المصانع الباقية وهى ٣٩ مصنعا فأصابها البوار وتوقفت عن الانتاج ، وقد أحصى ابن دقماق منها ٥ مصانع حولت لانتاج أشياء أخرى و ١٧ مصنعا تحولت الى مساكن ودكاكين ومخازن للفحم والملح وخانات أو وكالات ، و ٥ مصانع أغلقت أو هدمت ، و ١٢ مصنعا لم يعرف لها ابن

دقماق مصيرا محددا ٠ أما المصانع السلطانية فكان عددها سبعا وكانت كلها تنتج ، ومنها ٣ مصانع ملكها السلطان لاولاده حتى اشتهروا فى مصر بملوك السكر

وفى ابن اياس أن كبار التجار وأرباب الصناعات والبورجوازيين عامة تحولوا الى مجرد وكلاء للاحتكار السلطانى ، وكانوا يعرفون بتجار السلطان أو بوكلاء السلطان ٠ وكانوا عادة يجمعون من عمليات الوساطة هذه ثروات طائلة ، ولكن السلطان كان ينقض عليهم بالمصادرة باستمرار كلما عرف أن أحدهم امتلأت خزائنه، بما حال دون تكون طبقة بورجوازية فعالة يمكن أن يكون لها كيان مستقل أو ارادة مستقلة عن ارادة السلطان ٠ أما أبناء السلطان فكانوا يحتكرون القسم الاكبر من الانتاج الزراعى ، ولا سيما تجارة الغلال والنقل المائى ٠ وقد ذكر ابن دقماق ٢٣ مصنعا للسكر فى الفسطاط كان يملكها الامراء الكبار فى فترات مختلفة ، ومع ذلك فلم يمكن تركز رؤوس الاموال حتى فى هذه الطبقة الممتازة بالوراثة بسبب كثرة المصادرات المفاجئة وبسبب المصادرات القانونية عن طريق ديوان المواريث ، وبسبب قيام المماليك الجدد المجلوبين من الخارج ، أو « الاجلاب » كما كانوا يسمون ، بطرد أبناء المماليك القدامى المتمصرين وطرد نسلهم بصفة عامة من أرضهم ، وكان هؤلاء يسمون « بأولاد الناس » أو « أبناء الناس » ، وقد حال هذا دون نشوء طبقة ارستقراطية فى مصر ٠ كذلك أدى عدم الاستقرار السياسى وكثرة حروب المماليك فيما بينهم الى انتقال الاقطاعيات من يد الى يد بما حال دون تركز الثروة الاقطاعية فى الابناء وبالتالى حال دون تبلور النظام الاقطاعى على الطريقة التى عرفتها الدول الاوروبية فى

العصور الوسطى . ثم أن تحديد حصص الامراء من اقطاعياتهم بحسب رتبهم العسكرية نجم عنه أن الامراء كانوا يتركون الفلاح يزرع الارض وفقا لتقاليده مكتفين بتحصيل ايرادها . ولم تكن فى مصر أراض واسعة يزرعها العبيد كما كان الحال في جنوب العراق وقت ثورة الزنج ، لان أكثر « العبيد » السود المجلوبين الى مصر من النوبه ، والعبيد البيض أو « الغلمان » المجلوبين اليها من المغرب ، كانوا يشتغلون خدما فى بيوت السكان الموسرين أو صناعا من نوع ما

كل هذه العوامل مجتمعة ، وفى مقدمتها رأسمالية الدولة وتصفية الثروات أولا بأول ، أدت الى القضاء على الطبقة البورجوازية من ناحية مع عدم تبلور طبقة اقطاعية أرستقراطية من ناحية أخرى ، أو بتعبير أدق كان تركيب النظام السائد يقوم على أن رأسمالية الدولة تحمى تحت جناحها اقطاعا بلا أرستقراطية . وقد أدى هذا أيضا الى عزل سكان المدن عن سكان الريف عزلا جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا ، فلم تقم بينهم ثورات مشتركة فى أى ركن من أركان السلطنة ولم تمتد ثورة طبقة الى غيرها من الطبقات

وقد كان من أهم ما تميزت به ثورات مصر الشعبية طوال عهد المماليك خلوها من كل ايديولوجية دينية ، ومرد هذا عند أ . ن . بولياك « الثورات الشعبية فى مصر فى عصر المماليك وأسبابها الاقتصادية » فى « ريفيو ديز أتوداسلاميك » لسنة ١٩٣٤ الكراسة ٣ ، ص ٢٥١ - ٢٧٣) هو رجعية رجال الدين من جميع الفئات فى مصر طوال هذا العصر ورضاهم بأن يكونوا مجرد أدوات فى أيدى الحكام . ولا يستثنى من هذا التعميم الا ثلاث ثورات

١ ـ ثورة عبيد القاهرة عام ١٢٦٠ بقيادة الزاهد الشيعى الكورانى وقد جاء ذكرها فى « السلوك » للمقريزى

٢ ـ الثورة المهدية التى قام بها الزراع النصيريون فى عهد السلطان محمد بن قلاوون ، وقد جاء ذكرها فى رحلة ابن بطوطة

٣ ـ ثورة « ابن الفلاح » الشعشاع أو المشعشع الذى أعلن نفسه أيضا المهدى المنتظر ، وألغى بعض المحرمات الدينية . وهذه الثورة التي بدأت فى وادى التيم بسوريا امتدت خارج حدود سلطنة المماليك فبلغت العراق وفيها استطاعت بين ١٤٥٣ و ١٤٥٧ (٨٥٧ ـ ٨٦١ هـ) أن تقطع طريق الحج الى مكة ، بل وأن تنشىء أسطولا كبيرا فى جزائر الخليج الفارسى . وكان المشترك فى هذه الثورة يلقب بالخارج أو الرافضى أو الزنديق ، وهو دليل على خروجها على مذهب السنة ، وربما كانت متأثرة بمعتقدات الدروز فى وادى التيم ، وبالمذهب الاسماعيلى ، ويظن أن ثورة ابن الفلاح هذه كانت مشتركة بين البدو والفلاحين وأن لها برنامجا اقتصاديا لان ابن الفلاح أعلن الجهاد ضد الاقطاعيين

وبناء على انعزال هذه الثورات ووضوح اسبابها يقسمها بولياك الى ثلاثة أنواع : (أ) الثورات الزراعية التى قام بها الزراع البدو والفلاحون ، وتسمى عادة فى مصر « فساد العربان » أى اضطرابات البدو . (ب) ثورات فقراء المدن وتسمى عادة « ثورات العوام » أو « ثورات الحرافيش » . (ج) ثورات عبيد القاهرة

أما الثورات الزراعية فيمكن تتبعها بتتبع ثورات بدو

مصر وفلاحيها طوال الحكم المملوكي التركي • وفي رأيي أن دور بدو مصر في هذه الثورات ودور فلاحيها وحقيقة العلاقة بين البدو والفلاحين في مختلف العصور لم تدرس دراسة كافية ، فهناك ما يدل من ناحية على قيام تحالف من نوع ما بين بدو مصر وفلاحيها في حركات وطنية أو شبه وطنية مشتركة ولتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة،

وهناك ما يدل من ناحية اخرى على قيام تناقضات أساسية بين البدو والفلاحين في مصر ، بما يجعل من ألزم اللازم دراسة المجتمع البدوي المصري منشأ واقتصادا واهدافا وعلاقات وروابط سواء بالفلاحين أو بالطبقات الحاكمة أو بالسياسات الخارجية

وغموض أوضاع البدو المصريين ناشيء من تناقض معلوماتنا عنهم • ففي « التعريف » للعمري كما ورد في « صبح الأعشى » للقلقشندي أن بدو مصر كانوا « أهل حاضرة وزرع » باستثناء بدو البحيرة • وفي زمن القلقشندي كان بدو البحيرة أنفسهم يزرعون

وفي رأي بعض العلماء ، أن بدو مصر نزحت كثرتهم من المغرب في القرن ١٦ و ١٧ و ١٨ وأن قلتهم من عرب الجزيرة ، ويذكر بولياك أن تحول بدو وادي النيل الى الزراعة تم ببطء طوال حكم المماليك ولم ينته تحولهم الى زراع ثابتين الا في القرن الثامن عشر • ولكننا نعرف في الوقت نفسه من كتاب فولني المشهور « رحلة في سوريا ومصر » (١٧٨٣) أن بدو مصر كانوا فئات من الخطافين النهابين يقيمون على تخوم الوادي وأنهم كانوا مشتتين يسودهم الانقسام ، بينما نقرأ في كتاب ادوارد لين المشهور « عادات المصريين المحدثين وسلوكهم » (١٨٣٥) ، بعد كتاب فولني بما لا يتجاوز خمسين سنة أن الكثيرين

من فلاحي الصعيد كانوا من البدو ثم اشتغلوا بالزراعة واستقروا فى ريف مصر ، وأن كثيرين من الفلاحين كانوا لا يزالون حتى الثلث الاول من القرن التاسع عشر ينتسبون الى قبائل بدوية

ولكننا نعرف من الاسانيد التاريخية أن بدو مصر أو على الاقل فى الصعيد ، كانوا اعمق جذورا فى البلاد من عام ١٥٠٠ بدليل اشتراكهم مع الفلاحين فى الثورة الزراعية عام ١٢٦٠ مما يقطع بأنه كان لهم كيان منظم فى البلاد ولون من الاستقرار الزراعى يتيح لهم القيام بعمليات عسكرية على مستوى الدولة . نعرف أن بيبرس الاول فى ١٢٦٤ (٦٦١ هـ) أرغم ممثلى قبيلتى الهوارة وسليم على توقيع تعهد بزراعة أراضيهم . وقد دأب السلاطين المماليك على أن يشترطوا على كل مشتغل بالزراعة ألا تقل المساحة المزروعة من أرضه حتى لا يقل المحصول . وفى « حوادث » ابن تغرى بردى أن بدو مصر كانوا يشتغلون أكثر فى أراضى السلطان والاقطاعيين فى صعيد مصر ، ولكنهم لم يزرعوا من القمح الا بقدر مايدفعون به الخراج ويذهب بولياك الى أن تحديد حصة السلطان من الخراج هى التى دفعت البدو الى الاهتمام بتربية الماشية أكثر من الاهتمام بالزراعة . وقد تواتر فى المراجع أن بدو مصر كانوا رغم اشتغالهم بالزراعة يقيمون فى الخيام على حدود القرى الكبيرة والكفور حتى لا يختلطوا بالفلاحين ، ولم يكن يسكن المدن والقرى الا امراؤهم وشيوخهم ، وكثيرا ما كانوا يسمون أنفسهم بأسماء تركية استرضاء للمماليك ، ومنهم من اتخذ لنفسه حرسا من المماليك كما جاء فى « السلوك » للمقريزى وفى «الحوادث» لابن تغرى بردى . أما بدو الشرقية بالذات فكانوا

يعيشون ايضا فى الخيام ولكنهم كانوا غير مسجلين فى سجلات الحكومة وكانوا بـــــذلك معفين من الضرائب والخراج • كذلك كان بدو مصر أيام المماليك فى مكانة أرقى من مكانة الفلاحين فكانوا لا يخـــالطونهم وكانوا يشتركون فى جيوش المماليك ، وفى آبن اياس أنهم كانوا فى حالة الحرب يساهمون بقوات من الفرســـان ، وكان شيوخ البدو ، أو شيوخ العرب كما كانوا يســـمون « عرب الادراك » مسئولين عن حفظ الامن فى الريف ، أى يتكون منهم نوع من المليشيا ، وكان انتاجهم الزراعى يمثل جزءا لا بأس به من الانتاج الزراعى القـــومى فى مصر

وفى « التعريف » للعمرى أن ثورة بدو مصر قامت فى ١٢٥٣ (٦٥١ هـ) بزعامة الشريف حصن الدين بن ثعلب الذى شنق فى عهد بيبرس الاول كما ورد فى « السلوك » للمقريزى وفى « صبح الاعشى » وهى الثورة الوحيدة الشاملة التى اشترك فيها كل بدو مصر • وقد أخمدت هذه الثورة بوحشية ، وكان هدفهـــا اقامة ســـلطنة بدوية مستقلة عن الســـــلطنة المملوكيـــة فى مصر • وقـــد بلغ من عنف هـــذه الثـــورة وامتداد مداها أن بقيت فى ذاكرة المماليك قرونا وأكدت فى نفوسهم الفزع الدائم من قيام ثورات جديدة على هذا النطاق الشـــامل ولازمهم هذا الفزع حتى دالت دولتهم • وقـــــد كان من مظاهر هذا الفزع المملوكى أن الأستعداد لهذا الخطـــر الكامن دفعهم الى تنصيب دكتاتور من بينهم هو بيبرس الثانى ثم اختيـــــار برقوق والمؤيد للسلطنة كما جاء فى ابن اياس • وهذا الفزع نفسه هو الـــــذى منع الامراء المماليك بعد هذه الثورة الشاملة من استخدام البدو فيما

كان ينشب بينهم من حروب أهلية كما ورد آيضا فى ابن اياس • وفى رأى بولياك أن هذا الذعر المستمر هو الذى حدا بالمماليك الى تجديد شباب الطبقة الحاكمة باستمرار باستجلاب مماليك جدد بلا انقطاع ، والى ايصـــاد باب الوظائف العسكرية العليا فى وجه أبنـــاء المـــماليك المتمصرين ، « أبناء الناس » والى العيش فى عزلة ثقافية تامة باصطناع الثقافة التركية كمظهر من مظاهر الامتياز الطبقى حتى فى عهد السلاطين الشراكسة الاصل • وقـد جاء فى « التعريف » للعمرى أن ثورة حصـــن الدين بن ثعلب انتهت بتأسيس دولة مستقلة فى الصعيد ، وأن بيبرس الاول لم يستطع استرداد هذه الدولة منه الا بالخديعة ، وان كان المقريزى قد ذكر أن أيبك سحق هذه الثورة تماما وفى رأى بولياك أن كلام المقريزى ينطوى على تزييف للتاريخ تحيزا منه للترك • وثورة الهوراة وبنى سليم بزعامة حصن الدين بن ثعلب التى تؤرخ فى ١٢٥٣ (٦٥١ هـ) وانتهت باعلان استقلال الصعيد وهى ثورة الفلاحين ، ربما كانت منسقة مع الثورة الـــدينية التى يؤرخها بولياك فى ١٢٦٠ ويبدو أنها استمرت ســـبعة أعوام على الاقل

وقلما اشترك بدو الصحراء الشرقية فى الثورة أيام المماليك ، أما بدو الصحراء الغربية ، فقد كانت منهم قبيلة تثور بصفة دورية منتظمة وهى قبيلة لبيد فى البحيرة ، وكانت أهم اسباب ثورتها المطالبة بالسماح لها بالمرعى فى موسم الجفاف والسماح لها بالتبادل التجارى مع مصر ، ويذكر بولياك أن البدو الاجانب لم يشتركوا ابـــدا فى ثورات مصر ، وأن البدو المصريين وحدهم كانوا يقومون بهذه الثورات • ومن رأيه أن البدو المصريين كانوا يجدون

تعضيدا طبيعيا من الفلاحين لثوراتهم

وفى ابن اياس أن ثورة زراعية كبرى قامت فى الصعيد عام ١٣٥٣ (٧٥٤ هـ) بقيادة ابن الاحدب شيخ قبيلة عرك ، وفى كلام ابن اياس عن هذه الثورة نجده يستعمل كلمة « العربان » وكلمة « الفلاحين » كأن مدلولهما واحد. وقد دفعت ثورة الفلاحين التى قامت أثناء ثورة البدو السلطان الصالح صلاح الدين عند عودته الى القاهرة مظفرا بعد اخمادها الى أن يحظر على أى فلاح أن يركب الخيل او يحمل السلاح ، ويفهم من هذا انه لم تكد تنقضى مائة عام على ثورة الفلاحين والبدو من هوارة وبنى سليم لاستخلاص مصر من يد المماليك حتى قامت ثورة اخرى عظيمة الشأن اشترك فيها البدو والفلاحون بنفس هذا الهدف

وليس معنى هذا أن البلاد عرفت الاستقرار بين هاتين الثورتين الكبيرتين أو بعدهما سواء فى الريف او فى الحضر . فقد ذكر ابن أياس أن المماليك فى أثناء حروبهم مع الاتراك العثمانيين فى ١٤٨٨ (٨٩٣ هـ) وفى ١٥١٦ «٩٢٢هـ» جعلوا حامية القاهرة تقوم باستعراضات عسكرية ارهابية لتخويف الفلاحين حتى لا ينتهزوا فرصة هزيمة المماليك ويهاجموا القاهرة ، كما ذكر ابن أياس أن هزيمة المماليك فى ١٤٦٧ – ١٤٧٢ (٨٧٢ – ٨٧٧هـ) أمام الملك التركمانى شاه زيور كادت تفضى الى قيام الفلاحين المصريين بثورة على المماليك

وكان سبب خوف المماليك الدائم من قيام ثورة شاملة تجتاح البلاد كلها هو تواتر وقوع ثورات صغيرة لا تنتهى كلها زراعية فى أهدافها . ولم تتخذ ثورات الفلاحين المصريين طريق الهجوم على قلاع أمراء الاقطاع من المماليك

على الطريقة المألوفة فى ثورات الفلاحين الاوربية ، بل اتخذت صورة الصراع حول المحاصيل • ففى الصعيد كان أمراء الاقطاع من المماليك يتقاضون أكثر حصتهم عينا من المحصول ، أما فى الوجه البحرى فكانوا يتقاضون الخراج نقدا ، ممن ألزم الفلاحين ببيع محاصيلهم بالسعر الذى حدده امراء الاقطاع أنفسهم ، فقد كانوا المسيطرين على سوق القمح • وكانت غلال الصعيد نفسه تشحن بامرهم الى ساحل الغلال ببولاق على مراكب فى النيل ، فكان هذا بمثابة عملية تجويع منظم للريف • وفى ابن أياس ، الذى وصف هذه الحالة ، أن الفلاحين كثيرا ما كانوا يقصدون المدينه لشراء الخبز • وفى زمن المجاعات كان الفلاحون ينزحون باعداد غفيرة قطعانا الى القاهرة ، ولم يحدث ابدا أن سكان القاهرة نزحوا الى الريف • ولهذا كانت اغراض هذه الثورات عامة هي الاستيلاء على قمح امراء الاقطاع المحفوظ في الصوامع أو على المراكب ونهب كل ما يمكن نهبه واخفاؤه واحراق الباقى كوسيلة لاجبار امراء الاقطاع على التسليم بالنزول عن الخراج أو لاجبارهم على تخفيضه وفى احدى ثورات الفلاحين هذه نجد محاولة واضحة من الفلاحين لتجويع العاصمة انتقاما من حملات التنكيل التى كان المماليك يقومون بها ، كما جاء فى « الحوادث » لابن تغرى بردى وقد حدثت اهم الثورات التى تم فيها الاستيلاء على القمح فى ١٢٩٩ (٦٥٩هـ) فى مديرية البحيرة ، وفى ١٣٠١ (٧٠١هـ) و ١٣٥٢ (٧٥٣هـ) فى الصعيد ، وفى ١٣٨١ (٧٨٣هـ) و ١٤٠١ (٨٠٤هـ) و ١٤٦٧ (٨٧٢هـ) فى البحيرة ، وفى ١٤٩٦ (٩٠٢هـ) فى جميع ارجاء مصر ، وفى ١٤٩٨ (٩٠٤هـ) فى البحيرة والغربية ، وفى ١٥٠٢ (٩٠٨هـ) فى الشرقية والغربية

والصعيد ، وفى ١٥٠٦ (٩١٢هـ) و ١٥٠٧ (٩١٣هـ) فى الشرقية ، وفى ١٥١٢ (٩١٨هـ) فى البحيرة كما ورد فى ابن أياس ، والقائمة ناقصة

وكان الفلاحون كثيرا ما يقاسون أثناء هذه الاضطرابات لان البدو كانوا ينبهونهم ويفتكون بهم اثناء الاضطراب وكانوا يقطعون الطريق على المسافرين ولا سيما الترك ، تحت ستار قيامهم بحراسة الطرق ، وقد ذكر بولياك أن كثيرا من اعمال قطع الطرق والنهب والسلب والقتل التى كان يرتكبها البدو كانت تتم بتغاض من المماليك وربما بتواطؤ معهم • فاذا ذكرنا ان جزءا من واجبات البدو أيام حكم المماليك والاتراك كان المحافظة على الامن فى داخل البلاد ، أى القيام باعمال البوليس ، رجحنا أنه فى ظروف معينة كان المماليك يستخدمون البدو كوسيلة من وسائل قمع ثورات الفلاحين ، أى كلما استطاع المماليك أن يهادنوا البدو المصريين

وفى ثورات البدو المصريين على المماليك كان البدو يسحقون عسكريا كلما واجهوا المماليك ، لان فرسان البدو لم يكونوا مدربين على الطريقة التركية فى القتال ، وهى اطلاق السهام والخيل تركض بهم • وكان البدو قلما يهاجمون المدن بسبب ضعفهم العسكرى وتركز جيوش المماليك فى المدن ، ولا يذكر فى ذلك الا استثناء واحد ، حين استولى بدو البحيرة على مدينة دمنهور ولهذا كان البدو يكتفون فى ثوراتهم بنهب الريف • وفى مرة بلغوا مشارف القاهرة ونهبوا المارة ولكنهم لم يتغلغلوا فى العاصمة • ويبدو أن البدو أو العرب ــ كما كانوا يسمون أساءوا كثيرا الى الفلاحين ، ففى ابن أياس أن بعض المشايخ المصريين كانوا ينظمون القصائد فى تمجيد سحق

الترك العرب أيام أن دخل طومان باى القاهرة مظفرا بعد أن أخمد فتنتهم

ويذكر بولياك أن شيوخ العرب كانوا فى الواقع اقطاعيى البدو ، وكانوا أشد المستفيدين من ثورات البدو ، ورغم سكناهم فى المدن واصطناعهم الاسماء والعادات التركية ظل اتباعهم من البدو يتخذونهم رؤساءهم الطبيعيين كلما شبت ثورة لعدم وجود أى تنظيم سياسى اخر بينهم غير التنظيم القبلى • وبعد اخماد كل ثورة كانت الحكومة فى العادة تسترضى شيوخ العرب هؤلاء باعطائهم اقطاعيات جديدة حتى اتسعت أملاك شيوخ العرب فى العصر المملوكى اتساعا رهيبا

هذا ما كان من أمر ثورات الريف • وفى الكلام عن ثورات المدن فى العصر المملوكى التركى ، فأول ما ينبغى أن نلاحظه هو انهيار البورجوازية المدنية على النحو الذى تقدم وصفه انهيارا سياسيا واقتصاديا • وقد تناقص عدد الاسطوات تناقصا مستمرا بينما ازداد عدد العبيد ، ولا سيما فى القاهرة حتى بلغ عددا ضخما • وفى السمبرى أن طومان باى سلح فى ١٥١٦ أثنى عشر ألفا من عبيد القاهرة وحدها ، ولم يكن هناك فرق بين العبيد السود والعبيد البيض (« الغلمان ») الا أن الغلمان كانوا يتقاضون فى خدمة المماليك رواتب شهرية تسمى الجمكية كما ورد فى ابن اياس ، ولا يعرف ان كان العبيد السود يتقاضون أمثال هذه الرواتب ، أما تحديد جنسيات العبيد البيض ، وأكثرهم مستجلبون من المغرب ، فأمر يستحق التفات المؤرخين لمعرفة ان كان بينهم مصريون وما نسبتهم من المجموع العام ان وجدوا • وكان العبيد من النوعين يتبعون سادتهم الى حروبهم • أما الاعمال التى كانوا

يزاولونها عادة ، الى جانب الخدمة فى المنازل ، فقد كانت العمل فى دار سك النقود وفى الاسطبلات السلطانية و « البيوتات » أو المخازن السلطانية والمملوكية وفى النفطية أو المدفعية • كل هذه كان عمالها من العبيد • وربما كان « الحرافيش » أو غوغاء القاهرة يتطوعون للعمل كغلمان ، فقد كانت كلمة « حرافيش » أحيانا تشمل الغلمان أيضا • ومما هو جدير بالذكر أن بعض الاجانب كانوا فى القرن الثامن عشر يبيعون أنفسهم للتجار ليلتحقوا بجيش المماليك كما ورد فى « رحلة » فولنى ••

وغير العبيد كانت أهم طبقة واضحة المعالم فى مصر هى طبقة « الحرافيش » فقد كانت ثورات المدن بوجه عام ثورات الحرافيش بحسب ما جاء فى « السلوك » للمقريزى و « النجوم » لابن تغرى بردى • ولم تكن هذه الثورات ثورات طبقية بالمعنى المفهوم تبدو فيها محاولة الاشتراك فى التنظيم الادارى والسياسى كالمجالس البلدية مثلا ، بل كانت مجرد ثورات فقراء من أجل مطالب عاجلة ناجزة • وقد تضخمت طبقة الحرافيش تضخما كبيرا بسبب هجرة الفلاحين بأعداد غفيرة الى القاهرة والمدن عامة ، كما أن البطالة الصناعية ملأت المدن بطبقة كبيرة من العاطلين الذين يعيشون على التسول والخطف والنهب ولا يطلبون الا الخبز أو العمل الوقتى الذى لا يعود عليهم بأكثر من الخبز • وكان المماليك يسمون هؤلاء الحرافيش « الزعر » ، وربما كانت لهذه الكلمة علاقة بكلمة « الصيع » • وكان الحرافيش أو الزعر هم أنشط العناصر فى كل الفتن والثورات ، ومن حول الحرافيش كان يتجمع عادة العبيد والأسطوات كلما حدث اضطراب وكان العبيد

أنفسهم يلقبون أحيانا بالزعـــر • وكانوا فى العـــادة يتسلحون بالمقاليع والحجارة ، وبسبب سذاجة أسلحتهم لم يكن لهم أبدا أمل فى الاستيلاء على القاهرة ، ولا سيما وان خيرة قوات المماليك كانت مركزة فيها • ولذا اقتصرت أهدافهم الثورية على الضغط على الحكومة لتحقيق مطالب عاجلة لتخفيض ثمن الخبز أو على السلب والنهب وكانوا كثيرا ما « يتكتكون » لتحقيق هذا الضغط على الحـــكام ، فينـــاصروا مملوكا فى حربه على مملوك اخر يكون أبغض منه الى نفوسهم ، كما كان المماليك أنفسهم يســـتعينون بالحرافيش فى مقاتلة بعضهم البعض الاخر ويشجعونهم على نهب أموال أعدائهم

ومن أهم الثورات التى اشترك فيها الحـــرافيش عن تلقاء أنفسهم بقصد تغييرميزان القوى السياسية مشاركتهم فى اخماد ثورة الامراء فى ١٣٦٦ (٧٦٨ هـ) ، وفى قمـع ثورة قائد الجيش فى ١٣٦٨ (٧٧٠ هـ) وفى ثورة مماليك الامير أنبك البدرى فى ١٣٧٧ (٧٧٩ هـ) ، ومناصرتهـم للامير تيموربغا منطاش على غريمه يلبغا الناصرى قائـد الجيش فى ١٣٨٨ (٧٩١ هـ) أما الثورات التى استخدم فيها المماليك قوة الحرافيش فمن أهمهـــا ما جاء فى ابن أياس من أن قايتباى استعان بهم فى حربه ضد الترك عام ١٤٨٦ (٨٩١ هـ) ودفع لكل منهم ثلاثين دينـــــــارا ، وما ذكره ابن أياس أيضا من أن طومان باى عفا عن الحرافيش فى ١٥١٦ (٩٢٢ هـ) ووعدهم بالمكافأة مقابل اشتراكهم فى الدفاع عن مصر • وفى أواخر حـــكم المماليـــك من الاستعانة بالحرافيش فى حروبهم الداخلية ، وربما كان ذلك خوفا من ثورات البدو ، وكانوا يشجعونهم على نهب أموال أعدائهم المهزومين

وأما ثورات الحرافيش والفقراء عامة للضغط على الحكومة لاجابة مطالبهم ، فأهمها ثورة ١٣٦٩ (٧٧١ هـ) ، وقد جاء ذكر هذه الثورة فى ابن اياس ، ثم ثورات المجاعة فى ١٤٤٩ و ١٤٥٠ (٨٥٣ و ٨٥٤ هـ) ، وفيها نهب الشعب المخابز وأرادوا رجم المحتسب أو مفتش الاسواق، على بن اسكندر الذى أعفى من منصبه نتيجة للثورة ، وقد جرح الثوار فى هذه الثورة القاضى أبو الخير بن النحاس لانه كما جاء فى ابن اياس ، قال للسلطان أن من معه مال ليشترى الحشيش والحلوى لن يعز عليه شراء الخبز مهما غلا ثمنه ، وهى عبارة أقل سذاجة من عبارة مارى انطوانيت المشهورة • وغير ذلك اضطرابات سنة ١٤٠١ (٨٠٤ هـ) التى كان هدفها الشيخ شهاب الدين أحمد الشيشى الذى أفتى للسلطان بقانونية تحصيل الايجارات العقارية فى القاهرة مقدما عن ١١ شهرا لدفع الحصة الجيش ثم ثورة ١٤٨٠ (٨٨٥ هـ) التى هاجم فيها الثوار ناظر الخاصة أى ناظر أملاك السلطان ، فى وسط المدرسة الصالحية ، لانه اقترح تخفيض قيمة العملة النحاسية ومثلها الثورة التى تمت فى بداية عصر السلطان قنصوه الغورى بسبب رغبته فى تحصيل الايجارات العقارية فى القاهرة مرتين كل شهر لتمويل نفقات التقليدية التى كان يتقاضاها المماليك بمناسبة تولى السلطان الحكم ، وتعرف بنفقة البيعة • وقد ذكر ابن أياس أيضا ان هذا السبب نفسه أفضى الى قيام ثورة مماثلة فى دمشق انتهت بطرد الاهالى للوالى • وقد كانت الحكومة فى كل هذه الثورات ترضخ جزئيا لارادة الجماهير وتتخذ الاجراءات اللازمة لتهدئة الخواطر بالاستجابة لبعض المطالب • فعلى سبيل المثال قام السلطان بمصادرة أملاك

القاضي أبو الخير بن النحاس ونفاه ، أما الشيشي فقد اختفى من القاهرة وفر الى مكة ، وكذلك اكتفى السلطان الغوري بتحصيل ايجار سبعة شهور

أما ثورات العبيد فأهمها ثورة ١٤٣٧ (٨٤١ هـ) التى طالب فيها الثوار بتوزيع الارض على العبيد ، وفى « النجوم لابن تغرى بردى أنه وقعت فى هذه الثورة اشتباكات دامية بين العبيد وشباب المماليك • وفى ١٤٤٥ (٨٤٩هـ) ثار العبيد مرة أخرى ، واستولى منهم أكثر من ٥٠٠ عبد على الاصطبلات السلطانية التى كانوا يعملون فيها وعلى مراعى الخيل وانتخبوا من بينهم « سلطانا » لم يلبث ان اغتاله ثائر آخر نصب نفسه مكانه • وقد أحاط العبيد سلطانهم بكافة مظاهر البلاط المملوكى كالعرش والراية الصفراء وعينوا له وزيرا وقائدا للجيش وأمير دودار بل وعينوا له حاكما لدمشق وحاكما لحلب ! ونهبوا قوافل الغلال ولكنهم لم يجسروا على مهاجمة القاهرة • وبعد القضاء على هذه الثورة ، اشترى السلطان كل العبيد المسنين فى القاهرة وأرسلهم ليباعوا فى الدولة العثمانية كما جاء فى « الحوادث » لابن تغرى بردى وفى ابن أياس أن هذه الثورة وقعت فى ١٤٤٢ (٨٤٦هـ) ويشتبه بولياك فى ان ثورة العبيد هذه ربما كانت تطمع فى اقامة سلطنة تحل محل سلطنة المماليك بوحى من الدراويش ، تشبها بثورة سعدان الذى قبض عليه فى ١٤٥٠ (٨٥٤هـ) ، وجاء فى « الحوادث » لابن تغرى بردى أنه كان يتمتع بنفوذ واسع حتى بين الامراء المماليك أنفسهم • وبعد هذه الثورة لا نسمع بثورة أخرى قام بها العبيد ، وانما اقتصرت الثورات على الحرافيش والزعر • وفى ابن أياس أن أحد ولاة القاهرة قتل أكثر

من ۷۰۰ عبد متمرد ، وفيه أنه في حكم السلطان الغورى كان كل حادث شغب ينتهى باعلان السلطان حظر التجول ليلا على العبيد وعلى المماليك معا

(٢)

وقد كان آخر انفجار من انفجارات البدو والفلاحين في مصر الثورة الكبرى التى قام بها فى الصعيد عرب الهوارة والفلاحون المصريون بزعامة شيخ العرب همام أمير قبيلة الهوارة ، وانتهت باستقلال الصعيد من المنيا الى الشلال تحت حكم الامير همام • ولم تكن هذه الثورة مجرد ثورة بالمعنى العادى ولكن صاحبتها عمليات عسكرية شأن الحرب الاهلية • ويبدو أن المناوشات بين الهوارة والحكومة المركزية كانت أقدم من تاريخ اندلاع الثورة ولعلها امتدت منذ بداية القرن الثامن عشر • ولكن الذى نعرفه من الجبرتى أن التحدى والصدام الصريح بدأ فى ١٧٣٦ (١١٤٩ هـ) ، وأن على بك الكبير نفسه هو الذى أخمد ثورة همام فيما بعد ، حيث استتب له الامر فى مصر عام ١٧٦٦ (١١٨٠ هـ) فى بدء كفاحه السياسى وصراعه مع مماليك القاهرة رغم أنه تعاون معها عسكريا فى ١٧٦٦ وان الحرب ظلت سجالا بين الحكومة المركزية والصعيد • بل ونستطيع أن نحدد أنه فى عام ١٧٦٥ (١١٧٩ هـ) كان الصعيد من المنيا منفصلا فعلا عن الحكومة المركزية ، وربما قبل ذلك ، وظل كذلك حتى انهارت دولة همام نهائيا فى ١٧٦٩ (١١٨٣ هـ) ، فكأنما دولة همام ظلت قائمة أربع سنوات على الاقل من ١٧٦٥ الى ١٧٦٩ ، وربما أطول من ذلك ، ومقطوع به

أن حدودها امتدت من المانيا الى الصعيد الاعلى

ولثورة همام أهمية خاصة فى تاريخ الانفجـــارات السياسية والاجتماعية فى مصر لجملة اسباب

(١) فهى أولا تمثل مظهرا من مظاهر التحـالف بين الفلاحين والبدو المصريين فى عمل سياسى واحد لا نجد له مثيلا الا ثورة البدو المصريين والفلاحين فى ١٢٥٣ ميلادية بقيادة حصن الدين بن ثعلب زعيم الهوارة وبنى سليم ، وثورة البدو المصريين والفلاحين فى ١٣٥٣ بقيادة ابن الاحدب شيخ قبيلة عرك ، وكلاهما انتهى بتأسيس دولة مستقلة فى الصعيد لم تلبث أن انهارت باخمـــاد الثورة

(٢) ان ثورة همام كالثورتين السابقتين عليها اللتين تحالفت فيهما قوى الفلاحين والبدو المصريين ، كانت لهـا أهداف وطنية واجتماعية أما الهدف الوطنى الاول فكان استخلاص مصر من أيدى المماليك وأما الهدف الاجتماعى الاول فكان تمليك الارض للمصريين وتوزيعها على الفلاحين وفى ثورة ١٢٥٣ دعا حصـــن الدين بن ثعلب صراحة الى توزيع الارض على الفلاحين ، وفى ثورة همام فى القرن الثامن عشر مكن همام المصريين من تملك مديرية أسـيوط

(٣) يبدو أن دولة همام بالذات كانت بمثابة تجربة لنظام جمهورى من نوع ما كما نستخلص من كتابات رجال السياسة والفكر الذين عاصروا أذيالها وكانت لديهم معلومات مباشرة أو قريبة المصادر عنها مثـــل الجنرال يعقوب ورفاعة الطهطاوى ولذا فقد وجب أن يهتم بهـا المؤرخون اهتماما خاصا

وقارىء « تخليص الابريز » لرفاعة الطهطاوى يجد فى كلام الطهطاوى وصفا لحالة الرأى العام فى فرنسا عام

١٨٣٠ ابان ثورة لويس فيليب « ملك الفرنسيين » على شارل العاشر • يقول الطهطاوى :

« اعلم أن هذه الطائفة ـ يقصد الفرنسيين ـ متفرقة فى الرأى فرقتين أصليتين وهما الملكية والحرية والمراد بالملكية أتباع الملك القائلون بأنه ينبغى تسليم الامر لولى الامر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشىء والاخرون يميلون الى الحرية بمعنى أنهم يقولون لا ينبغى النظر الا فى القوانين فقط والملك انما هو منفذ للاحكام على طبق ما فى القوانين فكأنه عبارة عن الة ولا شك أن الرأيين متباينان فلذلك كان لا اتحاد بين أهل فرنسا لفقد الاتفاق فى الرأى والملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية فالفرقة الاولى تحاول اعانة الملك والاخرى ضعفه واعانة الرعية ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة الى ملك أصلا ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم وهذا هو مثل مصر فى زمن حكم الهمامية فكانت امارة الصعيد جمهورية التزامية » (١)

هذا الكلام خطير لان معناه أن مصر قد عرفت تجربة النظام الجمهورى قبل الثورة الفرنسية نفسها بسنوات قليلة • وأهمية هذا الكلام من أنه صادر عن مفكر كبير مثل رفاعة الطهطاوى العارف أدق معرفة بالنظم والمذاهب

---

(١) من المؤسف حقا أن طبعة وزارة الثقافة من « تخليص الابريز » أسقطت الاشارة الى جمهورية همام التى اشار اليها رفاعة الطهطاوى رغم أهمية هذه الجمهورية القصوى فى تاريخ النظم السياسية والاجتماعية فى مصر • وهذا النص مأخوذ عن طبعة ١٩٠٥ (طبع على ذمة مصطفى فهمى الكتبى بجوار الازهر) ، ص ١٩٦ ـ ١٩٧ ، يقابله نص وزارة الثقافة الناقص ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ •

السياسية ، وهو لا يمكن أن يطلق القول على النظـــام الجمهورى فى فرنسا ويشبهه بالنظام الجمهورى فى مصر الا اذا كانت معلوماته عن ثورة همام وجمهورية همـــام تؤكد له ذلك

وأركان الفكرة الجمهورية عند رفاعة الطهطاوى كمـا حددها هى « أن يكون الحكم بالكلية للرعيـــة » أى أن الامه مصدر السلطات كما نقول نحن فى الدســـــاتير الحديثة ، وأنه « لا حاجة لملك أصلا » أى أن يكون للدولة رئيس وجهاز حكم غير متوارث وانما نابع من القـــاعدة الشعبية ، وأن الامة « وجب أن توكل عنها من تختـــاره منها للحكم » ، وهذا « التوكيل » سواء تم عن طـــريق الانتخاب أو عن طريق الاستفتاء أو عن طريق البيعة أو عن طريق اخر هو المقــــــابل لفـــكرة الوكالة أو deputisation التى يقوم عليهـــا الفقه الدســـتورى الاوربى منذ روسو ومنتسكيو وأساسه أن شرعية السلطة لا تقوم على الحق الالهى الموروث أو غير الموروث ولكن تقوم على توكيل الامة لنفر من أبنائها أن يتولوا مسئوليات الحكم لا بالاصالة ولكن بوصفهم مجرد « وكـــــلاء » أو « نواب » أو « ممثلين » للشعب ، وهذا ينقل مبدأ السيادة من الطبقة الحاكمة الى الشعب • بل ان رفاعة الطهطاوى قد حدد صورة المجالس النيابية فى النظام الجمهورى على الوجه المعروف فى زمنه بأنها « مجلس الشـــــيوخ » و « مجلس العموم » حين قال عن وكلاء الامة أنهم من فئتين « مشايخ » Senators و « جمهور » Commoners ويبدو أن جمهورية همام كانت فيها مجالس نيـابية من نوع ما ، لان المقارنة التى عقدها رفاعة الطهطـــاوى بين النظام الجمهورى فى فرنسا والنظام الجمهورى فى مصر

جاءت بعد ذكر كل هذه التفاصيل لا قبله . ومن سوء الحظ ليست لدينا تفاصيل كافية عن نظام الحكم فى جمهورية همام هذه حتى نستطيع أن نحدد ملامح التنظيم السياسى فيها بصورة واضحة ، ولكن قول رفاعة الطهطاوى « فكانت أمارة الصعيد جمهورية التزامية »

يدل على أن النظام الجمهورى الذى عرفته مصر قبيل الثورة الفرنسية كان مرحلة وسطا بين « الالتزام » الاقطاعى و « التوكيل » الديمقراطى أو جمهورية تحافظ على بعض العلاقات الاقطاعية

ومعروف أن رفاعة الطهطاوى ، وهو من طهطا بالصعيد الاعلى قد نشأ فى مركز هذه التجربة الجمهورية التى هزت البلاد هزا عميقا فى زمانه ولا شك أن ذاكرته ، وهو من مواليد ١٨٠١ ، كانت تعى الكثير عما جرى في الصعيد أيام حكم الهمامية في عهد الامير همام الكبير ، كما أن

ثورة الامير همام الصغير فى عهد محمد على حدثت أيام شبابه . ومن هنا فاقوال رفاعة الطهطاوى ينبغى أن تؤخذ على أنها شهادة معاصر لدولة الهمامية عارف بحقائق أحوالها ويبدو أن التركيب السياسى لجمهورية همام

كان يحمل أوجه شبه بحكم لويس فيليب « دوق أورليان » « ملك الفرنسيين » الذى حل بالتأييد الشعبى محل حكم شارل العاشر « ملك فرنسا » ووريث البوربون . وقد فصل رفاعة الطهطاوى فى براعة مذهلة الفقه الدستورى الكامل في فكرة « ملك الفرنسيين » وفكرة « ملك فرنسا »

ولعل هذا هو الجزء « الالتزامى » فى جمهورية همام أى قيام نوع من الملكية الشعبية المنتخبة ، وهو نظام مألوف في تاريخ الثورات ، قريب من نظام التيرانوس Tyrannos أو « الطاغية » أو الملك المنتخب الذى عرفته اليونان القديمة

وهو بمثابة رئيس جمهورية دائم يتمتع بسلطات واسعة مستمدة من القـــاعدة الشعبية بالبيعة أو الاستفتاء أو الانتخاب

ولم يكن رفاعة الطهطاوى أول من حدثنا عن جمهورية همام فقد حدثنا عنها من قبل الجنرال يعقوب والجبرتى أما بالنسبة للمعلم « الجنرال » يعقوب فنجده يتحدث فى مشروع استقلال مصر الذى قدمه عام ١٨٠١ الى الـدول الاوربية عن جمهورية همام كنموذج لنظام الحكم الذى يقترح قيامه فى مصر المستقلة • ففى القسم السابع من مذكرته التى قدمها سكرتيره الفارس لاســـكارس الى الكابتن جوزيف ادموندز ، قومندان الســفينة بالاس ، لرفعها الى مجلس الوزراء البريطانى عن طريق وزيـر البحرية البريطانية ، يذكر المعلم يعقوب حكومة همـــام ويبدى رأيه فى المبررات الاجتماعية والفلسفية لاحتذائها عند تحقيق استقلال البلاد ، اذ يقول :

« فاذا ما أجازت الحكومات الاوروبية استقلال مصر فالسؤال هو : كيف يحكم المصريون أنفســهم ؟ وكيف يدافعون عن استقلالهم ؟ ••

« أولا : ان هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة لا تسمح لنا أبدا بالدخول فى تفاصيل مشروع الحكومة التى يقترح الوفد المصرى اقامتها ، ولكن يكفى أن نلاحظ أن انشاء هذه الحكومة لن يكون قط نتيجة لثـــــورة استحدثها نور العقل أو اختمار المبادىء الفلســـــفية المتصارعة ، ولكن تغييرا تجريه قوة قاهرة على حياة قوم وادعين وجهلاء ، يكادون ألا يعرفوا فى الوقت الحاضر الا عاطفتين تحركان الاخلاق : المصـــلحة والخوف • فقليل من مال يزاد أو شىء من رخاء يضاف الى حياة هؤلاء السكان

نتيجة لقيام هذه الحكومة الجديدة ، وهـــو أمر ليس بصعب التحقيق ، يجعلهم بغير شك المدافعين الغيورين عن هذه الحكومة ، ويجعلهم يحبونها • وكيف لا اذا كان أى شىء فى العالم أفضل من الطغيان التركى ؟ فلتكن الحكومة الجديدة عادلة وقاسية وقومية •• كحكومة شيخ العرب همام فى الصعيد التى رويت عليك قصتها ، فهى بالتأكيد سوف تكون موضع الاحترام والطاعة والحب » •

وواضح من هذه المذكرة المنشور نصها كاملا فى فصل « مشروع الاستقلال الاول » من هذا الكتاب ، أن الجنرال يعقوب قبل موته على ظهر السفينة كان قد حدث قومندانها عن ثورة همام التى انتهت بانفصال الصعيد واستقلاله عن الحكم التركى • كذلك واضح من المذكرة أن الجنرال يعقوب قد أجرى « تقدير موقف » لحالة الرأى العام المصرى وقتئذ ومدى استعداده للكفاح الثورى من أجـــل اقامة حكم ديمقراطى ، فانتهى الى أنه من العبث انتظار قيام المصريين بأية حركة شعبية تغير من النظام الاجتماعى والسياسى الذى رسفوا فى قيده قرونا تحت المماليك والاتراك ، لان الثورة الشعبيه تحتاج الى وعى ، والى اختمار فكرى ، والى صراع بين المبادىء الفلسفية كما حدث فى فرنسا قبل الثورة الفرنسية أيام حرب العقائد التى شنها فلاســفة التنوير وفلاســـفة التحرير من أمثال ديدرو وفولته ومونتسكيو وروسو ومابلى و نوندورسيه وهولباخ وكونديالى ودالمبير على قيم الظلام الاقطاعى • والعبارات نفسها التى استخدمها المعلم يعقوب تدل على أنه كان بالفعل يشــير الى هذه المقدمات الثورية الفكرية التى مهدت للثورة الفرنسية فهو يتحدث عن « نور العقل » وهو ما يسميه المؤرخون حركة التنوير éclaircissement واختمار المبــادىء

الفلسفيه المتصارعة وهو ما نسميه اليوم بانتشار الوعى وبالصراع الايديولوجى • ومعروف أن الفرنسيين لقنوا الجنرال يعقوب مبادىء الثورة الفرنسية أيام تعاونه معهم فى الصعيد وعلى رأس ما كانوا يسمونه الفيلق القبطى • فحدوث التغيير الاجتماعى والسياسى من أسفل ثورة شعبية كان فى نظر الجنرال يعقوب أمرا لا يعول عليه فى شعب وادع جاهل لا يعرف الا المصلحة والخوف كمصدر للاخلاق -

وانما الذى يعول عليه هو قيام « قوة قاهرة » باجراء التغيير من أعلى أو بانشاء حكومة وطنية تتوفر فيها ثلاث صفات : أن تكون عادلة وأن تكون حازمة رادعة وأن تكون قومية الاهداف والوسائل ، ترفع مستوى المعيشة وتنشر الرخاء فى البلاد • ونموذجها عنده هى الحكومة التى أنشأتها ثورة همام فى الصعيد • وفى رأيه أن المصريين سوف يلتفون حول هذه الحكومة ويعترفون بسيادتها ويدافعون عنها لان أى نظام عندهم أفضل من الطغيان التركى ، وهو بالتلميح يقصد : حتى ولو كانت يدا حديدية لا تفعل أكثر من أن تشيع العدل والكفاية وأن تراعى المصالح القومية

أما حقيقة العلاقة بين بدو مصر أو عرب مصر كما كانوا يسمون وبين الفلاحين المصريين فهى بحاجة الى مزيد من البحث التاريخى لانها كانت تتراوح من عصر الى عصر بين التحالف الوثيق للتخلص من المماليك والاتراك واقامة حكم وطنى وبين العداء السافر الذى يظهر فيه البدو فى صورة أدوات للمماليك لكبت الفلاحين • وبوجه عام نستطيع أن نستخلص من كلام المؤرخين التقليديين أن بدو مصر كانوا ينقسمون الى نوعين : قسم مستقر ومتحضر أو

أهل زراعة وحضر بلغة القلقشندى ، وقسم لا يعرف الاستقرار ويعيش على مواقع الكلأ وعلى الخطف والنهب وهؤلاء لا يحسب لهم حساب فى تاريخ البلاد السياسى ، فالمقصود اذن بالبدو المصريين الذين تعاونوا مع الفلاحين فى ثوراتهم الوطنية لاقامة حكم وطنى أو لاجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية فى مصر ، أو تعاونوا مع المماليك والاتراك لاخماد هذه الثورات هم القبائل البدوية المستقرة المتحضرة المشتغلة بالزراعة وأهم مثل لهم هو قبيلة الهوارة فى الصعيد ، وهم متمركزون حول جرجا ، ولكن لهم فروعا تمتد أحيانا الى المنيا ، ويسمون أحيانا فى الجبرتى وغيره الهوارة قبلى مما يوحي بأن هناك هوارة بحرى • والرأى الراجح بين المؤرخين أن هوارة الصعيد ، وفدوا من المغرب وأن برقوق هو الذى أقطعهم أملاكهم فى الصعيد فى القرن الخامس عشر « الثامن الهجرى » ، ولكن اقتران الهوارة وبنى سليم بثورة ١٢٥٣ ـ ١٢٦٠ يدل على أنهم أقدم فى مصر من هذا التاريخ بل أن هناك ما يدعو الى الظن بأن هناك ما يوحى بأنهم راسخون فى البلاد منذ عصورها القديمة وأنهم من فلول أفاريس أو أواريس أو A varis عاصمة الهكسوس فى الشرقية التى تمت تصفيتها فى الدولة الحديثة ، وكان لدولتهم ركيزة مماثلة فى جرجا وما حولها وهذا يفسر اشتغالهم بالزراعة وتحضرهم مع رفضهم مخالطة المصريين في الوقت ذاته ، وهذا يفسر نسبة الامارة لزعمائهم من ناحية بل وصفة « الملكية » التى نسبها الجبرتى الى كبيرهم الامير همام بن يوسف صاحب الثورة الكبرى فى القرن الثامن عشر ، ومنشىء هذه الدولة التى نسميها جمهورية همام فى صعيد مصر ، ولا يبعد والحالة هذه أن الهوارة كانوا دائما ينظرون الى أنفسهم كأصحاب

الحق الاول فى عرش مصر من دون كل غزاتها اللاحقين ٠

وعند قيام جمهورية همام كان بدو مصر ينقسمون الى طوائف مختلفة أهمها بدو ما حول منطقة القاهرة واسمهم فى الجبرتى « القشاطة » وقبائل الحبايبة وينسبون الى حبيب بن سعد ، وقد كان مستقرهم فى شرق الدلتـــا ووسطها وقبائل الهنادى ومقامهم فى غرب الدلتـــا وفى البحيرة بالذات ، وقبائل الهوارة وتسكن الصعيد وقد كانت الهوارة أقوى هؤلاء بأسا وأكثرها استقرارا وأقدرها على العمل السياسى ، وان كانت للحبايبة وللهنادى سطوة عظيمه أيضا فى أزمنة مختلفة

بل ان هناك ما يوحى بأن المماليك أنفسهم ، واسمهم التقليدى طوال العصور الوسطى « الغزو » ، هم أيضـــا طوائف من الهكسوس ، فى الواقع أو فى المجاز ، فكلمـة الهكسوس Hyksos كلمة يونانية قديمة محـــرفة عن الاسم المصرى القديم لهؤلاء الغـزاة وهو « هكاخاسوت » التى يظن أن معناها « الملوك الرعاة » بحسب ما ورد فى مانيتون المصرى وفى مؤرخى اليونان ومن أخذ عنهم ، ولا يبعد أنهم بعد طردهم من مصر أيام أحمس وتصفية مملكة أفاريس أيام رمسيس الثانى اســـتقروا فى الحجـاز وسميت هذه المنطقة من شبه الجزيرة العربية باســمهم ٠

وربما كان هذا هو معنى قول المؤرخين العرب أن مكة قبل أن يسكنها العرب سكنتها العماليق ٠ وقد كان ذلك فى الالف الثانية ق ٠ م ٠ لان العرب لم تظهر فى المنطقة كلها ولم يرد لهم اى ذكر فى أى نص من النصوص القـديمة قبـــل الالف الاولى فأقدم ذكر لهم فى تاريخ المنطقة كان نحو ٨٠٠ ق ٠ م ٠ وقـــد كان اسم مـكة فى خريطـة بطلموس اى حتى القرن الثـانى الميـلادى « ملكاى »

Melchae (قارن : مماليك وعماليق) • أما اسم الهكسوس الرسمى كما ورد فى نقوش الاثار المصرية القديمة ، ولم يرد غيره ، فهو « خزو » Chasou ، ولا يبعد أن « خزو » هذه هى أصل كلمة « الغز » بمعنى المماليك • وفى هذه الحالة لا يكون هناك فرق جوهرى بين هكسوس أو خزو دولة « أواريس » فى العالم القديم ، التى صفاها رمسيس الثانى وغز العصور الوسطى أو مماليكها ، ويكون هؤلاء ، وأولئك موجات مختلفة من الفرسان الدعاة الوافدة الى مصر فى عصور انهيار السلطة فيها من جورجيا وبلاد الابازة ، وأن اصرار الهوارة فى كل العصور على حكم مصر ناتج من احساسهم بأنهم ، وهم من فلول الغز الاوائل ، أصحاب الحق الشرعى فى حكم البلاد ، من دون الغز الوافدين فى متأخر العصور • فان لم تكن هناك كل هذه الصلات الاشتقاقية والتاريخية بين الغز والخزو ، فربما كان الوصف بالمجاز لكل غزاة مصر من فرسان القوقاز وما حوله باعتبار أن تجربة الخزو القديمة ظلت عالقة بأذهان المصريين عبر العصور •

ولعل كتاب المقريزى « البيان أو الاعراب فيما نزل مصر من الاعراب » يلقى بعض الضوء على حالة القبائل البدوية فى مصر

ونقرأ فى الجبرتى (١/ص ١٨١ وما بعدها) أن أول صدام حقيقى بين الهوارة والحكومة المركزية كان عام ١٧٣٦ (١١٤٩هـ) حين امتنع الهوارة عن دفع الضرائب وأداء التزاماتهم الاقطاعية للدولة ، وفى هذا يقول الجبرتى :

« وأما النفرة التى لم يندمل جرحها فهى دعوة برديس

وفرشوط وهو أن شيخ العرب همام رهن عند ابراهيم جاويش ناحية برديس تحت مبلغ معلوم لاجل معلوم وشرط فيه وقوع الفراغ والتصرف بمضى الميعاد فأرسل همام الى المترجم « يقصد عثمان بك » يستعير جاهه فى منع وقوع الفراغ بالناحية لابراهيم جاويش فأخبر عثمان بيك الباشا وقال له هوارة قبلى راهنون عند ابراهيم جاويش بلدا وأرسلوا يقولون ان أوقع فيها فراغه وأرسل لها كاشفا قتلناه وقطعنا الجالب فأنتم لا تعطونه فرمانا فى بلاد هوارة فانهم يوقفون المال والغلال فلم يتمكن ابراهيم جاويش من عمل الفراغ ويطلب الدراهم فلا يعطيه وطالت الايام وعثمان بيك مستمر على عناده وابراهيم جاويش يتواقع على الامراء والاختيارية فلم ينفذ له غرض »

ووصف الجبرتى لما كان الامير همام عليه من الثراء الفاحش يجعل من العسير تفسير رفض همام أداء ما عليه من مال بالعجز أو الاضطراب المالى ، فلا بد أن هناك أسبابا أخرى غير معروفة جعلته يقف موقف المتحدى من ابراهيم جاويش • كذلك نجد أن هناك تناقضا بين رفض همام تسليم برديس المرهونة لابراهيم جاويش وفاء للدين الملزم ونزوله عنها طواعية واختيارا لمحمد بك أبو الدهب كهدية من عنده احتفالا بالمولود الذى انجبه أبو الدهب كما ورد فى الجبرتى • فهناك اذن أسباب لا نعرفها تفسر هذا الموقف المتحدى من جانب همام ولعلها أسباب سياسية

وأيا كان الامر ، فهكذا بدأ الصدام الدموى بين ابراهيم جاويش القازدغلى وأنصاره من ناحية وعثمان بك وأنصاره من ناحية أخرى بسبب تدخل عثمان بك عند الباشا ، أى الوالى التركى ، لعدم اصدار فرمان بنزع ملكية برديس من يد همام وتمليك ابراهيم جاويش اياها • وقد حاول رجال

ابراهيم جاويش اغتيال عثمان بك فى القاهرة ، ولكنه نجا من الكمين المنصوب له فى طريقه الى الديوان . ولم يكتف آل جاويش بذلك بل جمعوا قوة كبيرة وضربوا بها حصارا حول دار عثمان بك وحول بيوت أتباعه من كل جانب وأضرموا النار فى البيوت ، واقتحم العسكر دار عثمان بك ونهبوا كنوزها وسبوا من فيها من النساء وأشعلوا فيها النار بعد تدميرها ، وقد بلغ من عنف هذا الشغب أن عملية اطفاء النيران استغرقت يومين . أما عثمان بك نفسه فقد نجح فى الفرار واعتصم بمسجد أبو العلا ببولاق ، ثم رحل تحت جنح الليل الى الصعيد مع بعض انصاره حتى بلغ أسيوط ونزل عند تابعه على بك حاكم جرجا واجتمعت لنصرته طوائف القاسمية ، وهى قبائل كانت تعيش بشرق أولاد يحيى . ولم يكتف ابراهيم جاويش بما حدث بل جهز تجريدة وعين خليل قطامش قائدا لها ووعده بولاية جرجا ان هو قبض على عثمان بك . وتقدمت التجريدة حتى أسيوط فلما رأوا قوة عثمان بك طلبوا تعزيز قوتهم فسار اليهم ابراهيم جاويش نفسه بامدادات جديدة . وبعد مناورات ومحاولات صلح انسحب عثمان بك الى السويس والطور ، ولكنه لم يلبث أن عاد الى أسيوط للدفاع عن العرب حين علم بأن ابراهيم جاويش ورجاله قد تحسنت صلتهم بالباشا الوالى حتى أنه زودهم بالسلاح والعتاد . والتحم جيش عثمان بك ورجاله بجيش ابراهيم جاويش قرب بلدة أجرود ، وانتهت المعركة بانسحاب عثمان بك ورجاله الى الطور مرة أخرى . « وأما التجريدة فانهم قطعوا رؤوسا من العرب ودخلوا بها مصر » كما روى الجبرتى وانتهى أمر عثمان بك بانزوائه فى استانبول .

حتى ١٧٤٤ (١١٥٧هـ) • وهكذا خسر الهوارة الجولة الاولى

فلما بدأ نجم على بك الكبير أن يسطع طلع أمير الحج عام ١٧٦٣ (١١٧٧ هـ) فلما عاد فى العام الثانى عين مملوكه محمد بك أبو الدهب سنجقا واستولى فى ١٧٦٤ على القلعة ونفى عبد الرحمن كتخدا ورجاله فارتجت البلاد من أقصاها الى أقصاها لما كانت تعرفه من صولة عبد الرحمن كتخدا ، وبهذا كما يقول الجبرتي : « ارتفع قدر الينكجرية على العزب » (٢٥٣/١) ، أى ارتفع قدر الانكشارية من الجنود الاجنبية المرتزقة التى توسع على بك الكبير فى استخدامها على قدر العرب • ومع عبد الرحمن كتخدا نفى على بك الكبير صالح بك نصير الهوارة الاول ، ولكن صالح بك تمكن من الفرار الى المنيا فاجتمع حوله كل من شردهم على بك الكبير ونفاهم ، وأقام صالح بك فى المنيا المتاريس والتحصينات « وكانت له معرفة وصداقة مع شيخ العرب همام وأكابر الهوارة وأكثر البلاد الجارية فى التزامه من جهة قبلى » (الجبرتى ٢٥٣/١) ، وبهذا نجح صالح بك فى منع وصول الخراج والاموال الاميرية من الصعيد الى القاهرة • وهكذا كسب الهوارة الجولة الثانية

وفى ١٧٦٥ (١١٧٩ هـ) عين حمزة باشا واليا على مصر فعرضوا عليه أمر صالح بك « وأنه قاطع طريق ومانع وصول الغلال والميرى وأخذوا فرمانا بالتجريد عليه » ،وعين حسين بك كشكش حاكما لجرجا وأميرا للتجريدة أى قائدا لها ، واشترك معه فى هذه الحملة محمد بك أبو الدهب • والتحم جيش الحملة بجيش صالح بك فانسحب صالح بك الى قبلى وعدى الى شرق أولاد يحيى • ولكن علي بك

الكبير لم يرق له صعود نجم حسين بك كشكش فنشب بينهما صراع مرير ، كل منهما يسعى لنفى الاخر ونفى رجاله • وأخيرا تمكن حسين بك كشكش من نفى على بك الكبير ومماليكه الى غزة ، غير أن على بك عاد الى القاهرة ، فنفاه حسين بك كشكش مرة أخرى الى النوسات • ووسط هذا الاضطراب فى العاصمة استطاع صالح بك أن يعود بقواته الى المنيا فجرد عليه حسين بك كشكش تجريدتين فاشلتين لان الحرب بينهما ظلت سجالا ، وانتهت فى ١٧٦٦ (١١٨٠ هـ) بصلح أساسه أن يلزم صالح بك جرجا وأن يقوم بدفع التزاماته ، وأسفرت هذه الجولة الثالثة عن تعادل القوتين

وفى هذا الصراع بين على بك وحسين بك كشكش لجأ على بك الى شرق أطفيح واجتمع حوله الهوارة والمنفيين وطلب الانضمام الى صالح بك ، ولكن صالح بك نفر منه • غير أن على بك تمكن أخيرا من مخادعته واقناعه بالتحالف معه ، فتحالف معه « بكفالة شيخ العرب همام وتحالفا وتعاقدا وتعاهدا على الكتاب والسيف واتفق على بك أنه اذا تم لهم الامر أعطى لصالح بك جهة قبلى قيد حياة واتفقا على ذلك بالمواثيق الاكيدة الى شيخ العرب همام فانسر بذلك ورضى به مراعاة لصالح بك وأمدهم عند ذلك همام بالعطايا والمال والرجال واجتمع عليهم المتفرقون والمشردون من الغز (يقصد المماليك) والاجناد والهوارة والشجعان وملوا جموعا كثيرة وحضروا الى المنية» ففر حاكمها ، خليل بك السكران الى القاهرة ، واستقر على بك وصالح بك فى المنيا وقاما بتحصينها وقطع الطريق بين الصعيد والقاهرة • وهكذا كسب همام الجولة الرابعة ، واستقل الصعيد للمرة الثانية في ١٧٦٦ ، وكان لعلى بك الكبير يد فى هذا الاستقلال

وفى ١٧٦٧ (١١٨١ هـ) وصل الوالى الجديد محمد راقم باشا ، فاستصدر منه مماليك القاهرة فرمانا بارسال تجريدة على على بك وصالح بك وقاد حسين بك كشكش الحملة ووقعت المعركة فى بياضة ببنى سويف وفيها هزم كشكش وزحف على بك وصالح بك الى القاهرة ودخلاها ففر منها شيخ البلد خليل بك بلفيه والقائد حسين بك كشكش ومعهما عشر سناجق وأتباعهما من المماليك والرجال . وعين الباشا الوالى على بك شيخ البلد (أى حاكم القاهرة) مكان كشكش فى ١٧٦٧

وقد كان ينبغى بعد هذا الانتصار أن يستتب الامر لعلى بك فى الحكومة المركزية ولصالح بك ، قائد الامير همام فى الصعيد . ولكن على بك ما أن آلت الامور فى القاهرة حتى بدأ سياسته المشهورة فى تصفية كل قوة سياسية أو عسكرية غير قوته سواء داخل مصر أو فى المنطقة العربية بما جعله يستحق لقب على بك الكبير . أما فى مصر فقد انتقض على بك الكبير على عرب الصعيد وعلى عرب الوجه البحرى معا ، فتخلص من صالح بك فى ١٧٦٨ (١١٨٢ هـ) الذى لجأ الى أحمد باشا الجزار والى عكا وقتل فى طنطا كشكش بك ذلك القائد الرهيب الذى قال عنه الجبرتى ان العرب كانوا « يخوفون بذكره أطفالهم وكذلك عربان الاقاليم المصرية » (٣١٨/١) . وانتهز على بك الكبير فرصة الحرب بين تركيا وروسيا فى ١٨٦٧ فطرد الباشا العثمانى والى مصر وأعلن نفسه قائمقام للوالى ، وصفى مراكز السلطة العثمانية فى مصر الممثلة فى الحاميات العثمانية وفى الديوان وبنى جيشا قويا من المماليك ومن الانكشارية (المرتزقة) وكان أغلبهم من المغاربة وتحالف مع الشيخ

طاهر العمر في فلسطين ، وكانت عكا عاصمته واتصلا بروسيا أيام الامبراطورة كاترين الثانية فساعدهما الاسطول الروسي في البحر الابيض المتوسط على مناجزة تركيا . وقبل أن يتجه على بك الكبير الى فتوحاته الخارجيه صفى الجبهة الداخلية من المماليك المعادين ومن سلطان القبائل

ففى ١٧٦٩ (١١٨٣ هـ) أرسل على بك الكبير أيوب بك بتجريده على الحبايبة والهنادى في البحيرة ففتك بهم وقتل زعماءهم فلم تقم لهم قائمة بعد ذلك كما أرسل محمد أبو الدهب بتجريدة الى الهوارة وعين أيوب بك سنجقا على جرجا . ولم يحدث اشتباك بين جيش محمد أبو الدهب وجيش همام الذى كان يمتد حكمه من المنيا الى الشلال ، وكان مركزه سنجقية جرجا ، وتم الصلح بلا قتال على أن تقف حدود همام عند برديس . بل أن الجبرتى يذكر ان محمد أبو الدهب قائد على بك الكبير أنجب ولدا في ذلك العام فنزل له همام عن برديس أيضا اكراما له وهدية للمولود . وتقدم أيوب بك الى اسيوط على رأس جيش كبير ، وبالقرب منها دارت المعركة الفاصلة بين جيش على بك الكبير وجيش الامير همام وانتهت المعركة بنكبة الهمامية وانتهاء دولتهم . ويبدو أن الامير همام اراد بهذه الهدية أن يرشو محمد أبو الدهب أو أن يدق أسفينا بينه وبين على بك الكبير ، ولكنه لم يفلح . فلما وردت الاخبار بتجميع الامراء المنفيين في أسيوط واستيلائهم عليها وتحصينها تحرك محمد أبو الدهب الى قبلى . وقد وصف الجبرتى هذه المعركة الحاسمة وصفا مثيرا . قال :

« وكان من أمرهم أنه لما ذهب محمد بك أبو الدهب الى جهة قبلى لمنابذة شيخ العرب همام كما تقدم وجرى

بينهما الصلح على آن يكون لهمام من حـدود برديس وتم الامر على ذلك ورجع محمد بك الى مصر أرسل على بك يقول له أني أمضيت ذلك بشرط أن تطرد المصريين الذين عندك ولا تبقى منهم احدا بدائرتك فجمعهم واخبرهم وقال لهم أذهبوا الى اسيوط وأملوكها قبل كل شيء فان فعلتم ذلك كان لكم بها قوة ومنعة وأنا أمدكم بعد ذلك بالمال والرجال فاستصوبوا رأيه وبادروا وذهبوا الى أسـيوط وكان بها عبد الرحمن كاشف من طرف على بك وذو الفقار كاشف وقد كانوا حصنوا البلدة وجهاتها وبنوا كرانك البوابه وركب عليها المدافع فتحيل القوم ليلا وزحفوا الى البوابة ومعهم أنخاخ وأحطاب جعلوا فيهـا الكبريت والزيت وأشعلوها وأحرقوا الباب وهجموا على البلدة فلم يكن له بهم طاقة لكثرتهم وهم جماعة صالح بك وباقى القاسمية وجماعة الخشاب وجماعة الفلاح وجماعة منـاو ويحيى السكرى وسليمان الجلفى وحسن كاشف تـرك وحسن بك ابو كرش ومحمد بك الماوردى وعبد الرحمن كاشف من خشداشين صالح بك وكان من الشـجعان ومحمد كتخدا الجلفى وعلى بك الملط تابـع خليل بك وجماعة كشكش وغيرهم ومعهم كبار الهـوارة وأهالى الصعيد فملكوا أسيوط وتحصنوا بها وهـرب من كان فيها ووردت الاخبار بذلك الى على بك فعين للسفر ابراهيم بك بلفيا ومحمد بك أبو شنب وعلى بك الطنطاوى ومن كل وجاق جماعة وعساكر ومغاربة وأرسـل الى خليل بك القاسمى المعروف بالاسيوطى فاحضره من غزة وطلع هـو وابراهيم بك تابع محمد بك بعساكر أيضا وعزل الباشا وانزله وحبسه ببيت أيواظ بك عند الزير المعلق ثم سافر محمد بك أبو الذهب ورضوان بك وعـبـدة من الامراء

والصناجق وضم اليهم ما جمعه وجلبه من العساكر المختلفة الاجناس من دلاة ودروز ومقاولة وشوام وسافر الجميع برا وبحرا حتى وصلوا الى ايوب بك وهو يرسل خلفهم فى كل يوم بالامداد والجبخانات والذخيرة والبقسماط . وذهب الجميع الى أن وصلوا قرب أسيوط ونصبوا عرضيهم عند جزيرة منقباط وتحققوا وصول محمد بك ومن معه وفرحوا بذلك لانهم كانوا رأوا فى زايرجات الرمل سقوطه فى المعركة ثم اجمعوا رأيهم على أن يدهموهم اخر الليل فركبوا في ساعة معلومة وسار بهم الدليل فى طرق الجبل وقصدوا النزول من محل كذا على ناحية كذا من العرضى فتاه وضل بهم الدليل حتى تجاوزوا المكان المقصود بنحو ساعتين وأخذوا جهة العرضى فوجدوه قبليهم بذلك المقدار وعلموا فوات القصد وأن القوم متى علموا حصولهم خلفهم ملكوا البلدة من غير مانع قبل رجوعهم من المكان الذى أتوا منه فما وسعهم الا الذهاب اليهم ومصادمتهم على أى وجه كان فلم يصلوهم الا بعد طلوع النهار وتيقظ القوم واستعدوا لهم فالتطموا معهم وهم قليلون بالنسبة اليهم ووقع الحرب واشتد الجلاد وبذلوا جهدهم فى الحرب ويصرخ الكثير منهم بقوله أين محمد بيك فبرز اليهم محمد بك أبو شنب وهو يقول أنا محمد بيك فقصدوه وقاتلوه وقاتلهم حتى قتل وسقط جواد يحيى السكرى فلم يزل يقاتل ويدافع حصه طويلة حتى تكاثروا عليه وقتلوه وعبد الرحمن كاشف القاسمى يحارب بمدفع يضربه وهو على كتفه وانجلت الحرب عن هزيمتهم ونصرة المصريين عليهم وذلك عند جبانة أسيوط ودفنوا القتلى ومحمد بك أبو شنب واغتم محمد بك ابو الدهب لموته وفرح لوقوع الزايرجه عليه

ومفاداته له لانه كان يعلم ذلك أيضا واقاموا باسيوط أياما ثم ارتحلوا الى قبلى بقصد محاربة همام والهوارة واجتمع كبار الهوارة مع من انضم اليهم من الامراء المهزومين فراسل محمد بيك اسماعيل أبو عبد الله وهو ابن عم همام ومناه وواعده برياسة بلاد الصعيد عوضا عن شيخ العرب همام حتى ركن الى قوله وصدق تمويهاته وتقاعس وتثبط عن القتال وخذل طوائفه ولما بلغ شيخ العرب همام ما حصل ورأى فشل القوم خرج من فرشوط وبعد عنها مسافة ثلاثة أيام ومات مكمودا مقهورا ووصل محمد بك ومن معه الى فرشوط فلم يجدوا مانعا فملكوها ونهبوها وأخذوا جميع ما كان بدوائر همام واقاربه واتباعه من ذخائر وأموال وغلال وزالت دولة شيخ العرب همام من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ كأن لم تكن . » (الجبرتى ١/٣٣٥ - ٣٣٦)

ويبدو أن التواريخ اختلطت عند الجبرتى فهو يحدد موت همام بعام ١٧٦٨ ويحدده فى الوقت نفسه بعد المعركة الفاصلة التى لم تدر الا فى ١٧٦٩ بحسب أقواله . وأيا كان الامر فاندثار دولة الهمامية محصور فى هاتين السنتين وخطورة وصف الجبرتى للمعركة الفاصلة اتية من أنها تدل صراحة على أن الامير همام كان يتعاون عسكريا مع ما يسميه النص « المصريين » وانه دعا هؤلاء « المصريين » الى امتلاك اسيوط وتحصينها بعد امتلاكها

ويبدو أن على بك الكبير لم يكتف باتفاق أبو الدهب - همام على أن تقف دولة همام عند برديس أو ما وراءها بل قرر اجتثاث هذه الدولة تماما لانها مهددة لسلطانه فى مصر ولكى ينقض هذا الاتفاق احتج بضرورة طرد المصريين من أسيوط باعتبار ان الاتفاق تم بين المماليك والهوارة .

وسواء أكان هذا الانذار مجرد تكئة لنقض اتفاقية ابـو الدهب ـ همام ، أو أنه كان يمثل اتجاها أصيلا عند علي بك الكبير لعدم الاعتراف بشخصية المصريين أو ادخالهم طرفا في الاعمال العسكرية أو في أي شيء يتصل بممارسـة السلطة ، فهذا لا ينفي أن نص الجبرتي الواضح يدل على أن الامير همام ، ومن ورائه الهوارة ، كانوا متحالفين مـع المصريين بل ومعتمدين عليهم في العمليات العسـكرية . وهذا يلقي ضوءا على تعبير الجنرال يعقـوب في مذكرة الفارس لاسكاريس أن حكومة همام كانت عادلة وقاسية و « قومية »

وفي هذه المرحلة من التحليل ينبغي أن نقول أنه ليس هناك ما يدل على شخصية هؤلاء « المصريين » بالذات ، وما المقصود بهم والى أي طبقات ينتمون . أهم جماعة المماليك المتمصرين أو الامراء المصريين المنحدرين من أصـــول مملوكيه ، أي « أبناء الناس » كما كانوا يسمون في كتب التاريخ التقليدية وكانوا كما تقدم موضع اضطهاد مستمر من المماليك المستجلبين الذين لم يكن لهم هم الا تصفية المماليك المتمصرين جيلا وراء جيـــل ، أم هم المصريون بالمعنى المألوف لهذه الكلمة ، أي الاهالي أي غير العرب وغير المماليك في القاموس السياسي لهذه الحقبة ، بل وربما من الفلاحين بالذات ، ففي ثورة الهوارة الاولى عام ١٧٦٠ نادى زعيم الثورة بتوزيع الارض على الفـــلاحين فليس بمستغرب أن تكون هذه الدعوة قد تجددت على الاقـــل كاسلوب في العمل السياسي واستخدام « توازن القوى » أو « القوى المتصارعة » الذي يشير اليه الجنرال يعقوب في مشروعه لاستقلال مصر على أنه الضمان الاول لقيـام دولة مستقلة في مصر اسوة بما حدث في دولة همام وهذا

التوازن الداخلى أطرافه أربعة الترك والمماليك وعرب مصر والمصريون • وبقوة المصريين وعرب مصر يمكن للمصريين انهاء حكم المماليك ، وبقوة المصريين يمكن أخيرا انهاء حكم الهوارة اذا لزم الامر

ولعبة الشطرنج هذه هى التى لجأ اليها فى سماتها العامة ، مع شيء من السند الخارجى ، على بك الكبير ثم بونابرت ثم محمد على فيما بعد ، فليس بمستغرب أن يكون الامير همام قد سلك نفس هذا الطريق واستعان بالمصريين عامة ، وبالفلاحين بوجه خاص ، فى أعماله العسكرية لانهاء دولة المماليك على أساس أن تكون هذه الدوله قومية مصرية السيادة فيها للعرب المصريين ، أو جمهورية التزامية (اقطاعية العلاقات) بلغة رفاعة الطهطاوى : الالتزام فيها للهوارة والرعوية فيها للفلاحين • وكلام الجبرتى فى النهاية يدل على تكوين جيش من المصريين ضخم العدد والعدة قوى الروح المعنويه بحيث يستطيع أن يجابه جيش محمد أبو الدهب ويهزمه عند جبانه أسيوط ، ويرهب من قبله جيش أيوب بك الذى ثبت أن جيشه بمفرده غير كاف للمعركه

وقد انتصر هذا الجيش المصرى فى معركة جبانة أسيوط كما وصف الجبرتى ، ولولا خديعه محمد أبو الدهب لابن عم همام ، وهو محمد بك اسماعيل ، وخيانة محمد اسماعيل وتخليه عن قتال محمد أبو الدهب فلربما لم ينفذ السهم فى دولة همام ويصيبها فى مقتل

أما عن شخص الامير همام زعيم الهوارة فقد وصفه الجبرتى (١/٣٤٣ _ ٣٤٤) بقوله فى سجل عام ١٧٦٨ (١١٨٢ هـ)

« ((مات) الجناب الاجل والكهف الاظل الجليل المعظم

والملاذ المفخم الاصيل الملكي ملجأ الفقراء والامراء ومحط رحال الفضلاء والكبراء شيخ العرب الامير شرف الدولة همام بن يوسف بن احمد بن محمد بن همام بن صبيح بن سيبية الهوارى عظم بلاد الصعيد ومن كان خيره وبره يعم القريب والبعيد »

وبعد أن يطنب الجبرتى فى وصف كرم الامير همام يصف ثروته قائلا « وعنده من الجوارى والسرارى والمماليك والعبيد شيء كثير ويطلب في كل سنة دفتر الارقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فان وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح وان وجده ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره ورأى أن ربما كانت فى أعظم من ذلك وكان له برسم زراعة قصب السكر وشركه فقط اثنا عشر ألف ثور وهذا بخلاف المعد للحرث ودراس الغلال والسواقى والطواحين والجواميس والابقار الحلابة وغير ذلك واما شون الغلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه والعجوة فشيء لا يعد ولا يحد وكان الانسان الغريب اذا رأى شون الغلال من البعد ظنها مزارع مرتفعة لطول مكث الغلال وكثرتها فينزل عليها ماء المطر ويختلط بالتراب فتنبت وتصير خضراء كأنها مزرعة . » وأما عن قوته العسكرية فقد قال الجبرتى « وكان عنده من الاجناد والقواسة وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا اليه وانتسبوا له وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم » . كذلك نفهم من كلام الجبرتى عن أخلاق همام الشخصية أنه كان ذا شموخ أرستقراطى يكره رائحة الفقراء فهو يقول فيه : « واذا جلس مجلسا عاما وضع بجانبه فنجانا فيه قطنة وماء ورد فاذا قرب منه بعض الاجلاف وتحادثوا معه وانصرفوا مسح

بتلك القطنة عينيه وشمها بأنفه حذرا من رائحتهم وصنانهم • » وقد حدد الجبرتي تاريخ وفاة همام بالثامن من شعبان عام ١١٨٢ هـ (١٧٦٨) ومكان وفاته بقرية اسمها قولة بالقرب من اسنا وقال أنه دفن بهذه القرية

واذا كان هناك ما يوحي بوجود صلة تاريخية بين هوارة وأفاريس أو أواريس Avaris حاضرة الهكسوس في الشرقية فان حديث الجبرتي بأن بقايا القاسمية انضموا اليه وانتسبوا له « وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم » ومنهم تكون أكثر جيشه قواسة وجنودا ، ليس الا حفاظا على حقيقة تاريخية ثابتة ، وهي أن الهكسوس عندما شتتهم المصريون انقسموا الى قسمين قسم منهم سكن أرض جشم أو أرض قاسم من شمال شرق مديرية الشرقية الى غزة ، التي يوحي اسمها بأنها مركز « الغز » أو المماليك وهو ما يجعل من الهوارة بل من الهكسوس أنفسهم ، طبقات قديمة أو هجرات قديمة من المماليك ، الذين حاولوا رغم استقرارهم واشتغالهم بالزراعة وتمصرهم أن يحافظوا على كيانهم القومي وامتيازهم كطبقة حاكمة على البلاد ، وأن الصراع بين الهوارة والمماليك ليس الا الصراع بين المماليك المصريين أو المتمصرين الذين كانوا يعدون أنفسهم أصحاب الحق الاصلي في حكم البلاد والمماليك الطارئين الوافدين في زمن متأخر بعد انهيار الدولة العربية • وقد بلغ من سطوة الهوارة في مصر طوال عهد المماليك أن الجبرتي قال فيهم « وكان وجاق العزب (يقصد حامية العرب) لهم صولة وخصوصا بعد الواقعة الكبيرة ولا يقع أمر بمصر الا بيدهم ومعونتهم » (١/١٨٢) ، ولعله يشير بالواقعة الكبيرة الى ثورة ١٢٥٣ ـ ١٢٦٠ أيام بيبرس الاول تلك

الثورة التى أقضت مضجع المماليك المستجلبين جيلا بعد جيل ، وقد ذكر بولياك أن حامية من فرسانهم كانت دائما تشترك في حفظ الامن الداخلى تحت الحكم المملوكى ، أى تحمى المماليك من ثورات المصريين ، ولكن هذا لا يمنع قيام التناقض الداخلى الدائم بينهم وبين المماليك الجدد ، وكلما قويت سطوتهم تألبوا المصريين ـ بل ورفعوا الشعارات المصرية لطرد هؤلاء المماليك المستجلبين وحكم مصر محلهم باعتبارهم الطبقة الحاكمة الحقيقية فى البلاد . كذلك يستفاد من كلام الجبرتى أن الامير همام اعتاد أن يجتمع « بالعامة » رغم تأففه من ذلك والدليل على أن هذه الاجتماعات لم تكن طارئة أنه جعل من استخدام القطن والماورد طقسا من طقوس الاجتماع تحدث عنه الناس وسجله الرواة والمؤرخون . فاذا كان لهذه الملاحظة أى مدلول فربما ألقت ضوءا على ايحاء رفاعة الطهطاوى عن جمهورية همام الالتزامية أنها كانت ذات مجلسين « المشايخ » و « الجمهور »

وليس من سبيل الى معرفة مدى اطلاع همام ورجاله على نظم الحكم الاوروبية أو علاقاته بدول أوروبا فى مرحله كفاحه من أجل تحرير مصر من قبضة المماليك . ولكننا نعلم أن حليفه ثم غريمه على بك الكبير قد بنى سياسته الخارجية أثناء حكمه على الاقل من ١٧٦٩ الى ١٧٧٢ على أساس الاستفادة من التناقض بين المصالح الانجليزية والمصالح الفرنسية فى الشرق الاوسط فوقع بوصفه شيخ البلد او حاكم القاهرة معاهدة مع انجلترا ثم جدد هذه المعاهدة فى ١٧٧٥ محمد أبو الدهب ، وقد حكم من ١٧٧٢ الى ١٧٧٥ ، بعد أن خلف على بك الكبير وهى المعاهدة المعروفة بمعاهدة أبو الدهب ـ وارن هاستنجز

(حاكم البنغال نيابة عن الحكومة الانجليزية) ونحن نعرف أن الفرنسيين كانوا يرقبون هذا التقـــارب المملوكي الانجليزى فى جزع شديد وأنهم استطاعوا بعد تولى مراد بك (١٧٧٥ ــ ١٧٩٨) باستثناء فترة ١٧٨٦ ــ ١٧٩٤ حين حكم اسماعيل بك ، أن يعقدوا فى ١٧٨٤ معـــاهدة تيرجر ـ مراد التي آلت بها امتيازات انجلترا التجارية من البحر الاحمر الى فرنسا • ومعروف أن مراد بك نقض هذه المعاهدة في١٧٩٤ ووقع مكانها معاهدة مراد ــ جورج بولدوين (القنصل البريطاني في مصر) ، كما أنه معـــروف ان تهديد المصالح الفرنسية فى مصر باتفاقه مع انجلتـــرا وانصرافه عن فرنسا كان من الاسباب المباشرة لحملـــة بونابرت على مصر فى ١٧٩٨ أى بعد معـــاهدة مراد ــ بولدوين باربع سنوات

واشتباك السياسة المصرية بالصراع الدولى الانجليزى ــ الفرنسى من ناحية والروسى ــ التركى من ناحية أخرى وتعاقب المماليك وانهيارهم بهذه السرعة اللافتة للنظـــر يجعل الاحتمال قائما بأن سياسيات المماليك الخارجية قد تكون لها صلة ، وسط هذا الصراع الاوروبى الرهيب الذى بلغ قمته فى حملة بونابرت ، باتساع سلطانهم وبأفول نجمهم وتألب المعارضة عليهم • وفى هذه الحـــالة من المنطقى أن نفترض أن همام حين أقام دولته ، لم يكن بغير سياسة خارجية شأنه فى ذلك شأن اصـــحاب السيادة الاخرين فى البلاد واذا كان غريمه على بك الكبير ومحمد بك أبو الدهب قد جنحا الى التفاهم مع انجلترا فليس ببعيد أن يكون الامير همام قد جنح الى التفاهم مع فرنسا مستفيدا من هذا التناقض بين المصالح الاجنبية

لاقامة حكم وطني عربي مصري ينهي عهد المماليك المتفاهمين مع انجلترا

هذه المامة عامة بتاريخ الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية وقد بدت في عهد على بك الكبير تباشير السيادة المصرية ، وان كان من التعسف أن نتحدث عن تكون الفكرة القومية في مصر في دولته لان على بك الكبير آثر الاعتماد على الانكشارية الاجنبية من كل جنس وملة ولا سيما المغاربة لبناء جيشه القوى • ولكن في الامكان ان نقرأ معتمدين على رواية المعلم يعقوب وعلى رواية رفاعة الطهطاوى ، في ثورة همام وفي نظامه الملامح الاولى للحكم الوطني في تاريخ مصر الحديث بل أن نقرأ في ثورة همام وفي نظامه الملامح الاولى لحكم جمهورى من نوع ما ، ملامح كانت يومئذ واضحة وضوحا كافيا بما جعل الطهطاوى يقارنها بنظام لويس فيليب أو الملكية المنتخبة (ربما الملكية بالبيعة على الطريقة المصرية التى ظهرت فيما بعد في تولى محمد على) وبما جعل المعلم يعقوب يصفها بكلام يذكرنا بما قاله ارسطو عن التيرانية (الطغيان بالعامة) مرض من أمراض الديموقراطية

وأيا كان الامر فقد كان كل هذا تقدما على نظام الحكم التركى المملوكى الذى لم يكن فيه بصيص من الاستقلال القومى أو من الاعتراف بحق الشعب في البيعة وهى لون من الاستفتاء لعله أضعف صور الانتخاب : نظام يقوم في وجهه الادارى على الوالى أو الباشا التركى ثم كتخدا الباشا أو نائبه ثم الدفتردار أو وزير المالية ثم الروزنامجى أو مدير مصلحة الضرائب وكلهم اتراك تعينهم استانبول، ثم ٢٤ سنجقا أى محافظا كلهم من المماليك باستثناء سناجق الثغور الاربعة ، الاسكندرية ورشيد ودمياط

والسويس ، فهم من الاتراك وتعينهم استانبول نظرا لخطورة هذه الثغور من الناحية الاستراتيجية ، ومن هؤلاء السناجق كبيرهم وهو سنجق القاهرة وحاكمها يسمى شيخ البلد ، ويليه فى الاهمية أمير الحج ثم الخازندار ثم سناجق المديريات ثم سناجق بلا سنجقيات وان كانت لهم وظائف فى الدولة ، ومن تحت السناجق الكشاف ، ويعينهم الباشا ، وهم حكام المديريات الصغيرة كجرجا والبحيرة • أما الوجه العسكرى فكان يقوم على نظام الاوجاق أو الحامية ، وقائدها هو أغا الاوجاق ويليه نائبه وهو كتخدا الاوجاق ، ثم الاختيارية وهم الضباط الكبار ثم الشوربجية وهم الضباط الصغار ، ثم رعايا الاوجاق وهم العساكر ، وبين هذا الوجه الادارى وهذا الوجه العسكرى لم يكن هناك أى مظهر من مظاهر الحكم الوطنى او الحكم الاستشارى ، لا أقول النيابى ، الا الديوان وقد كان اعضاؤه من كبار رجال الحامية ومن كبار رجال الادارة كلهم أتراك ومماليك • فاذا وجدنا وسط هذا الظلام التركى المملوكى وهذا التطاحن الذى لا نهاية له بين السناجق والسناجق والخشداشية والخشداشية والسناجق والخشداشية ، دعنا من الاغوات والاختيارية والشوربجية ، نبرة يرتفع بها أسم المصريين أو الفلاحين أو العرب أو حتى آبناء الناس من المماليك المتمصرين ، وجدنا فى هذا أول خيط يمكن أن نتتبعه فى تبلور الفكرة القومية وفى ظهور الشعب كطرف فى الموضوع .

ولا شك أن بعض هذه الانفجارات القومية وهذه الحركات نحو انصاف الفلاحين قد صاحبها نوع من الرأى العام السياسى والاجتماعى ، ولكن أيا كانت حالة هذا

الرأى العام ، فهو لا شك قد كان فى حالة هيولية لا تبلور فيها ولا وضوح ، وهو بكل قطع لم يجد تعبيرا فى الادب ، لسبب بسيط وهو أنه لم يكن هناك مظهر من مظاهر الكتابة يستحق أن يسمى أدبا • ولكن الوقوف على تاريخ هذه الانفجارات الثورية فى مصر قبل الحملة الفرنسية والوقوف على نظام الحكم المملوكى التركى ثم التركى ثم التركى المملوكى هو المقـــدمة اللازمة لفهم ما أصاب المجتمع المصرى الحديث والفكر المصرى الحديث من تطور خطير فى نظم الحكم وفى تطور العقائد السياسية والاجتماعية ، لانه ما من شىء ينشأ فى فراغ تام ، والبذرة الكامنة فى تربة الخير هى أصل كل نبات ان وجدت الرى والسقيا وضوء الشمس

أما حكم مراد بك وابراهيم بك فقـــــارىء الجبرتى يستطيع فى يسر أن يستخلص أنه كان عهـــــدا مليئا بالقلاقل والاضطرابات لكثرة ما جرى فيه من أعمـــــال النهب والظلم ، ولكنها قلاقل واضطرابات لا تبلغ مبلغ الثورة ، وانما تبلغ مبلغ الشغب والمظاهرات والاضرابات وهياج الخواطر ، ولا سيما فى القاهرة ، وهذا نموذج لشغب يروى خبره الجبرتى (٢/ص ٩٣) فى عام ١٧٨٤ « ١١٩٩ هـ » فى مدينة الاسكندرية ، وقد بلغ مبلـــغ الفتنة بوصف الجبرتى ، والتفاصيل التى يرويها الجبرتى تدل فعلا على خطورة هذا الشغب

« ورد الخبر بوصول باشا مصر الجـــديد الى ثغر الاسكندرية وكذلك باشا جدة ووقع قبل ورودهما بأيام فتنة بالاسكندرية بين أهل البلد وأغات القلعة والسردار بسبب قتيل من أهل البلد قتله بعض أتباع السردار فثار العامة وقبضوا على السردار وأهانوه وجرسوه على حمار

وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهو مكشوف الرأس وهم يضربونه ويصفعونه بالنعالات »

واستطاعة أهالى الاسكندرية أن يقبضوا على السردار وأن يفعلوا به ما فعلوا يدل على جسامة هذا الاضطراب . والغريب أن تاريخ الفتن والثورات فى مصر اليونانية الرومانية يدل على أن سوق الحكام المكروهين على حمير فى شوارع الاسكندرية واهانتهم على هذا النحو كان من الطقوس التقليدية المصاحبة لفتن الاسكندرية وثوراتها

أما فى القاهرة فيذكر الجبرتى أن مجاورى الأزهر والعميان قاموا فى نفس السنة (١٧٨٤) بشغب كبير بسبب قطع رواتبهم واشترك معهم فى الشغب «السوقة» و « الجعيدية » فأقفلوا أبواب الجوامع وأغلقوا المدرسة المجاورة له كما أغلقوا المسجد الحسينى ومضوا يرمحون فى الاسواق ويخطفون الخبز ولم يهدءوا حتى وعدهم محافظ القاهرة (أغات مستحفظان) بالاستمرار فى صرف رواتبهم (الجبرتى ٩٣/٢) . وقد تكرر هذا الحادث فى العام التالى أى عام ١٧٨٥ (١٢٠٠ هـ) .

(وفى ذلك اليوم) بعد صلاة الجمعة ضج مجاورو الازهر بسبب أخبازهم وقفلوا أبواب الجامع فحضر اليهم سليم اغا والتزم لهم باجراء رواتبهم بكرة تاريخه فسكتوا وفتحوا الجامع وانتظروا ثانى يوم فلم يأتهم شىء فأغلقوه ثانيا وصعدوا على المنارات يصيحون فحضر سليم أغا بعد العصر ونجز لهم بعض المطلوبات وأجرى لهم الجراية أياما ثم انقطع ذلك وتكرر الغلق والفتح مرارا » . (الجبرتى ١٠٢/٢) .

واشباه هذه الحوادث كثيرة تكاد لا تحصى فى عهد ابراهيم بك ومراد بك وواضح أنها ليست انفجارات

حقيقية ولكن اضطرابات وحوادث شغب محدودة الحجم والنتائج . ومن أهمها الشغب الذى بدأ فى حى الحسينية بسبب أعمال النهب التي قام بها فى ذلك الحى حسين بك المعروف بشفت بمعني يهودي (شلخت ؟) وهو أحد سناجق مراد بك ، فقد اعتاد التهجم بجنوده على البيوت ونهبها . وفى هذه المرة اقتحم « دار رجل يسمى أحمد سالم الجزار متولى رياسة دراويش الشيخ بيومى ونهبه حتى مصاغ النساء والفراش ورجع والناس تنظر اليه ».

« (وفى صبحها يوم الجمعة) ثارت جماعة من أهل الحسينية بسبب ما حصل فى أمسه من حسين بك وحضروا الى الجامع الازهر ومعهم طبول والتف عليهم جماعة كثيرة من اوباش العامة والجعيدية وبأيديهم نبابيت ومساوق وذهبوا الى الشيخ الدردير فونسهم وساعدهم على الكلام وقال لهم أنا معكم فخرجوا من نواحى الجامع وقفلوا ابوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالاسواق فى حالة منكرة واغلقوا الحوانيت وقال لهم الشيخ الدردير فى غد نجمع أهالى الاطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ومحمد كتخدا أرناؤد الجلفى كتخدا ابراهيم بك وجلسوا فى الغورية ثم ذهبوا الى الشيخ الدردير وتكلموا معه وخافوا من تضاعف الحال وقالوا للشيخ أكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتى بها من محل ما تكون واتفقوا على ذلك وقرءوا الفاتحة وانصرفوا وركب الشيخ فى صبحها الى ابراهيم بيك وأرسل الى حسين بك فأحضره بالمجلس وكلمه فى ذلك فقال فى الجواب كلنا

نهابون أنت تنهب ومراد بيك ينهب وأنا أنهب كـــذلك وانفض المجلس وبردت القضية » • (الجبرتى ٢/١٠٣)

وتاريخ مصر فى هذه الحقبة يتخلص فى سـلسلة من الاحتجاجات على المظالم تتراوح بين الاضطرابات والمظاهرات وبين أعمال الشغب الحقيقية ، ومع كل ذلك مناوشات لا تنتهى بين الامراء المصريين كما يسميهم الجبـرتى ، وهم المماليك المتمصرين ، وبين المماليك الجدد تحت الحـكم الثنائى ، حكم مراد بك ـ ابراهيم بك • وقد استمر هذا الوضع حتى مجىء الحملة الفرنسية • وكان واضحا أن الازهر كان طوال هذه الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطـة تجمع اكثر حركات الاحتجاج على الظلم كما كان واضـحا ايضا ان بعض كبار العلماء من المصريين كانوا يقـومون بدور واضح فى الحياة العامة ، فيؤخذ رأيهم بصـفة استشارية وقد يلجأ اليهم الباشا العثمانى والمـماليك للتوسط فيما بينهم من الخلافات الداخلية او لتهـدئة خواطر الشعب المظلوم ، كما كان ابناء الشعب يلجأون اليهم للتوسط بينهم وبين الحكومة لرفع الظـلامات بل ولقيادتهم فى حركات الاحتجاج

فقد كان الشيخ الحفناوى الذى يسميه الجبرتى ايضا الشيخ الحفنى مسموع الكلمة ايام على بك الكبير ، ونعرف أن الشيخ الحفناوى أو الحفنى عارض بشدة أيام على بك الكبير فى تحرك حملة محمد بك أبو الدهب لقتال الهوارة والامراء المصريين،وكان ذلك فى أوج استقلال الصعيد،وكانت وجهة نظره التى بسطها لحكومة القاهرة أن الشعب قـد أنهكته حروب المماليك الداخلية وأنه لا يجنى من كل هذا القتال المستمر الا الخراب والدمار • وقد نجح فعلا فى تأجيل هذه الحملة فترة وجيزة فلم يصدر بها فرمان

حتى مات بعد أيام . ويوحى الجبرتى أنه ربما اغتيل بسبب هذه المعارضة . كذلك رأينا دور الشيخ دردير فى قيادة الجماهير المتجمعة فى الازهر للاحتجاج على أعمال النهب التى جرت فى حى الحسينية . كذلك نسمع عن دور الشيخ الشرقاوى والشيخ السادات فى قيادة الجماهير للاحتجاج على المظالم فى عهد مراد بك وابراهيم بك ..

ومن أنصع صفحات المقاومة الشعبية للحكم التركى المملوكى ما ذكره الجبرتى (٣/٢٥٨ - ٢٥٩) تحت عام ١٧٩٥ (١٢٠٩ هـ) من حركة احتجاج قوية أرغمت الوالى والمماليك على كتابة وثيقة أو حجة تبين الحقوق والواجبات بين الحاكم والرعية ، وهذا تفصيلها كما ورد فى الجبرتى :

« (وفى شهر الحجة) وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوى له حصة فى قرية بشرقية بلبيس حضر اليها أهلها وشكوا من محمد بك الالفى وذكروا أن أتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا اليهم مالا قدرة لهم عليه واستغاثوا بالشيخ فاغتاظ وحضر الى الازهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعد ما خاطب مراد بك وابراهيم بك فلم يبديا شيئا ففعل ذلك ثانى يوم وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الاسواق والحوانيت ثم ركبوا فى ثانى يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا الى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم ابراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم

والجور واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها وأحدثتموها فقال لا يمكن الاجابة الى هـذا كله فاننا أن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند النـاس وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك والامير يكون أميرا بالاعطاء لا بالاخذ فقال حتى أبلغ وانصرف ولم يعد لهم بجواب وانفض المجلس وركب المشايخ الى الجامع الازهر واجتمع اهل الاطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الامور على غير خاطرى ومرادى وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك فبعث مراد بك يقـول أجيبكم الى جميع ما ذكرتموه الا شيئين ديـوان بولاق وطلبكم المنكسر من الجامكية (يقصد المتأخر من الرواتب ل٠ع٠) ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثا ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم فذهبوا اليـه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعى فى الصلح على ما ذكر ورجعوا من عنـده وباتوا على ذلك تلك الليلة وفى اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك واجتمع الامراء هناك وأرسلوا الى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ الشرقاوى والشيخ البكرى والشيخ الامير وكان المرسل اليهم رضوان كتخدا ابراهيم بك فذهبوا معه ومنعـوا العامة من السعى خلفهم ودار الكلام بينهم وطال الحديث وانحط الامر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم وانعقد الصـلح على أن يدفعوا سـبعمائة وخمسين كيسا موزعة وعلى أن يرسلوا غـلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ويبطلوا رفع المظالم .

المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد ايديهم الى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا فى الناس سيرة حسنة وكان القاضى حاضرا بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفر من عليها الباشا وختم عليها أبراهيم بك وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضا وانجلت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية وفرح الناس وظنوا صحته وفتحت الاسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة ونزل عقيب ذلك مراد بك الى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك »

وواضح من وصف الجبرتى أن مصر أشرفت عام ١٧٩٥ أى ست سنوات بعد الثورة الفرنسية على حافة ثورة شعبية ولكن هذه الثورة أجهضت بسبب سذاجة الزعماء المصريين وبسبب مخاتلة الباشا والمماليك ومداورتهم لكسب الوقت . والدليل على نضج الشعور العام للثورة انحناء الوالى التركى وابراهيم بك ومراد بك أمام العاصفة وقبولهم أن يوقعوا ميثاقا للشعب . وقد كانت هذه أول مرة فى تاريخ مصر الوسيط نسمع فيها عن وضع ميثاق مكتوب يحدد الحقوق والواجبات بين الشعب وحكامه مما دفع بعض المهتمين بالتاريخ أن يشبهوا هذه « الحجة » التى فرمن عليها الباشا ووقع عليها ابراهيم ومراد بالماجنا كارتا وهو نظر مبالغ فيه . ولكن هذا لا ينفى خطورة ظهور هذه الظاهرة فى كفاح

الشعب المصرى فى سبيل الديمقراطية، وهى عدم الاكتفاء بالوعود الشفوية والاصرار على صك مكتوب وممهـــور يتعهد فيه الحاكم أمام الرعية بابطال الضرائب الجديدة وابطال أعمال النهب ودفع الرواتب للعلماء وارسال صرة الحرمين . ولعل أصداء مما فعله الفرنسيون فى الثورة الفرنسية عام ١٨٧٩ ومن اعلان حقوق الانسان الذى هز العالم يومئذ كانت قد بلغت مصر فدفعت المصريين الى المطالبة بالميثاق المكتوب وعدم الاكتفاء بالوعود الشفوية ، وايا كان الامر فمن الواجب أن نعد حجة ١٧٩٥ خطوة نحو تبلور فكرة الدستور التى سنراها تظهر بعـد ذلك بثلاث سنوات عند مجيء بونابرت باسم «فرمان الشروط» أو (الشرطة) بمعنى La Charte أو (الميثاق) أما سذاجة الزعماء المصريين السياسية وقلة خبرتهم ، فواضحة من أنهم لم يدركوا أن أى ميثاق أو عقد اجتماعى أو دستور يبين أصول الحكم ويحدد أركانه يصبح مجـرد قصاصة ورق اذا لم يكن هناك تنظيم سياسى شعبى من نوع ما يحميه ويضعه موضع التنفيذ

الباب الثانى

بناء الدولة الحديثة

نشأة الفكرة القومية (١)

كتب نابليون بونابرت وهو في منفاه في جزيرة سانت هيلانة الى الجنرال جورجود يقول : « ما فتئت الدولة العثمانية منذ اضمحلت أحوالها توجه التجريدات العسكرية ضد المماليك من غير ان تحرز عليهم فوزا ، اذ كانت تنتهي كل تجريدة بالفشل والانكسار . وقد افضت هذه الحروب الى تسوية تخول المماليك حق الاستمرار على مباشرة السلطة والحكم مع ادخال تعديلات طفيفة وقتية عليه . والذى يقرأ بالتفات تام تاريخ الحوادث التي توالت على مصر في المائتى عام الاخيرتين (يقصد منذ عام ١٦٠٠)، يوقن انه لو عهدت الى وال من اهل البلاد كما هو الحال في البانيا ، بدلا من ان تعهد الى اثنى عشر الفا من المماليك لاستقلت المملكة العربية التى تتألف من أمة تخالف الامم غيرها مخالفة كلية بعقليتها واوهامها ولغتها، وتاريخها ، وشملت مصر وبلاد العرب وشطرا من بلاد افريقية ، كما استقلت مراكش من قبل . »

هذه خلاصة آراء نابليون بونابرت فيما كان يسمى يومئذ بالمسألة الشرقية ، أو في الاوضاع الجيوبوليتقية للشرق الاوسط كما نقول نحن بلغة اليوم ، وقد دونها قبل وفاته في ١٨٢١ . وقد كان بونابرت يرى أن هذه الدولة العربية اطار سياسي جامع يدخل في نطاقه الشام والعراق وحيثما تكلم الناس باللغة العربية ، فهو قبل ذلك كتب في مذكرة له عن الحملة الفرنسية على مصر قائلا : « تتمنى ولايات الدولة العثمانية التي لغة أهلها

العربية من صميم فؤادها وقوع تغيـــير عظيم وتنتظر الرجل الذى يقع هذا التغيير على يديه »

وهذا الكلام فى شطريه ، ما جاء منه عن الحمـــلة الفرنسية على مصر والشام ، (١٧٩٨) أى فى بداية حياة نابليون وما جاء منه بعد منفاه وفى ختام حياته ، كلام خطير الدلالة ، ليس فقط لصدوره عن رجل ألف منذ شبابه الباكر أن ينظر الى خريطة العالم فى شمولها لا فى تفاصيلها ، يرى عناصر الوحدة فى المجموعات البشرية قبل أن يرى عناصر الاختلاف ، وانما هذا الكلام خطير الدلالة لان نابليون بونابرت ، وهو السياسى العملى بقدر ما هو القائد الفاتح ، ما كان ليبنى أحكامه ومشروعاته السياسية والعسكرية على أوهام من صنع خياله أو من صنع خيال الغير ، وما كان ليصور العالم العربى فى صورة المجتمع الكبير القلق المنتظر لظهور المخلص له من براثن الاتراك العثمانيين ، لولا انه قد تجمع لديه من التقارير الموضوعية والشواهد اليقينية وشـــهادات المؤرخين والرحالة والجواسيس والقناصل ما يثبت له ان العالم العربى كان ، حتى قبل مجيئه الى مصر ، بمثابة لغم عظيم ينتظر الشرارة التى تفجره أو بركان مكظوم ينتظر رجل الاقدار الذى يفتح فوهته ليقذف حمم السخط والثورة على الامبراطورية العثمانية وواضح أيضا من كلام نابليون ان ارادة التغيير فى العالم العربى يومئذ كانت رغم قوتها وعمقها ، مشلولة عن الانطلاق بسبب صلابة أصفاد العثمانيين والمماليك ولم يكن هناك أمل فى انطلاقها الا بظهور « رجل الاقدار » الذى يقع على يديه ذلك التغيير العظيم

وقد كان هذا البعث القومى اعظم آية على ميلاد مصر

الحديثة والعالم العربي الحديث . فمنــذ انهيــار الدولة العربية فى نهاية عصر المأمون وتفككها الى دويلات متطاحنة تعاقبت على حكم مصر الدولة الطولونية (٨٦٨) ثم الدولة الاخشيدية (٦٣٥) ثم الدولة الفاطمية (٩٨٢) ثم الدولة الايوبية « ١١٧١ » ثم المماليك البحرية « ١٢٥٠ » ثم المماليك البرجية « ١٣٨٢ » حتى فتح مصر الســـلطان سليم الاول عام ١٥١٧ واقام فيها وفى الشام وفى غيرهما من الامصار العربية التى ضمها الى امبراطوريته الواسعة حكما تركيا يقوم على التعايش مع المماليك ، وقـــد كان قوام هؤلاء المماليك من الشركس والاباظية والمنجـــرلية والصقالبة (المغول والمجر ومن هم من سلالتهم) الخ ،وانتقل مركز الدولة الاسلاميه الجامعة من حواضر العالم العربى الى استانبول ، فكان سلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، وقد ساعد تثبيت هذا الولاء الروحى للخليفة العثمانى على اضعاف الفكرة القومية فى البلاد العربية الخاضعةلسلطان تركيا فحلت القومية الاسلامية محل القومية العربيـــة والقوميات الوطنية التى كانت تعـــرف فى ذلك العصر بالشعوبية ، وحلت وحدة الدين محل وحدة الجنس واللغة والتاريخ والوطن والمصلحة

اما السلطان سليم ، فبعد ان فتح مصر وهزم مماليكها استعمل هؤلاء المماليك فى حكم البلاد فجزأ السلطة فى الدولة ووزع كل جزء منها على طائفة من طوائفهم ليتم له حكم مصر على اساس توازن القوى مما جعل للباب العالى اليد العليا وجعل منه المرجع الاخير ، وكلما اختل هــذا التوازن تدخل الباب العالى لحسم الامـــور ، وكانت الحكومة فى زمنه تتكون من الديوان ، وهو اشــبه شيء بمجلس الوزراء ، وقد وزع مناصبه على زعماء المماليــك

ممثلين لفرقهم المختلفة ، ثم الادارة المحلية وقد وزعت على ٢٤ من البكوات المماليك على نفس المنهج . وكان المماليك يتولون جباية الضرائب من المصريين ثم يقتسمونها سنويا مع الباب العالى بنسبة ٥٠٪ للديوان و ٥٠٪ لجزيه السلطان • وكان نائب السلطان وممثل الدولة العثمانية في مصر واليا برتبة باشا ، وكانت واجباته محصورة في ايصال الجزيه للسلطان وابلاغ اوامر السلطان الى المماليك والدفاع الخارجي ومقاومة نمو احزاب المماليك والحيلولة دون تفاقم خطرها • اما الجيش الذى كان يعتمد عليه الباشا فقد كان فرقا من العساكر المرتزقة « الانكشارية » المتطوعين للخدمة العسكرية من اجل المال، من الترك والشركس والارناؤوط والدلاة الخ وكافة الاجناس غير العربية من العالم الاسلامي . وكان لمماليك الديوان حق رفض اوامر الباشا وعدم التصديق عليها اذا تجمعت لديهم الاسباب الوجيهة لذلك ، وكان المرجع والحكم طبعا هو استانبول ، بل ولقد كانت لهم سلطة عزل الباشا من منصبه فيؤتى لهم بوال جديد

ومع الايام تضاءلت سلطة الباب العالى في مصر حتى غدت مجرد سلطة شكلية في النصف الثانى من القرن الثامن عشر • بل ان على بك الكبير استقل بمصر عن الباب العالى فى ١٧٦٦ ورفض دفع الجزية وطرد الباشا وسك العملة باسمه وبايعه شريف مكة سلطانا على مصر بعد ان هزم الجيش العثمانى ، ولكن بعض اتباعه تآمروا عليه ففشلت ثورته وعادت مصر الى التبعية لتركيا ، وقد كانت ثورة على بك الكبير ايذانا بتشقق الامبراطورية العثمانية وانهيارها • ورغم عودة الحكم العثمانى الى مصر بعد فشل ثورة على بك الكبير سهل على المماليك عزل

الباشوات ونفيهم ، وكان الباشوات يحسون بضعفهم فيذعنون لاوامر المماليك ويغادرون البلاد دون مقاومة . أما من جاءوا بعد على بك الكبير فقد احترفوا اللعبة التقليدية : الاحترام الشكلى لسيادة الباب العالى مع عدم تنفيذ اوامره والانتقاص من الجزية السنوية بل والامتناع عن دفعها احيانا بحجة الانفاق على مصالح الدولة . اما الباب العالى فكان يرى ويغضى ويتظاهر بقبول الامر الواقع لانه لا يملك تأديب المماليك ، ولم يبق امامه الا سلاح واحد ، وهو الدس واثارة الفتن بينهم حتى يضعف بعضهم بعضا ولا تستشرى منهم طائفة تنفرد بالسلطة فى البلاد

كل هذا أدى الى اختلال الامن واضطراب الاحوال وانهيار هيبة النظام فى مصر . ومن يتصفح رسائل تاليران وزير خارجية نابليون ومذكراته لحكومة الادارة قبل الحملة الفرنسية على مصر لا يجد فيها الا معنى واحدا متكررا وهو ان الامبراطورية العثمانية غدت « انقاضا » ، وان العمل السياسى الفرنسى فى الشرق الاوسط ينبغى ان ينصرف الى تصفيتها والاستيلاء على كل شريحة منها يمكن لفرنسا الاستيلاء عليه . وهو عين ما كانت انجلترا تحاوله (دى لا جونكيير : « حملة مصر » الجزء الاول) وقد اخذت فرنسا المبادرة من انجلترا فى ١٧٩٨ بحملة بونابرت ، فاضطرت انجلترا الى الانحياز الى تركيا لطرد فرنسا من مصر .

اما الروح القومية فقد كانت واضحة المعالم قبيل الحملة الفرنسية الى حد جعل تاليران ، وزير خارجية الثورة الفرنسية ، يكتب الى حكومة الديركتوار تقريرا مرفا فى التفاؤل بتاريخ ١٤ فبراير ١٧٩٨ فى تزكية

الحملة الفرنسية على مصر قال فيه : « ان أهالى مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد ، وهم عزل لا سلاح معهم ، واذا أعطاهم المماليك سلاحا بحجة الدفاع عن البلاد من الغـــارة الاجنبية ، فانهم لا شك سيحاربون به طائفـة المماليك أنفسهم ، فليس ثمة خوف من مقـــاومة أو وثبة من الاهالى» . وهذا الكلام فى جوهره لايخرج عن كلام نابليون فى مذكرته المتأخرة عن الحملة الفرنسية بأن العالم العربى كله يتململ تحت حكم الاتراك والمماليك ، وهو يستعد للانفصال عن الامبراطورية العثمانية لا ينقصه شىء الا ظهور قائد من أبناء العالم العربى يقوده الى الاستقلال ،

وقد كان تاليران واهمـا فى تقـديره بانحيـاز المصريين للفرنسيين عند غزو مصر ، لان التحرير من الخارج أى بالسلاح الاجنبى لم يكن بالمعادلة التى يقبلها المصريون ، لان معناه عند أى شعب ناضج سياسيا استبدال نير بنير . وقد اثبت المصريون بثوراتهم على الحكم الفرنسى انهم كانوا يرفضون الحكم الاجنبى من أى نوع كان

وقارىء الجزء الثانى من الجبرتى يجد ان تاريخ مصر فى زمن حـكم مراد بك وابراهيم بك أى فى السـنوات السابقة على الحملة الفرنسية مباشرة مطـابق للتقـارير التى استند اليها بونابرت وتاليران عن تجمع السخط فى مصر على حكم الاتراك والمماليك الى درجة تهدد بالانفجار . كتب فـولنى (١٧٥٧ ــ ١٨٢٠) فى كتـابه « اطـلال الحضارات القديمة أو تأملات فى ثورات الامبراطوريات » (١٧٩١)

« كل ما يقع فى مصر تحت البصر أو السمع يدلّ على ان هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد . فانك لا تسمع

حديثا الا وله صلة بفتنــة اهلية او فاقة عامة او ابتزاز مال أو اغتصاب حق أو تعذيب بالضرب أو افاضة لروح. فالامن فيها على الارواح والاموال مفقود ودم الانسان يهدر كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم فى غير صورة قضــائية وعسس الليــل والشرطة يتولون ، فى جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الامن والنظام ، الفصل فى الخصومات بين الناس وينطقون بالاحكام على الفور وينفذونها فى أقل من لمح البصر ، بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف . وترى الجــلادين لهذا السبب يطأون مواقع الجنود ويرافقونهم ايان يذهبون ويلازمونهم حيث يحلون ، فما هى الا اشارة من أحدهم حتى ترى راس مظلوم وقد هوت الى قاع كيس من الجلد

« ويا ليت خطورة الذنب نفسه تسوغ تعريض المذنب لمثل تلك العقوبة ، فانك كثــيرا ما تجد ان الباعث على السير بين النــاس بمثــل هــذا التعســف شره فى نفس عظيم من أرباب الشوكة والجاه أو وشاية من عدو بغيض، وهو ما ينجم عنه ان يدعى الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالا الى المثول بين يدى البيك (يقصد الحاكم المملوكى) فيطالبه بمبلغ معين . فاذا انكر ان عنده مالا يفى بالمطلوب طرح ارضا وجلد على قدميه مائتى جلدة أو ثلثمـــائة ، وكثيرا ما يفضى هذا الضرب الى موته ، فتعسا تعسا لمن يشتبه فيه انه على شيء من اليسر والرخاء ، اذ ما من احد اتجهت اليه هذه الشبهة الا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس عليه ، فلا يلبث ان يبلغ أمره الى ذوى الشأن

« وليس بميسور لاحد أن ينقذ نفسه من شر اعتداء

الاقوياء على ماله الا اذا تظاهر بالفقر المدقـــع ولبس للمسكنة والزراية لبوسها » . (كلوت بك ٢/٧٦٣ ـ ٧٦٥ ترجمة محمد مسعود)

ومن يقرأ أوصاف الكاتب الفرنسى الكبير شاتوبريان عن حالة سوريا فى تلك الفترة مستمدة من مشـــاهداته على الطبيعة ، يجـد ان ما كان ينطبــق على مصر كان ينطبق على سوريا أيضا . فاذا رجعنـــا الى الصفحات الدامية التى يتألف منها الجزء الثانى من «عجائب الآثار»، وهو مخصص لوصف الحياة فى مصر تحت الحكم التركى المملوكى أيام حكم ابراهيم بك ومراد بك قبــل مجىء بونابرت ، لا نجد الا سلسلة متصلة الحلقات من اعمال النهب والسـلب والعنف والقمع والظــلم والاضطهاد تجســـدت فى حوادث يومية لا حصر لعـددها اوردها الجبرتى فى كتابه وكأنها تقويم آلام الشعب المصرى تحت حكم الاتراك والممـاليك . وقد صـور الجبرتى سخط الشعب المصرى على حكامه الظلمة وانفجاراتهم المتمددة فى السنوات السابقة على مجىء بونابرت مباشرة ، وقد كانت لتبلغ مبلغ الثورات الشعبية الناجحة لولا اجهاضها المستمر بالختــل العثمانى والمراوغة المملوكية من ناحية وعدم وجود برنامج منظم أو فلسفة سياسية واجتماعية واضحة تتجمع حولها ارادة الجماهير

وقد كانت بداية المقاومة الشعبية للاتراك والممـاليك بالمعنى الفعال عام ١٧٩٤ فى مدينة الاسكندرية . كما ذكر الجبرتى عن احداث هذه السنة فى وصفه لفتنة الاسكندرية التى قبض فيها العامة على السردار واهانوه وجرسـوه على حمار وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهــو مكشوف الراس وهم يضربونه ويصفعونه بالنعــالات »

(الجبرتى ٩٣/٢) . انظر باب « الانفجارات الثورية فى مصر قبل الحملة الفرنسية » ص ٥٧ ـ ٥٨) . ثم تفجرت المقاومة الشعبية فى القاهرة كما ذكر الجبرتى (٩٢/٢) فى وصفه لفتنة المجاورين المجهضة عام ١٧٩٤ (انظر باب « الانفجارات الثورية » ص ٥٩ ـ ٦٠

وقد تكرر هذا الشغب فى ١٧٩٥ (الجبرتى ١٠٢/٢) ثم استفحلت هذه الفتن عام ١٧٩٥ حتى بلغت مبلغ الثورة فى الحركة الشعبية التى استخلصت بها الجماهير «الحجة» المشهورة من الباشا التركى ومن كبيرى المماليك مراد بك وابراهيم بك ، كما وصفه الجبرتى فى « عجائب الاثار (٢٥٨/٣ ـ ٢٥٩) (انظر باب « الانفجارات الثورية » ص ٦١ وما يليها »

وهذه الفتنة الاخيرة التى اوشكت ان تتحول الى ثورة شعبية بالمعنى التام ثم ما لبثت أن انتهت الى فورة وابتردت ـ بغض النظر عن النعوت التى يلصقها الجبرتى بتحركات الجماهير ، فقد كان الجبرتى يتميز بكره العنف وبالتعالى الطبقى ـ تعطى صورة واضحة لسمات ذلك العصر : الظلم التركى المملوكى ، والاحتجاج المصرى الذى يتخذ صورة المظاهرات الصاخبة والاضرابات الشاملة والتأهب للثورة الشعبية ، ويلاحظ فى جميع هذه الحركات ان مركز المقاومة المصرية كان دائما الازهر ، فقد كان ابناء الازهر بوصفه يمثل قيادة المثقفين فى البلاد ، بمثابة طلائع الحركة التحررية المصرية على المستوى السياسى والاجتماعى ، وقد حمل اللواء بعد ذلك بسنوات قليلة فى مقاومة الاحتلال الفرنسى ، ثم غدا المعقل الاكبر لمقاومة استبداد محمد على

وبالاجمال نقول ان أهم حركة قام بها المصريون فى

مكافحة الاستبداد التركى المملوكى كانت تلك الحركة التى قامت عام ١٧٩٥ ، ووقفت بالبلاد على شفا ثورة شعبية وأمكن للمصريين فيها استخلاص « حجـــة » من الوالى العثمانى ومن زعيمى المماليك اللذين تقاسما حـــكم مصر يومئذ ، ابراهيم بك ، ومراد بك ، وهى وثيقة تاريخيـــة أملى شروطها شيوخ الازهر ، وكانت فيما نعـــلم أول « ميثاق » بين الحاكم والمحكوم فى تاريخ مصر الحديث

فالمخطط الاوروبى اذن كان تصـــفية الامبـراطورية العثمانية والاستيلاء على تركتها • ولم يكن هناك سـلاح امضى لتحقيق ذلك من تغذية الفكرة القومية فى الامصار التى كانت تحتلها تركيا ، وتقوية روح الانفصـــال فيها ، لنا باسم القومية العربية وآنا باسم القومية المصرية أو السورية •• الخ ، وليس معنى هذا ان بونابرت هوالذى ابتكر فكرة البعث القومى فى البلاد العربية ، فقد كان الشعور القومى يتجمع من قبله تلقائيا فى مصر وفى غير مصر بسبب وحشية الحكم التركى المملوكى الـــذى قام قرونا على نهب خيرات مصر واذلال اهلها اذلالا تقشـــعر لهوله الابدان • ولكن بونابرت انتفع من هذا الشعور وغذاه وعمل كل ما فى وسعه لبلورته وتحويله الى سلاح سياسى فى معركته مع المماليك اولا ومع الترك ثانيـــا وهو عين ما فعلته فرنسا قبل ذلك بسنوات فى تغذيـــة القومية الامريكية وتقوية الروح الاستقلالية فيهـــا حتى تنفصل امريكا عن انجلترا

وقبل ان تنزل قوات بونابرت فى الاسكندرية فى ٢ يوليو ١٧٩٨، كان قد اعد وهو على ظهر البارجة «الاوريان» « الشرق » المنشور الاول ، وهو نداء الى الشعب المصرى يشرح فيه أسباب الحملة الظاهرية ، وترجم هذا المنشور

الى العربية جماعة من المستشرقين والمترجمين كانوا يرافقونه ، وطبع منه ٤٠٠٠ نسخة على المطبعة العربية التى جاء بها الى مصر على ظهر بارجته ، ثم طبع منه ٤٠٠٠ نسخة أخرى بعد نزوله فى الاسكندرية ووزعها فى أرجاء البلاد . وهذا نص المنشور كما ورد فى الجبرتى :

« بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله لا ولد له ولا شريك له فى ملكه . من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية ، السر عسكر الكبير امير الجيوش الفرنساوية بونابرت يعرف أهالى مصر جميعهم أن من زمان مديد السناجق « الحكام المماليك » الذين يتسلطون فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الفرنساوية ، يظلمون تجارها بأنواع الايذاء والتعدى ، فحضر الآن ساعة عقوبتهم واخرنا . من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الابازة والجراكسة يفسدون فى الاقليم الحسن الاحسن الذى لايوجد (مثله) فى كرة الارض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شيء ، فانه قد حكم على انقضاء دولتهم . يا ايها المصريين ، قد قيل لكم اننى ما نزلت بهذا الطرف الا بقصد ازالة دينكم ، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه . وقولوا للمفترين اننى ما قدمت اليكم الا لاخلص حقكم من يد الظالمين ، واننى أكثر من المماليك اعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا لهم ان جميع الناس متساوون عند الله ، وان الشيء الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا ان يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء احسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة ، فان

كانت الارض المصرية التزاما للمماليك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم ، ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم ، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعد لا ييأس احد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية ، وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الامور ، وبذلك يصلح حال الامة كلها ، وسابقا كان فى الارض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله الا الظلم والطمع من المماليك

« ايها المشايخ والقضاة والائمة والجربجية (الشوربجية) وأعيان البلد ، قولوا لامتكم ان الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ، واثبات ذلك انهم قد نزلوا فى رومية الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائما يحث النصارى على محاربة الاسلام ثم قصدوا جزيرة مالطه وطردوا منها الكوالرية (يقصد الكافالرية أو فرسان المعبد) الذين كانوا يزعمون ان الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين . ومع ذلك الفرنساوية فى كل وقت من الاوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى وأعداء أعدائه ، أدام الله ملكه . ومع ذلك ان المماليك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لامره ، فما أطاعوا أصلا الا لطمع انفسهم » . (« عجائب الآثار »

ثم يلى هذا بقية البيان وهو مكون من عبارات الوعيد والوعد ، لغة الاسد والثعلب كما يقول ماكيافلى ، وخمس مواد يكشر فيها بونابرت عن نواجذ الغازى لمن يقاومه ، ويعد بالامن والعطاء لمن يطيع أوامره. ويلاحظ ان بونابرت ركز الهجوم فى بيانه على المماليك وتظاهر بأنه صديق الباب العالى لان السلطان العثمانى كان خليفة المسلمين، ولم يشأ بونابرت بادىء الامر ان يستفز الشعور الدينى

فى البلاد . وقد ختم بيانه بقوله : « والمصريون بأجمعهم ينبغى أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك ، قائلين بصوت عال : أدام الله اجلال السلطان العثمانى . ادام الله اجلال العسكر الفرنساوى . لعن الله المماليك وأصلح حال الامة المصرية. » والنص العربى لبيان بونابرت الاول كان ترجمة أمينة للنص الفرنسي باستثناء عبارتين أو ثلاث . فعبارة : « قولوا لامتكم ان الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون » وردت فى النص الفرنسي « اننا اصدقاء المسلمين الحقيقيين » الخ ، كما لاحظ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن «تاريخ الحركة القومية»

فالاستعمار الفرنسي قد لعب اذن بثلاث ورقات ، ورقة عديمة القيمة لانها لم تجز على أحد ، وهو انه جاء ليحمى الاسلام ، وورقتان مكشوفتان ولكنهما وافقتا مصالح المصريين ، وهما من ناحية تغذية الروح القومية المصرية ، واقناع المصرى بالثورة على المماليك ثم الانفصال عن الباب العالى وذلك بالدعوة الى اقامة حكومة مصرية تتولى مسئولية الحكم فى البلاد بعد أن كان المصريون بأجمعهم معزولين سياسيا ومن ناحية أخرى تغذية الفكرة الديموقراطية بالدعوة الى المساواة امام الله وامام القانون والعمل على اقامة حكم برلمانى نيابى أو شبه برلمانى نيابى فى البلاد ، وقد كان بونابرت فى مركز ممتاز يسمح له بعلو النبرة فى هذين المجالين ، فقد جاء ومن ورائه رصيد ضخم من مبادىء الثورة الفرنسية فكان فى استطاعته ان ينادى بلا تحفظ بتصفية الاقطاع او « الالتزام » المملوكى والغاء الامتيازات الطبقية بل والغاء الفوارق بين الطبقات ، وان يتخذ الخطوات العملية لتحقيق ذلك لان الالتزام بامتيازاته كان محصورا فى الارستقراطية التركية والمملوكية

نشأة الفكرة القومية (٢)

لقد تصور نابليون بونابرت وقت تجربته المصرية انه « رجل الاقدار » الذى قيض له تحقيق انسلاخ العالم العربى من الامبراطورية العثمانية وبناء الدولة العربية المستقلة عن ارادة العثمانيين . وحين أفل نجم نابليون فى ١٨١٥ وانتهى الى منفاه فى سانت هيلانة ، كان نجم محمد على يرتفع ساطعا فى سماء مصر والعالم العربى ، وكانت كل الدلائل تشير لمن عنده أية بصيرة فى أمور السياسة والتاريخ انه كان « رجل الاقدار » هذا الذى قيض له أن يقع على يديه هذا التغيير العظيم . فقد ولد محمد على عام مولده ، أى فى ١٧٦٩ ، وقد جاء كل منهما الى مصر مغامرا ، بونابرت جنرالا وهو فى التاسعة والعشرين من عمره عام ١٧٩٨ ، ومحمد على بكباشيا فى الثانية والثلاثين من عمره عام ١٨٠١ ، وهو عام طرد الفرنسيين ، وقد اشتركت فرقة الالبانيين التى كان أحد رؤسائها فى طردهم ، وان كان هو قد تخلف عن القتال ، ونسب اليه التخلى لتلحق الهزيمة بالجيش العثمانى ، والارجح انه آثر أن يكون بعيدا عن الميدان حتى ينكشف له من سيكون سيد البلاد : العثمانيون أم الفرنسيون . وبعد أن انتصر الترك وجلا الفرنسيون ، أمره الوالى التركى خسرو باشا أن يزحف للقضاء على المماليك ، فقد

كانت هذه خطة الباب العالى أن يتعشوا بالمماليك بعد أن تفدوا بالفرنسيين حتى يستقر لهم الحكم فى البلاد ،

ولكن محمد على تخلى مرة اخرى ، واراد خسرو باشا أن يفتك به على الطريقة التركية ، بأن يستدرجه ضيفا على قصره ثم يغتاله ، ولكن محمد على أحس بالخطر على حياته فلم يجب دعوة الوالى . بل وانضم الى المماليك وعزل خسرو وسجنه عام ١٨٠٣ . وحين أرسل الباب العالى واليا آخر مكانه هو على باشا الجزائرلى تألب عليه محمد على والمماليك واغتالوه . وبعد تصفية الهيبـــة التركية وجد محمد على نفسه وجها لوجه أمام المماليك أو « البكوات المصرلية » كما كانوا يسمون أنفسهم ،

بزعامة البرديسى والالفى وكان الالفى قد ســـافر الى انجلترا وطلب من حكومتها التدخل لحماية مصـــالح المماليك من سطوة الترك والوالى التركى فوعدوا بتأييده مقابل تسليمهم موانى مصر . وألب محمد على البرديسى المتخوف ، على الالفى بحجة أن الالفى فى اتفـاقه مع الانجليز قد فرط فى استقلال البلاد . وهكذا اقتتــل البرديسى ومماليكه مع الالفى ومماليكه حتى تضعضعت قواهما ، وبرزت الفرقة الالبانية التى يرأسها محمد على كقوة حقيقية فى البلاد ، وبعد هزيمة الالفى ألب محمد على فرقته الالبانية على صديقه البرديسى وأمرائه المصرلية وطالبوه بمرتباتهم المتأخرة لثمانية أشهر مهددين بالثورة،

فاضطر البرديسى الى فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة ، فثاروا ، وغذى محمد على ثورة المصريين على البرديسى ومماليكه وألب العلماء والاهالى على المماليـــك الظلمة ، وفى الوقت نفسه كانت فرقته الالبانية تحاصر قصر البرديسى وقصور أمرائه مطالبين بمرتباتهم ، ففر

البرديسي من القاهرة عام ١٨٠٤ ، واستتبت السلطة الفعلية لمحمد على ، ولكنه كان أذكى من أن يقيم نفسه واليا على مصر ، فقد كانت تنقصه « الشرعية » . فجاء بالوالى السابق المعزول خسرو باشا ونصبه واليا على مصر بقصد اقامة « واجهة » من الحكم العثمانى فى البلاد ، ولكن رؤساء الفرقة الالبانية رفضوا الخضوع له ، غالبا بوحى من محمد على ، وساقوه الى رشيد وشحنوه الى استانبول ، ولم يعارض محمد على ولكنه أصر على الواجهة العثمانية واقترح تعيين خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا على مصر فاشترط العلماء ورؤساء الجند أن يعين معه محمد على قائمقام الوالى ، واضطر الباب العالى الى التصديق على التعيينين معا .

ثم تكررت اللعبة مع خورشيد باشا : نفس المطالب نفس الضرائب . نفس السخط على الوالى . وكان محمد على يطارد المماليك توطيدا لسلطة الوالى العثمانى فى الظاهر ويؤلب الجنود الالبانيين على الوالى العثمانى للمطالبة بمرتباتهم ويؤلب العلماء والمواطنين المصريين على الوالى العثمانى صاحب الضرائب الفادحة . وحين أحس خورشيد باشا انه واقع فى ذات الفخ الذى وقع فيه خسرو باشا والجزائرلى باشا من قبل ، سعى سرا لدى الباب العالى لسحب الفرقة الالبانية من مصر واعادتها الى تركيا ، والى ابعاد محمد على بتعيينه واليا على جدة . ولما صدر الفرمان من الباب العالى جاهر محمد على أمام الترك بعصيانه وتظاهر أمام العلماء والاعيان المصريين بقبوله والموافقة على الرحيل الى الابد ، وكان المصريون يعتقدون بأنه حاميهم من الترك والمماليك معا ، بل ومن جنوده الالبان الذين كان يردعهم بأقسى العقوبات

كلما عاثوا فى البلد نهبا وارهابا ، على طريقة بونابرت الذى كان يبندق على جنوده الفرنساوية أو يشنقهم فى الميادين العامة فى تهم اغتصاب الاعراض أو اغتصاب الاموال او اللصوصية كما روى الجبرتى فسعى العلماء والاعيان المصريون الى محمد على ليثنوه عن عزمه وعقدوا اجتماعا مشهودا قرروا فيه عزل الباشا التركى لعجزه عن حفظ الامن وبايعوا محمد على واليا على مصر .

وتظاهر محمد على أولا بالرفض ، ولكنه عاد فقبل ازاء تمسكهم . وهكذا أصدر الباب العالى فى ٩ يوليو ١٨٠٥ فرمانا بتعيين محمد على واليا على مصر خضوعا لارادة المصريين

وهكذا آل حكم مصر الى محمد على ولم يبق أمامه الا احباط مؤامرات الانجليز لاسقاطه ورد الحكم الى المماليك ، وقد تم له ذلك بسحق حملة فريزر وتدمير الاسطول البريطانى فى رشيد فى ٢١ مارس ١٨٠٧ ، والا تصفية نفوذ المماليك الذين كان الانجليز والباب العالى يستخدمونهم للقضاء على سلطة محمد على ، وهؤلاء بعد موت البرديسى فى ١٨٠٦ والالفى فى ١٨٠٧ — صفاهم محمد على فى مذبحة القلعة فى أول مارس ١٨١١ ، والا تصفية نفوذ الامبراطورية العثمانية التى ما فتئت تتآمر لازاحته من السلطة فأمرته بارسال جيشه لتأديب الوهابيين فى الجزيرة العربية حتى تخلو مصر من جنوده وبذلك يتيسر للمماليك خلعه أو القضاء عليه . فصدع بأمر الباب العالى ولكنه لم يوفد جيشه الا بعد ان فتك بالمماليك فى مذبحة القلعة وأبادهم فى مختلف مديريات مصر ولم ينج منهم الا نفر قليل فر الى النوبة ، فأمر محمد على بالكف عن مطاردتهم ، « وعلل ذلك بانه يريد

محاربة الجماعة لا أفرادها » كما قال كلوت بك فى كتابه الخطير « لمحة عامة الى مصر » ، (١٠٩/١) واستخدم منهم من استخدم وترك لهم أموالهم وأجرى المعاشات على نساء قتلاهم . وقد دامت حرب الوهابيين ست سنوات تعاقبت فيها انتصارات المصريين وهزائمهم تحت قيادة ابراهيم باشا ، ولم يستسلم الوهابيون الا حين خرج محمد على بنفسه لقيادة الجيوش المصرية فى الجزيرة العربية . وانتهز الباب العالى فرصة وجوده خارج البلاد فأصدر فرمانا بتعيين أحد رجاله ، وهو لطيف باشا ، واليا على مصر . فلما انكشف الامر أعدم وزير حربية محمد على هذا الوالى فى ١٨١٣ . وما أن حل عام ١٨١٥ الا وكان محمد على قد استتب له الامر نهائيا فى مصر ، ودخل فى مرحلة البناء العظيم الذى جعل منه فى ١٨٢١ ندا للسلطان العثمانى وجعل من مصر ندا لتركيا

وقد صعد نجم محمد على منذ تنصيبه واليا على مصر فى ١٨٠٥ ونجم نابليون فى السمت . ولا شك ان نابليون الذى كان شديد الاهتمام « بالمسألة الشرقية » كان يتابع عن كثب كل ما كان يجرى فى مصر ، قبلة أحلامه الاولى . بل ليس ببعيد انه كان يتابع وهو فى سانت هيلانة بين ١٨١٥ و ١٨٢١ ، ما مكنته ظروف المنفى ، استمرار صعود نجم محمد على وفتحه السودان عام ١٨٢٠ واستفحال خطره على الباب العالى ، واستقلاله بمصر عن الامبراطورية العثمانية أن لم يكن بقوة القانون فعلى الاقل بقوة الواقع . ومع ذلك ، فان نابليون فى منفاه لم ير فى محمد على « رجل الاقدار » الذى كان يمكن ان تستقل على يديه « المملكة العربية » الشاملة لمصر وبلاد العرب والشام وشطر من افريقيا عن

الامبراطورية العثمانية أو كان يمكن أن يخلصها من حكم اثنى عشر الفا من المماليك . وانما اشترط نابليــون لتحقيق ذلك ان يعود حكم مصر الى « وال من اهــل البلاد » ، بما يوحى بأنه لم ينظر الى محمد على الالبانى الا على انه مملوك عظيم من طراز على بك الكبير ، ربما كان ماهرا فى فن الحكم ومكائده وفى غزو الامصــار واذلالها ولكنه فى نهاية الامر ليس الا كبير المماليك وبالتالى فان انشاء الدولة العربية الشاملة المستقلة عن تركيــا لا يمكن أن يتحقق الا على يد حاكم من أهل البلاد تبلورت فيه عقليتها الخاصة وأوهامها الخاصة ولغتهــا الخاصة وتاريخها الخاص وكافة المقومات التى ذكر انها تختلف اختلافا كليا عن مقومات الامم الاخرى خارج العــالم العربى

وليس هذا مجال محاكمة محمد على ، فتاريخ محمد على بعد ١٨٢١ ، عام وفاة نابليون ، سلسلة متصــلة الحلقات من الامجاد العسكرية والامجاد العمرانيــة التى بهرت عيون الناس فى الشرق والغرب ووضعت أسس الدولة الحديثة فى مصر ، ولا يعيبها الا انهــا اهتمت بالتنمية المادية والتكنولوجية ولا سيما لخدمة الاغراض العسكرية الامبراطورية ، ولم تلتفت الى بناء الانسان من حيث هو انسان . ومع ذلك فقد بهر محمد على بعــض المتصلين به في صورة رجل الاقدار هذا الذى أشــار اليه نابليون بقوله ان العالم العربى كله ينتظر ظهوره ليقود خطاه الى الاستقلال السياسى عن الامبراطورية العثمانية .

فحين « أفل نجم » محمد علي بعد هزيمته العســكرية والبحرية امام الدول الاوروبية المتحالفة مع تركيا ، لم يبق لمحمد على من ملكه العريض الا أن يطلب فى تواضع

أن يترك له حكم الدولة التى بناها وأن يبقى عرش مصر وراثيا فى أسرته ، وقد أجيب الى ذلك فى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ . وفى هذه الفترة كتب كلوت بك مدافعا عن محمد على أمام الرأى العام العالمى يقول :

« أما أنا فأرى فيما ابداه الوالى من المطالب والمزاعم انه دون حقه وأقل مما هو جدير به . فلقد كان بامكانه لو دعا الى الالتفاف حوله جميع الولايات العثمانية المتكلمة باللغة العربية ، المطالبة باستقلالها استقلالا تاما . « وليست فكرة انشاء دولة عربية من الفكر الخيالية كما ذهب الى زعمه البعض ، فلقد حازت هذه الفكرة استحسان نابليون وتعضيده . واذا لم يكن له من الافكار سواها فحسبه اياها وكفى لاظهار قدره فى نظر العالم السياسى ..

« وانى لأعتقد أن لا نبوءة فى السياسة أصابت شاكلة الصواب كالنبوءة التى سلف ايرادها . فلقد مات نابليون فى سنة ١٨٢١ ، فلم تقبل سنة ١٨٢٣ و ١٨٢٤ حتى قام أحد الولاة فى مصر ، بعد انتزاع السلطة من يد المماليك بتأليف جيش منظم من أهل البلاد نفسها . ولم تنقض سنوات بعد ذلك حتى كان يملى شروطه على الباب العالى ، وألقى بذلك قواعد المملكة العربية وأصبح قادرا على تعزيز استقلاله بقوة السلاح » . (« لمحة عامة الى مصر » ٢/٧٨١ ــ ٧٨٢ ترجمة محمد مسعود ، المحرر الفنى بوزارة الداخلية)

وقد كان كلوت بك من المفتونين بشخصية محمد على فاتحا ومصلحا ، ورغم انه كان بمهنته طبيبا ، وهو الذى أنشأ مدرسة الطب (كلية الطب حاليا) عام ١٨٣٧ ونظم الخدمات الصحية فى الجيش وفى الحياة المدنية ، الا انه

كان دائما يتمجد فى زهو بفتوحات محمد على العسكرية كما كان من أكبر دعاة الوحدة العربية . وقد ذكر كلوت بك أن محمد علي حين استتبت أموره فى الداخل بدأ يعد العدة لاعادة بناء الجيش المصرى على الطراز الاوروبى الحديث ، ولكنه وجد مقـــــاومة من جنوده الاتراك والالبانيين ، فأجل تحقيق خطته وأخـذهم بالحيـلة ، فأرسلهم فى حملات لفتح الجزيرة العربية وسنار وكردفان اللتين سقطتا فى يد مصر عام ١٨٢٠ وهكذا تخلص منهم وبنى امبراطوريته . ثم بدأ برنامجه الضخم لتنمية الثروة القومية فى قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وبدأ عام ١٨٢١ فى اعادة بناء الجيش المصرى على الاساس الحديث، واختار أسوان مركزا لتدريبـه تحت قيـادة الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) ، وجند له أبنـاء الفلاحين (كلوت بك لا يذكر صراحة ان محمد على أختار اسوان لعزل الجيش عن العاصمة وعن أحداث السياسة ولكن هذا يستشف من كلامه) ، كذلك بنى محمد على أسطولا ضخما ، وفى ١٨٢٤ دعاه الباب العالى ليسحق ثورة اليونان فسحقها ابراهيم باشا فى حرب المورة ولكن الاسطول المصرى حطم فى نافارينو ، حطمته أساطيـل الدول الاوروبية المنتصرة لثورة اليونان على الترك ، فبنى محمد على أسطولا أضخم واقوى ، وفى ١٨٣١ و ١٨٣٢ زحف ولده ابراهيم باشا الى الشام واستولى عليهـــا وهزم الجيش التركي بقيادة رشيد باشا فى معركة قونيا ثم سقطت كوتاهية فى يده وبذلك اصبح على بعد خمسين فرسخا من استانبول ، فتحالف السلطان محمود مع روسيا التى أمدته بجيش أوقف تقدم الجيش المصرى ، وانتهى الامر بعقد معاهدة انكيار اسكله سى فى ١٤ مايو

١٨٣٣ ، وبموجب هذه المعاهدة ضمت سوريا (الشام كله) واقليم اطنه الى مصر مقابل اعتراف محمد على بالتبعية للباب العالى وتعهده بدفع جزية مصر والبلاد التى ضمت اليه : « وتم الاجماع على أن حدود مصر الحقيقية لم تنته ببرزخ السويس بل بجبال طوروس » و « يؤخذ مما سلف ان محمد على أراد بالحرب التى أضرم نارها فى سنة ١٨٣٢ ان يخطط الحدود الطبيعيـة للدولة العربية الجديدة » (كلوت بك : « لمحة هامة الى مصر » ١٢٢/١)

« وفى الشمال من جبال طوروس يقيم الاتراك ، وفى الجنوب يوجد العرب ، فالاختلاف بين الفريقين عظيم ، وهو أعظم أيضا من جهة أجناس الامم القاطنـة بتلك الاقطار وأخلاقها ولغاتها ، والمفهوم ان العرب قد امتلأت صدورهم بالحقد على العثمانيين والنفور من سيادة الدولة العثمانية عليهم

« ولنظرة واحدة يمر بها الباحث فى التاريخ مرا سريعا تكفى لاثبات انه ما توافرت القوة مرة لتلك الاقطار حتى تألفت منها بانضمامها بعضها الى بعض مملكة مستقلة . وكان شأنها هذا لآخر مرة فى عهد الخلفاء » . (لمحة عامة الى مصر » ٧٥٩/٢)

ومعروف ان القوات المسلحة المصرية من برية وبحرية بلغت ٢٧٧٠٠٠ مقاتل (منها ١٣٠٫٠٠٠ من القوات البرية النظامية و ٤٢٫٠٠٠ من القوات البرية غير النظاميـة و ٤٨٫٠٠٠ من الحرس الاهلى و ٤١٫٠٠٠ من رجال البحرية وعمال الترسانة و ١٥٫٠٠٠ من عمال المصانع الحربية الفنيين و ١٢٠٠ من طلبة المدارس الحربية) . وقد دربت ونظمت على الاسس المعمول بها فى الجيش

الفرنسى والبحرية الفرنسية ومن تلك الاسس نظام التجنيدالاجبارى بدلا من الاعتماد على الانكشارية المرتزقة مما جعل قوام جنده من المصريين

هذه هى القوة التى تحدث عنها كلوت بك قائلا انها ماتوافرت مرة للمنطقة العربية الا واتحدت دولها واستقلت . ومع ذلك فقد قبل محمد على وهو فى قمة مجده العسكرى ، يملك السودان والشام واليمن والجزيرة العربية ويحتل جزءا من تركيا ويقف على بعد خطوات من استانبول ، أن يعترف فى معاهدة انكيار اسكله سى بالتبعية للباب العالى ودفع الجزية له مقابل ضم الشام وأطنه الى ولايته ، كأن الامر أمر حدود ضيعة خاصة يديرها من الباطن ، أو كأنه ملتزم على طريقة اقطاع ذلك الزمان ، أو كبير الملتزمين ، على مستوى الدول لا على مستوى الأوسيات . وربما كان نابليون لم ير فى محمد على الا كبير المماليك ، عظيما مستنيرا ، او مملوكا تجاوز حجمه الطبيعى ، فتحدى الباب العالى ليظفر بشريحة أكبر لا ليحقق ذلك « التغيير العظيم » الذى ذكره بونابرت فى مذكرته عن الحملة الفرنسية ، الا وهو استقلال الدول العربية عن الامبراطورية العثمانية ، وانشاء الدولة العربية الشاملة . أما كلوت بك فقد كان فى خدمة محمد على ، ولذا فقد كان يرى الامور من زاويته ويدافع عن انجازاته وحقوقه فى بلاغة المحامى الضليع ، حتى لقد اتهم يومئذ بأنه ما كتب الا بوحى من « سمو الامير » الذى أهدى اليه كتابه

فرغم كل ما ذكره كلوت بك من أمجاد سياسية وعسكرية وادارية وتنظيمية واقتصادية وتكنولوجية وتعليمية لا يسعنا الا أن نحس بأن محمد على كان يخشى

المصريين بقدر ما كان يخشى الاتراك والمماليك ، ولا يستخدمهم الا بالقدر الذي يحتاج فيه الى خدماتهم ، سواء فى أتساع رقعة ملكه أو ليظاهروه على الاتراك والمماليك ، وهو لهذا قد داب حتى بعد أن استتب له الامر على اقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية

انظر مثلا الى تنظيم الحكومة والادارة الذى استحدثه محمد على أو على الأصح استأنف به ما بداه بونابرت من وضع أساس الدولة الحديثة ، فقد انشأ محمد على مجلسا للوزراء اسمه « مجلس الحكومة » على غرار الديوان الخصوصى الذى انشأه بونابرت وقسم الحكومة الى فروع مختلفة « وقد شكل فعلا هذه الفروع وجعل على رياستها الوزراء والنظار فأنشئت على التتابع وزارات الداخلية فالحربية فالبحرية فالمعارف العمومية فالمالية فالخارجية فالتجارة » . وبينما كان مجلس وزراء بونابرت مكونا من العلماء المصريين ، لم يكن من بين وزراء محمد على مصرى واحد . أما من ناحية التنظيم الادارى للبلاد ، فقد قسم محمد على مصر الى سبع مديريات (محافظات) أو ما يسميه كلوت بك « سبع حكومات أصلية » ، اثنتان فى الوجه البحرى وواحدة فى مصر الوسطى وأربع فى الوجه القبلى ، ووضع على رأس كل مديرية مديرا تركيا . وقسم كل « حكومة أو مديرية » الى مراكز وقسم المراكز الى أخطاط ، أما رؤساء المراكز فكانوا يسمون بالمأمورين ، واما الاخطاط فرؤساؤها يسمون بالنظار ، وفى كل خط جملة قرى على كل منها شيخ بلد . « وجميع المأمير الان من المصريين الا النزر اليسير منهم . والسبب الذى دعا سمو الوالى الى أن يعهد اليهم هذه الوظيفة اعتقاده بدرايتهم التامة بأحوال

البلاد وخبرتهم الوافية بزراعتها وانهم أقدر من غيرهم على الالمام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم ، وانهم أولى بالقيام على شئون الادارة من الاجانب الذين لا يخلون من نزعات التشيع الجنسى . على ان هـذا التسامح لم يأت بكل ما كان ينتظره محمد على من النتائج الحسنة . لان هؤلاء الموظفين المصريين كانوا يعـاملون الأهلين بأقل مما كان يعـاملهم به الاتراك من الرفق والرحمـة » . (كاوت بك ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨) ، « اما المديرون فهم جميعا من الجنسية التركية » وهم بالطبع يمثلون الوالى كل فى محافظته . بعبارة أخرى الاوامر تركية والتنفيذ مصرى ، وبهذا أمكن للارستقراطية التركية أن تحكم من وراء واجهة مصرية فتتقى بهذه الواجهة سخط الشعب وتوجهه الى أدواتها المصرية . أما المجـالس البلدية التى أنشأها بونابرت فى اقاليم مصر من المصريين لتقوم بالادارة المحلية ، ونص على أن يكون ثلث أعضائها من الملاك وثلثهم من التجار وثلثهم من المشايخ أو العلماء، فقد اسـتغنى عنها محمد على ، وبهـذا عاد الى تنظيم « السنجقيات » المملوكية مع بعض التهذيب ، مع تمصير الوظائف الصغرى ، والاكتفاء بالتنفيذ المباشر بوصـفه أدعى الى الانجاز

خذ أيضا المبادىء التى استهدفها محمد على فى تكوين كادر الضباط بالجيش المصرى ، فهو حين بدأ بتكوين نواة هذا الكادر ، قدم للكولونيل سـيف ، مـدربهم الفرنسى ٥٠٠ من مماليكه ، « وما من عظيم من عظماء القطر الا وقدم عددا من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عـدد أولئك الشبان ألفا ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصرى » غير أنه لم يكن ميسورا حملهم على رعاية النظام

وتلقينهم تلك الفنون • فقرر الوالى ارسالهم الى اسوان ، لا ليطيعوا امره اياهم بذلك فقط ، بل ايضا ليحول بينهم واسباب اللهو ويمنع ظنون ذوى التعصب والاوهام الباطلة من التحويم حولهم » « كلوت بك ٢١٩/٢ » • بعبارة اخرى ابعد محمد على هؤلاء الضباط الالف الى اسوان حتى لا يغريهم وجودهم فى العاصمة بالاشتراك فى المؤامرات ضده على عادة المماليك فى ذلك العصر • اما بالنسبة للعساكر ففى اول الامر « كان الوالى لا يذهب الى اختيارهم من الاتراك او الارناؤود ، لافضاء الجهود التى بذلت فى سبيل تنظيمهم الى الفشل والخيبة ، بسبب آنهم كانوا يجهلون النظام ويكرهون بفطرتهم الرضوخ لاحكامه ، وكان من جهة أخرى لا يميل الى المجازفة بأخذهم من المصريين ، فلم يجد بابا للحيلة مفتوحا امامه ألا الاعتماد على تجنيد السودانيين من اهل كردفان وسنار • ولقد جند فعلا منهم ثلاثين الفا ، وارسلهم على الفور الى بنى عدى بالقرب من منفلوط فى الوجه القبلى على الضفة اليسرى للنيل » • أو بعبارة أخرى كان محمد على يخشى تجنيد المصريين فى أول الامر خشية ان يقوموا بانقلاب عسكرى يطيح به كما كان يخشى تجمع ضباطه الاتراك فى القاهرة فعينهم فى معسكر منفلوط • فلما فشلت التجربة السودانية لم يجد بدا من المجازفة بتجنيد المصريين : « لتنفيذ مقاصده العالية وبلوغ مطامحه البعيدة ، فاعتزم حشد الجنود المصريين . وكانت هذه المجازفة محفوفة بالاخطار الكبار ، كما يثبته تذمر الامة المصرية ونزوعها الى الهياج فى جهات متعددة حتى اضطرت الحكومة الى التدخل لاخمادها • ولكن لما رأى الفلاحون الذين انتظموا فى سلك الجيش ما يعاملون به من الرعاية وحسن العناية

بشئونهم ، ورأوا انهم يتغذون ويلبسون احسن مما كانوا في بيوتهم ، انتهى الامر بهم الى اعتياد حالتهم الجديدة والاغتباط بها » («كلوت بك ٢/٣٢٢») ٠ بعبارة أخرى لم يكن المصريون قوة سلبية تحت حكم محمد على ، وانما كانت ثوراتهم تتجدد من وقت لاخر ، فمحمد على بعد ان صفى نفوذ الترك والمماليك كان لا يزال عليه أن يواجه الشعب المصرى

والحل الذى اهتدى اليه محمد على كان حلا بسيطا : الجنود من المصريين والضباط من الاتراك ، وهو نفس المنهج الذى سار عليه فى تسيير دفة الحياة المدنية : المآمير من المصريين والمديرون « المحافظون » من الاتراك ٠ بهذا استطاع محمد على اجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصريين فى التطلع الى الاستقلال او الحكم الذاتى او الحياة الدستورية ، وقد صور كلوت بك هذه الحالة على طريقته الخاصة ، فهو من ناحية يحاول تبرير منهج محمد على ثم يلقى بعد ذلك بعبارات تقودنا الى الدوافع الحقيقية قال :

« وكان الاتراك » (يقصد العاملين فى الجيش المصرى) لما يشعرون به من علوهم وكبريائهم ، يحتقرون المصريين ولا يكترثون بهم ويعتقدون بهم العجز عن مجاراتهم ٠ ولكن حرب مورة اثبتت لهم بالبرهان القاطع ان ذلك الشعب الخجول المنجمع ، الذى أذله الضغط القديم ، أهل لمنازعتهم فخر النجاح والفوز في القتال ، ولقد اثبت لهم فتح الشام وانتصارات (يقصد التى قهر فيها الجيش المصرى الجيش العثمانى) حمص وبيلان وقونيا سموهم الذاتى عليهم باعتبار كونهم أفرادا ، كما أثبت شوكتهم باعتبار انهم جموع مسوسة بقواعد علم خطط القتال وتدابيره

« على ان المصريين الذين يستحقون هذا الاطراء العظيم بوصف كونهم جنودا لا يستحقونه أبدا متى وصلوا فى مدارج الترقى الى مراتب القيادة ، لانهم فى المراتب العالية لا يشعرون بكرامة مراكزهم الجديدة ووجاهتها ، فهم يغايرون العثمانيين والمماليك فى الاهلية للقبض على زمام القيادة . وسرعان ما يتحولون الى عاداتهم القديمة بما اضطر سمو الوالى وابنه ابراهيم ، على الرغم منهما ، الى العدول عن ترقيتهم وترفيعهم الى المراتب السامية فى الجندية

« وتلقاء هذا النقص ، اسندت الى المماليك والاتراك فى الجيش المناصب العليا . وليس بمستبعد ان تكون قلة اهلية المصريين للقيادة من الظروف الملائمة لجريان الاحوال على مقتضى الواجب ، فان الشعب المصرى سريع التقلب عديم الثبات الى حد يخشى معه ، فيما لو سلمت قيادة الجنود الى ضباط منه ، نزوعهم الى الهياج والثورة . اما وقد وضع نظام على الترتيب السابق فان العساكر يخضعون لضباطهم ويستطيع هؤلاء الزامهم بتنفيذ اوامرهم لما يتخذونه من وسائل الاحتياط والتحفظ لذلك ، لا سيما وانهم لا يستطيعون الاعتماد عليهم كما لو كانوا من أبناء جنسهم . » (لمحة عامة الى مصر ٣٣٨/٢ ــ ٣٤٠)

هذا الكلام الصريح يثبت أن محمد على اتبع خطة مدروسة للحيلولة دون وصول المصريين الى مراكز القيادة حتى يتقى قيام الجيش المصرى بثورة تطيح به وتحقق استقلال مصر ، وربما العالم العربى كله ، عن الامبراطورية العثمانيه . وليس يبعد أن يكون بعض الضباط المصريين قد أساءوا التصرف فعلا بما يتنافى وكرامة الجندية كما ذكر كلوت بك ، فاستعادة التقاليد العسكرية فى شعب جرد من السلاح نحو الفى عام لم يكن بالامر اليسير .

ولكن كلام كلوت بك يثبت أن الدافع الحقيقى لمنع المصريين من الوصول الى المراكز القيادية. فى الجيش والحياة المدنية جميعا كان خوف محمد على من ثورة مصرية تطيح به .. وبالباب العالى فى وقت واحد • لقد بنى محمد على كل هذا المجد الشامخ لنفسه لا لمصر •وهذه البذور المسمومة التى القاها محمد على فى العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر لشل كل فاعلية حقيقيه للمقاومة المصرية ، هى التى اخرجت عرابى وجماعته لاقتلاعها بثورة ١٨٨٢ ، فقد كان فى مقدمة مطالب العرابيين تمصير المناصب العليا فى الجيش المصرى او على الاقل تسوية المصريين بالاتراك فى بلوغ المناصب العسكرية العليا : مطلب قد يبدو فى ظاهره طائفيا او مهنيا ولكنه فى حقيقته مرادف لاستقلال البلاد وسيادتها .

هذه صورة عامة لنشأة الفكرة القومية فى مصر وفى بقيه ارجاء العالم العربى • فاذا صدقنا كلام نابليون فى مذكرته عن الحملة الفرنسية استخلصنا ان اختمار الفكرة القومية فى مصر والعالم العربى قد بلغ قبل مجيئه الى مصر اى قبيل عام ١٧٩٨ ، حد التمام بحيث كان كل شيء معدا لانسلاخ العالم العربى عن تركيا وتصفية الامبراطورية العثمانية ، لا ينقصه الا ظهور رجل عظيم يتحقق على يديه هذا التغيير العظيم • واذا صدقنا كلام كلوت بك استخلصنا ان حقد المصريين على حكامهم الاتراك كان حقدا متأصلا فى النفوس الى الحد الذى جعل محمد على لا يطمئن الى تسليم المراكز القيادية الى المصريين سواء فى القوات المسلحة او فى الحياة المدنية ويعتمد فى ادارة مصر ومرافقها على الاتراك وعلى الخبراء الاجانب ولا سيما الفرنسيين منهم

نشأة الفكرة الديمقراطية

قبل ان ياتى بونابرت الى مصر بثلاث سنوات ، اى فى عام ١٧٩٥ بلغت مقاومة الشعب المصرى للوالى العثمـــانى وللمماليك حدا وقف بالبلاد على حافة الثورة ، وافضت هذه المقاومة الى استخلاص زعماء البلاد ((حجة)) مكتوبة وقعها الوالى العثمانى وزعيما المماليك · مراد بك وابراهيم بك ، اللذان اقتسما السلطة فى مصر على طريقة قياصرة روما القديمة ، حتى يخلو لهما حكم البلاد بتوزيع النفوذ. واذا اردنا ان نستقل لغة العصر الحديث فقد وجب ان نسمى هذه الحجة نواة أول دستور استخلصته مصر من حكامها فى الازمنة الحديثة

وقد سبق للسلطان سليم بعد فتح مصر عام ١٥١٧ أن أصدر للمماليك الحاكمين فى مصر بعـد أن قهـرهم دستورا يوزع عليهم فيه الاختصاصات ودوائر النفوذ ، ويحدد فيه علاقتهم بالباشا التركى او الوالى ممثل الباب العالى فى مصر . ولـكن هذا الدستور التركى المملوكى وثيقة لا ناقة للمصريين فيها ولا جمل ، وهو ليس شيئا شبيها بالماجنا كارتا او ميثاقا يتراضى عليه الملك ونبلاؤه أو باروناته لتحديد سلطات التاج وسلطات أمراء الاقطاع وتحديد سلطات هؤلاء جميعا بالنسبة للارض وما عليها من رقيق . فاذا كانت الماجنا كارتا تعد بداية حقيقية للدستور البريطانى فمـا ذلك الا لان نبلاء انجلترا ومن احتشد حولهم من جنود ومن خضع لهم من أهل البلاد .

رغم قرب عهد انجلترا بالفتح النورماندى (١٠٦٦) ، انتفعوا بدرجات متفاوتة من تقييد سلطات التاج ، ومن هنا كان تاريخ الصراع الدستورى فى انجلترا مجرد توسيع مطرد عبر العصور للطبقات المنتفعة من هذا الدستور . أما فى مصر التى كانت السلطة فيها حكرا على الحكام الاتراك والارستقراطية العسكرية المملوكية ، وكلا الفريقين من الاجانب ، فقد كان الامر على خلاف هذا . كان دستور السلطان سليم فى حقيقته مجرد معاهدة بين السلطان العثمانى والمماليك ، وليس دستورا ينظم العلاقة بين الراعى والرعية أو بين الحاكم وشعبه ، لان المصريين كانوا بحكم القانون وبقوة الواقع معزولين سياسيا ومدنيا ، لا يباح لهم المشاركة فى الوظائف العامة او المشاركة فى مسئوليات الحكم والادارة . وكان للوالى العثمانى مجلس شبيه بمجلس الوزراء ولكن العضوية فيه كانت قاصرة على المماليك . وليس للمصريين نصيب فى هذا الملك العريض الا بعض الوظائف الدينية التى اقتضت ضرورات الحياة ان يتقلدها بعض شيوخ الازهر لتصريف شئون الناس الدينية والمدنية ، وحتى هذه لم يكن هناك ضمان باسنادها للمصريين ، فقد كان الازهر بحكم كونه مركزا جامعا لمثقفى العالم الاسلامى يضم من الاروقة بقدر ما هنالك من جاليات اسلامية وافدة على مصر : رواق للاتراك ورواق للاكراد ورواق للشوام ورواق للمغاربة ورواق للاحباش وهكذا دواليك ، فسلطته الروحية ذاتها لم تترك فى مصر للمصريين بل نافسهم فيها علماء من كل حدب وصوب

وفى الجبرتى (٣/٢٠٣ ـ ٢٠٤) أن السلطان العثمانى عين يوسف أفندى « وهو من متصوفة الاتراك الذين

يتعاطون الوعظ والاقراء باللغة التركية » نقيبا للاشراف بدلا من السيد عمر مكرم ولكن العلماء المصريين لم يلبثوا ان فرضوا اسم السيد عمر مكرم

ولذا فمن حقنا ان نصف تلك الحجة التي استخلصها علماء الازهر المصريون يظاهرهم الشعب المصرى من الوالى العثمانى ومن زعيمى المماليك ، مراد بك وابراهيم بك أول دستور عرفته مصر ، أو أول ميثاق عرفته مصر ، يحدد قواعد الحكم ومسئولية الحاكم أمام المحكوم . رغم انه سرعان ما اصبح حبرا على ورق . ولنستعد ما قاله الجبرتى تحت تاريخ ١٧٩٥ :

« (وفى شهر الحجة) وقع به من الحوادث ان الشيخ الشرقاوى له حصة فى قرية بشرقية بلبيس ، حضر اليه أهلها وشكوا من محمد بك الالفى ، وذكروا ان اتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا اليهم ما لا قدرة لهم عليه . واستغاثوا بالشيخ ، فاغتاظ وحضر الى الازهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع ، وذلك بعد ما خاطب مراد بك وابراهيم بك فلم يبديا شيئا . ففعل ذلك ثانى يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم ، وذهبوا الى بيت الشيخ السادات من جهة الباب والبركة بحيث يراهم ابراهيم بك . وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ورفع الظلم والجور واقامة الشرع وابطال الحوادث (يقصد حوادث النهب اليومية وكان يقوم بها المماليك وعسكرهم مما أفاض الجبرتى فى وصفه) والمكوسات (يقصد الضرائب الجمركية داخل البلاد) التى ابتدعتموها واحدثتموها . فقال : لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فاننا

أن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات . فقيل : هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك ، والامير يكون أميرا بالاعطاء لا بالاخذ . فقال : حتى أبلغ . وانصرف ولم يعد بجواب . وانفض المجلس ، وركب المشايخ الى الجامع الازهر ، واجتمع أهل الاطراف (يقصد الضواحى) من العامة والرعية وباتوا بالمسجد . وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ويقول لهم : أنا معكم وهذه الامور على غير خاطرى ومرادى . وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك . فبعث مراد بك يقول : أجيبكم الى جميع ما ذكرتموه الا شيئين : ديوان بولاق (يقصد الغاء جمرك بولاق) وطلبكم المنكسر من الجامكية (يقصد المتأخر من الرواتب) ، ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لك جامكية سنة تاريخه اثلاثا (يقصد ندفع مرتباتكم المتأخرة عن السنة الاخيرة على ثلاثة اقساط) ثم طلب اربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم ، فذهبوا اليه بالجيزة، فلاطفهم والتمس منهم السعى فى الصلح على ما ذكر . ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة . وفى اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك ، واجتمع الامراء هناك ، وأرسلوا الى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب (يقصد السيد عمر مكرم نقيب الاشراف) والشيخ الشرقاوى والشيخ البكرى والشيخ الامير . وكان المرسل اليهم رضوان كتخدا (يقصد وكيل) ابراهيم بك ، فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعى خلفهم . ودار الكلام بينهم وطال الحديث ، وانحط الامر (يقصد وانتهى الامر) على انهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم . وانعقد الصلح على أن يدفعوا

سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق (يقصد الاوقاف) ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات وما يجمعه الكشاف من أموال على الزراعة والتفاريد (جمع فردة وهى الضريبة) والمكوس (الضرائب الجمركية فى داخل البلاد) ما عدا ديوان بولاق (يقصد جمرك بولاق) وان يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا فى الناس سيرة حسنة . وكان القاضى حاضرا بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك ، وفرمن (يقصد صادق عليها ، والكلمة من فرمان) عليها الباشا ، وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضا . وانجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة (يقصد بطلت) من مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحته ، وفتحت الاسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ، ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة . ونزل عقيب ذلك مراد بك الى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك » « عجائب الآثار » (٢٥٨/٢ — ٢٥٩)

هذه قصة ذلك الاجتماع التاريخى والمظاهرات التاريخية التى أسفرت عن عقد أول ميثاق مكتوب فى تاريخ مصر الحديث بين الحاكم والمحكومين ونص فيه على بعض أصول الحكم وعلى بعض التزامات محددة ، واهم هذه الاصول والالتزامات هى ابطال الظلم واعمال السلب والنهب ، وابطال الضرائب الاستثنائية والغاء الجمارك

الداخلية فيما خلا جمرك بولاق وارسال صرة الحرمين وصرف اموال الاوقاف وغيرها على مرتبات العلماء . ويلاحظ خلو الميثاق من ذكر أية مبادىء أو ضمانات تشريعية تؤدى الى تغيير نظام الحكم المعمول به فى البلاد او الى تقييد سلطة الحاكم بقوة القانون ، باشراك العلماء المصريين فى السلطة أو فى وجوه منها بأية وسيلة من الوسائل . ومع هذا ، فهذا لا يغض من قيمة هذه الوثيقة التاريخية التى استخلصها الشعب المصرى من حكامه الترك والمماليك قبل أن تنقضى ست سنوات على الثورة الفرنسية واعلان حقوق الانسان فى فرنسا . وقد اجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلةالنضجالسياسى عند الجماهير وقادتها الذين اكتفوا بالتعهدات الادبية ولم يطالبوا بالضمانات العملية كالمشاركة فى حكم البلاد ، وبسبب مخاتلة الباشا والمماليك بقصد كسب الوقت ، ولكن مجرد انحناء الوالى العثمانى والمماليك امام ارادة الجماهير ، لدليل كاف على قوة هذه الحركة الديمقراطية الناشئة . اما اصرار المصريين على توقيع صك مكتوب يسجل التزامات الحاكم فهو الشىء الجديد فى الحياة السياسية المصرية ، وهو يتضمن بداية تبلور فكرة الدستور فى مصر . وغير معروف ان كانت فكرة اخذ تعهد كتابى على الحاكم قد نشأت من تلقاء نفسها فى رؤوس العلماءالمصريين، أم أنهاكانت صدى لما حدث فىالثورة الفرنسية ايام « اعلان حقوق الانسان » بلغ أسماع المثقفين المصريين فاهتزت له قلوبهم كما اهتزت قلوب الناس فى كافة أرجاء العالم المتحضر . ولا شك ان قادة مصر يومئذ لم يفطنوا لقلة خبرتهم فى شئون السياسة الى ان الضمانين الحقيقيين لاى ميثاق او دستور هى

المشاركة فى اداة الحكم من ناحية واقامة تنظيم سياسي شعبى يكون الدرع الواقى لحقوق الجماهير من ناحية أخرى • وبغير هذين الضمانين يصبح أى صك يوقعه الحاكم للمحكوم حبرا على ورق

وأيا كان الامر فان هذا التحرك الجماهيرى الاول نحو الديمقراطية قد كشف عن حقيقة هامة فى تاريخ البلاد ، وهى ان قيادة الجماهير كانت بيد خمسة من علماء الازهر هم الشيخ أبو الانوار السادات والسيد عمر مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ خليل البكرى والشيخ محمد الامير . ويبدو من كلام الجبرتى أن الشيخ الشرقاوى كان أكثرهم شعبية أو اقربهم الى نفوس الجماهير ، بدليل ان المظلومين لاذوا به قبل سواه ، أو ربما كان ذلك محض مصادفة لانهم كانوا مثله من ابناء الشرقية . كذلك يبدو من كلام الجبرتى ان الشيخ السادات كان اعلاهم مقاما ، بدليل ان الشيخ الشرقاوى بعد أن عقد اجتماعه التاريخى مع مشايخ الازهر خرج بالعلماء على رأس قائمة ممثلى الشعب المصرى ، بل ويذكر الجبرتى اسمه قبل اسم السيد عمر مكرم نقيب الاشراف ، رغم رفعة مركزه الدينى . والجبرتى الذى عرف كل هؤلاء الزعماء وخالطهم لا شك كان من اعرف الناس بمكانتهم . وقد اثبتت الحوادث فيما بعد ذلك ، حين جاء بونابرت الى مصر ان هؤلاء الخمسة ، يضاف اليهم الشيخ محمد المهدى والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ سليمان الفيومى والشيخ احمد العريشى والشيخ يوسف الشبراخيتى والشيخ محمد الدواخلى ، كانوا يمثلون القيادة الحقيقية للشعب المصرى بين هيئة كبار العلماء

فلما انتصر بونابرت فى معركة امبابة فى ٢١ يوليو ١٧٩٨ وفرت أمامه جيوش الترك والمماليك ، جيوش مراد بك الى الصعيد وجيوش ابراهيم بك والوالى التركى - ابو بكر باشا - الى الشرقية ثم الى غزة ، احتل قصر مراد بك فى الجيزة وجعله مركزا مؤقتا للقيادة العامة ، وكانت أول خطوة اتخذها هى الدخول فى مفاوضات مع علماء الازهر لتسليم القاهرة ولتسلم مسئولية الحكم فى البلاد . وقد انتهت هذه المفاوضات بتكوين اول هيكل للدولة فى مصر بنى على الطراز الحديث : مجلس وزراء مصرى وبرلمان مصرى ومجالس مديريات ومجالس بلدية للحكم المحلى فى الاقاليم . وكان أول بيان أصدره بونابرت من الجيزة فى ٢٢ يوليو بيان كرر فيه المعانى التى وردت فى بيانه الاول الذى أعده قبل ان تنزل قواته أرض الاسكندرية وجوهره انه جاء ليطهر مصر من المماليك وانه يحترم دين البلاد وانه سيسلم حكم البلاد الى اصحابه الشرعيين وهم المصريون « أهالى البلاد الاصليين » ، ولذلك « فسيتألف ديوان من سبعة اعضاء يجتمعون من الازهر يتصل منهم اثنان بقومندان الموقع ويتخصص اربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدبير شئون البوليس » (الرافعى ١/٨٩ ، لم ترد فى الجبرتى) . وكان بعض العلماء قد فروا من القاهرة فى ناحية المطرية وهم الشيخ السادات والسيد عمر مكرم والشيخ عمر الشرقاوى وغيرهم ، فاستكتب العلماء بونابرت خطابات بالامان لهم ، فعادوا جميعا الى القاهرة فيما خلا السيد عمر مكرم الذى غادر البلاد الى سوريا مع الوالى التركى ابو بكر باشا وزعيم المماليك ابراهيم بك . وحين عرض نائب الوالى ، مصطفى بك ، تسليم القاهرة الى بونابرت مقابل

التعهد بحماية الارواح والاموال واشاعة الطمانينة في النفوس أكد له بونابرت ان غرضه الاول هو « المحافظة على سعادة الشعب المصرى واحترام شعائره الدينية وامواله » ، وهى اجابة ذات مغزى سياسى ، لان بونابرت لم يرتبط فيها الا بصيانة ارواح المصريين واموالهم متجاهلا الارستقراطية التركية وفلول المماليك

وحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها اولا الجنرال ديبوى على رأس طلائع الجيش الفرنسى فى ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه فى اليوم التالى « ٢٤ يوليو » ، ونزل بقصر محمد بك الالفى بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر فى ٢٥ يوليو مرسوما بتأليف اول وزارة مصرية من تسعة أعضاء هم المشايخ : (بحسب ترتيبهم فى المرسوم) السادات والشرقاوى والصاوى والبكرى والفيومى والعريشى وموسى السرسى والسيد عمر مكرم نقيب الاشراف ومحمد الامير . وحدد اختصاصات هذه الحكومة بثلاثة أمور هى الامن العام والتموين والصحة . ويبدو أن بعض هؤلاء الاعضاء عينوا دون أن يستشاروا ، فالقائمة الواردة فى الجبرتى تتكون من تسعة أعضاء ليس بينهم الشيخ السادات ولا السيد عمر مكرم ولا الشيخ محمد الامير ، وقد حل محلهم الشيخ مصطفى الدمنهورى والشيخ يوسف الشبراخيتى والشيخ محمد الدواخلى وأضيف اليهم الشيخ محمد المهدى سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء بتعيين من أعضاء المجلس . اما السيد عمر مكرم فمعروف أنه غادر البلاد مع الوالى التركى وابراهيم بك ، وربما كان ظهور اسمه فى التشكيل الاول لان علماء الازهر رشحوه آملين فى عودته . وأما السادات والشيخ الامير رغم أنهما

عادا الا انهما فيما يبدو قد اعتذرا عن الاشتراك فى الحكم وقد عين الشيخ السادات رئيسا للجنة الاموال المصادرة، وهى لجنة شكلت من الشيخ السادات والمسيو روستى قنصل النمسا والجنرال جنو ، لفحص شكاوى الامراء المماليك واتباعهم ممن صودرت اموالهم

وقد كان فى مصر ديوان ، أو مجلس وزراء طوال العصر التركى المملوكى ، ولكن عضويته كانت قاصرة على الاتراك والمماليك .. وبهذا يكون مجلس الوزراء الذى شكله بونابرت اول مجلس وزراء مصرى فى تاريخ مصر ، على الاقل منذ ١٥١٧ ، بل وقبل ذلك بقرون . ولاشك ان هذه الواجهة من الحكم المصرى كانت فى حقيقتها « وزارة دمى » ؛ وهى حال كل وزارة من أبناء البلاد فى أى بلد تحكمه سلطة عسكرية اجنبية تحتله . ولكن مجلس الوزراء المصرى لم يكن مجردا تماما من الارادة المستقلة ولا سيما فى الامور التى لا تتعارض مع مصالح الفرنسيين المباشرة وقد كان يباشر اختصاصه المحدد فى تعيين الموظفين رغم معارضة الفرنسيين فى بعض الاحيان . ومن مظاهر هذه الارادة المستقلة ان بونابرت فى اهتمامه باستئصال شأفة المماليك كان يعارض فى تعيين محمد المسلمانى محافظا للقاهرة « اغات مستحفظان » وعلى الشعراوى مديرا للامن العام « والى الشرطة » وحسن محرم مديرا للتموين « امين احتساب » بحجة أنهم من جنس المماليك ، فتمسك مجلس الوزراء بهذه التعيينات بحجة ان اصحابها من ابناء البيوتات القديمة فهم لايتجاسرون على الظلم ، واخيرا رضخ بونابرت لقرار مجلس الوزراء

وفى ٢٧ يوليو ١٧٩٨ اصدر بونابرت مرسوما بانشاء دواوين الاقاليم او مجالس المديريات ، ونص المرسوم

على أن يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصرى ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه « على بونابرت » كل الشكاوى التى تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض .. الخ». وقد كان من اخطر مواد هذا المرسوم المادة الثانية التى نصت على انه يعين فى كل مديرية اغا « رئيس »الانكشارية (الجنود المتطوعين بالاجر) يتصل دائما بالقومندان الفرنسى ، ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الاهالى يحافظ بهم على النظام والامن والسكينة . ومعنى هذا تكوين وحدات أو فصائل مسلحة من البوليس المصرى لاول مرة فى تاريخ البلاد ، بعد أن كان محظورا على المصريين حمل السلاح ايام الترك والمماليك .. كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير ضرائب) فى كل مديرية لجباية أموال الميرى والضرائب وايراد أملاك المماليك فى كل سنجقية ، أى محافظة ، وحل مجلس المديرية محل السنجق فى كل اختصاصاته وحل رأى الجماعة محل رأى الفرد ، وهى تجربة فى ديمقراطية الحكم المحلى لم تكن معروفة فى عهد الترك والمماليك

أما اخطر خطوة اتخذها بونابرت فى مصر لاعادة بناء الدولة على الاسس الحديثة فقد كانت قيامه بانشاء أول برلمان مصرى عرف يومئذ باسم « الديوان العام » وكان أول تجربة عرفتها مصر فى الحكم النيابى منذ عهد البطالسة . ففى ٤ ديسمبر ١٧٩٨ دعا بونابرت الى انشاء جمعية عامة مكونة من أعيان البلاد وذوى الشأن فيها وتكون لها صفة تمثيل المصريين على مستوى القطر كله بقصد استشارتها فى النظام النهائى للمجالس التى

أسسها وفي وضع النظام الآداري والمالي والقضائي في الدولة . فهذا الديوان العام من ناحية الفقه الدستورى كان بمثابة جمعية تأسيسية استشارية . وقد كان يتألف في صورته التأسيسية الاولى من ١٨٠ عضوا منهم ٢٧ نائبا عن القاهرة و١٨ نائبا عن الشرقية و ١٨ عن المنوفية و ٩ اعضاء عن كل من رشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والقليوبية والجيزة واطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا (مجموع نواب المديريات والثغور ١١٧ عضوا) . وقد روعى في ممثلى كل مديرية او محافظة ان يمثل ثلث نوابها طبقة العلماء وثلثهم التجار وثلثهم الاهالى اي الشعب ، وقد كان هؤلاء من مشايخ البلد ومن رؤساء العربان . اما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فغير معروف ان كانت مجرد تعيينات فرنسية ام انها قامت على نوع من الانتخاب الفئوى او شيء قريب من البيعة

وقد انعقد هذا البرلمان لاول مرة في السبت الاول من أكتوبر « ٦ اكتوبر ١٧٩٨ » ، وفيه قرئت على الاعضاء ترجمة عربية لخطبة الافتتاح ، وهى اشبه شيء بخطبة العرش التى يعرض فيها رئيس الحكومة مشروعات حكومته على النواب ، وقد لخص الجبرتى هذا الخطاب كما يلى:

« ان مصر هو المركز الوحيد (يقصد ان مصر بلاد لا نظير لها) ، وانه اخصب البلاد ، وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة . وان العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس في الدنيا اخذت عن اجداد اهل مصر الاول . ولكن قطر مصر بهذه الصفات طمعت الامم في تملكه ، فملكه اهل بابل ، ومملكة اليونيون (يقصد اليونان) والعرب ، والترك الآن . الا ان دولة

الترك شددت فى خرابه لانها اذا حصلت الثمرة قطعت عروقها ، فلذلك لم يبقوا بأيدى الناس الا القدر اليسير، وصار الناس لاجل ذلك مختفين تحت حجاب الفقر وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ، ثم ان طائفة آلفرنساوية بعدما تمهد امرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب ، اشتاقت نفوسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه وارأحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة ، فقدموا وحصل لهم النصر ، ومع ذلك لم يتعرضوا لاحد من الناس ولم يعاملوا الناس بقسوة . وان غرضهم تنظيم امور مصر واجراء خلجانها (يقصد موانيها) التى دثرت فيصير لها طريقان : طريق البحر الاسود (يقصد البحر الأبيض المتوسط) وطريق البحر الاحمر ، فيزاد خصبها وريعها، ويمنع القوى من ظلم الضعيف ، وغير ذلك استجلابا لخواطر أهلها وابقاء للذكر الحسن ، فالمناسب لاهلها ترك الشغب واخلاص المودة . وان هذه الطوائف المحضرة من الاقاليم يترتب على حضورها امور جليلة لانهم أهل خبرة وعقل ، فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عنها، فينتج لصارى عسكر (اى بونابرت) من ذلك ما يليق صنعه » .

ومن هذا النص نفهم أن هذه الجمعية لم تكن جمعية تشريعية بالمعنى الكامل بل كانت مجلس شورى أو جمعية استشارية ، نص فى خطاب الافتتاح على أن بونابرت يسأل اعضاءها عن « الأمور الضرورية » فيبدى الاعضاء رأيهم ، « فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعه »

وقد أصدر بونابرت عند انشاء هذا البرلمان مرسوما خطيرا سمى « بفرمان الشروط » يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذى أنشأه ، من حيث صفته التشريعية

الاستشارية ويحدد انواع مشروعات القوانين التي يمكن ان يوصى بها فيصدرها بونابرت ، وبناء عليه فقد كان « فرمان الشروط » هو أول دستور عرفته مصر في تاريخها الحديث ، وقد سمى بفرمان الشروط لان هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة « شارت » Charte وهى « الميثاق » باللغة الفرنسية ، وفى لغة العصر كان يسمى « الشرطة » كما نجد في كتابات رفاعة الطهطاوى ، فالاصطلاح اذن معناه « مرسوم الميثاق » او « مرسوم الدستور » . وقد عين بونابرت عالمين من اعضاء المجمع العلمي المصرى ، هما مونج وبرتوليه ، في وظيفة قوميسيرين في الديوان العمومي او البرلمان لعرض مشروعات الحكومة على الاعضاء . وهذا نص مرسوم « فرمان الشروط » :

« ان الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الاعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم انى دعوتهم لاستشارتهم وتلقى ارائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية ، ومايفكرون في عمله اذا كان لهم حق الفتح الذى حزناه في ميدان القتال

« اطلبوا من الديوان ان يبدى رأيه في المسائل الاتية :

اولا : ماهو اصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات وما هو المرتب الذى يجب تحديده للاعضاء

ثانيا : ماهو النظام الذى يجب وضعه للقضاء المدنى والجنائى .

ثالثا : ماهو التشريع الذى يكفل ضبط المواريث ومحو انواع الشكوى والاجحاف الموجودة في النظام الحالى

رابعا : ماهى الاصلاحات والاقتراحات التى يراها

الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب

ويجب أن تفهموا الاعضاء بأننا لا نقصد الا توفير السعادة والرفاهية للبلاد التى تشكو من سوء نظام الضرائب الحالى كما تشكو من طريقة تحصيلها . وعليكم ان تضعوا للديوان نظامه الداخلى كما يأتى : ان ينتخب الاعضاء رئيسا له ، ونائب رئيس ، وسكرتيرين مترجمين اثنين ، وثلاثة مراقبين . وان يكون ذلك بطريق الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب ، وعليكم أن تتبعوا المناقشات وتدونوا اسماء الاعضاء الذين يمتازون عن زملائهم فى الديوان سواء بنفوذهم او بكفايتهم »

من هذا يتضح ان اختصاصات مجلس شورى القوانين هذا ، او الديوان العمومي كما كان يسمى تمييزا له من ديوان القاهرة او الديوان الخصوصي وهو مجلس الوزراء كان لابداء الرأى فى (١) نظام الحكم (٢) نظام القضاء (٣) نظام الملكية والتوريث (٤) نظام الضرائب . وهو فى حقيقته مدى واسع لابداء الرأي . اما التكوين الهيكلى لهذا البرلمان الاول فقد كان على غرار برلمان فرنسا الفئوى الثلاثى الطبقات فى عصر الملكية الذى الغته الثورة الفرنسية ، وهو الـ Etats Généraux ، حين عصفت بحكم البوربون (طبقة رجال الدين وطبقة الاعيان وطبقة الشعب) . كذلك يلاحظ اهتمام بونابارت بتطبيق مبدأ التصويت السرى فى عملية الانتخاب بدلا من البيعة

أما كيف مارس هذا البرلمان الاول اختصاصاته ، فقد ذكر الجبرتى ان الديوان العام رأى أن يكون فى كل مديرية « اى محافظة » مجلسان او ثلاثة او اربعة موزعة على البنادر الهامة . بمعنى اخر انه لم يكتف بمجلس واحد من السبعة اعضاء لكل محافظة او مديرية بل طالب

بانشاء مجالس المدن او المجالس البلدية ورأى أن يوفد كل مجلس من هذه المجالس من بين أعضائه ثلاثة مندوبين الى القاهرة ليمثلوه فى الديوان العمومى أو البرلمان . أما مجالس المدن الهامة وهى الاسكندرية ودمياط ورشيد فقد اقترح البرلمان ان تتألف مجالسها من ١٢ الى ١٥ عضوا .. وهذه توصيات بالغة الخطورة ، لان معناها التوسع فى نقل نظام الحكم النيابى فى أعماق البلاد ، سواء فى المحافظات او فى الثغور الكبرى ، ومضاعفة عدد اعضاء البرلمان او الديوان العمومى فى القاهرة .

كذلك تتجلى خطورة هذا الاقتراح المصرى فى ربط كل أجزاء البلاد بالسلطة التشريعية أو شبه التشريعية القائمة فى القاهرة عن طريق ممثلى المدن الهامة فيه ، وتكوين قيادات مصرية منظمة مبثوثة فى كل أرجاء البلاد تكون مرتبطة بالقلب النابض والعقل المفكر ، الا وهو برلمان القاهرة .

وقد تخوف بونابرت من هذا المشروع الذى عرضه عليه البرلمان وعده بمثابة شوكة فى جنب الحكم الفرنسى لانه كان يهيىء التربة الصالحة لتنظيم الشعب المصرى على مستوى البلاد كلها فى معركته ضد الاستعمار وفى كفاحه من أجل مزيد من الديمقراطية . فقرر فى ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ ان يتكون الديوان العمومى او البرلمان من ٢٥ عضوا فقط منهم ٩ أعضاء يمثلون القاهرة و ١٦ عضوا يمثلون المديريات والثغور بمعدل نائب واحد لكل محافظة أو ثغر . بل وقد بلغ من تخوف بونابرت من هذا الجهاز النيابى الذى أنشأه بنفسه فغدا مصدر خطر عليه ، انه قرر ان هذا البرلمان الصغير لايجتمع الا اذا دعاه سارى عسكر الى الاجتماع ، وبذلك شل حركته . ثم وضع

اللمسة الاخيرة فى هذا التراجع من تجربة الديمقراطية الى الحكم المطلق ، بأن جعل مجلس الوزراء « الديوان الخصوصى » وهو من ٩ أعضاء ، ينبثق من هذا البرلمان الصغير المكون من ٢٥ عضوا . او بلغة الفقه الدستورى : بعد أن أراد بونابرت ان يزرع فى مصر تجربة فصل السلطات ، اى فصل السلطة التنفيذية الممثلة فى مجلس الوزراء ، عن السلطة التشريعية الممثلة فى البرلمان أو مجلس النواب ، عاد فتراجع وادمج السلطتين ، لان تشكيل مجلس للوزراء تحت أمرته مباشرة يكاد عدد أعضائه يبلغ نصف عدد اعضاء المجلس النيابى الذى لا يجتمع الا باشارته ، كان مهزلة فى تاريخ الحكم النيابى خير منه الاكتفاء بالسلطة التنفيذية وحدها دون قناع من البرلمانية الصورية . بل ان تكييفه الحقيقى من ناحية الفقه الدستورى ، هو الاكتفاء بالسلطة التنفيذية ممثلة فى مجلس وزراء موسع فيه مندوبون من الاقاليم لاشراكهم فى المسئولية عن قرارات مجلس الوزراء

أما بالنسبة لمجالس الاقاليم فقد رفض بونابرت فكرة انشاء مجالس متعددة فى كل مديرية أى محافظة ، وقرر أن يكون فى كل محافظة ديوان واحد او مجلس واحد من تسعة أعضاء تنتخبهم جمعية عمومية يعينها فى كل مديرية قومندان المديرية وهو فرنسى ، مراعيا ان يكون أعضاؤها من كبار العلماء والتجار والصناع ومشايخ البلاد : باختصار مجلس مديرية ينتخب من داخل جمعية عمومية معينة ، على أن تكون مجالس الاقاليم تابعة لمجلس القاهرة

وأما بالنسبة لنظام القضاء ونظام الملكية والتوريث والضرائب ، فقد رأى البرلمان الاول فى صورته التأسيسية

الاولى التى لم تدم اكثر من اسبوعين « من ٦ اكتوبر الى ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ » الابقاء على النظام القضائى المعمول به على حاله مع تحديد رسوم التقاضى . واطلع البرلمان على نظام الفرنسيين فى التوريث ولكن أعضاءه تمسكوا بحكم الشرع فى توريث الذكور والاناث واقرهم بونابرت على هذا . اما من حيث نظام الملكية فقد ادخل بونابرت نظام الشهر العقارى الاجبارى لتسجيل مستندات الملكية تسجيلا اجباريا مقابل رسوم قدرها ٢٪ وجعل المرسوم ذا أثر رجعى مع مصادرة كل أطيان أو عقار لايتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسيه . فاحتج أعضاء البرلمان ، فتراجع بونابرت واصدر مرسوما فى ١٦ اكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وفرض رسوم على الشهادات الحكومية وادخل نظام الضريبة التصاعدية على الامـــلاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الاملاك الى ثلاث شرائح والبيوت الى اربع . وقد قوبل فرض هـــذه الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضـــاء الديوان العمومى فى مقدمة الساخطين ، ولكنهـم لم يوفقوا الى تخفيفها وقد انتهى الصراع بين البرلمـــان وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العـــام الموسع المكون من ١٨٠ عضوا فى ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ واحل محله الديوان العام المصغر المكون من ٢٥ عضوا

وثار المصريون لتعطيل البرلمان كما ثاروا على هـــذه الضرائب الفادحة ، ولاسيما أصحاب الدكاكين والقهاوى الذين لم يألفوا دفع ضريبة عقارية ايام المماليك ، كمـــا ثاروا على القروض الاجبارية التى فرضها الفرنسيون على المصريين ، فاندلعت ثورة القاهرة الاولى من الازهر فى ٢١ اكتوبر ١٧٩٨ ودامت ثلاثة أيام مجيدة انتهت بقمع

الثورة . ولكن بونابرت اضطر الى التراجع فأعاد الحياة النيابية فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل البرلمان معطلا شهرين كاملين ولكنه اعادها فى صـــورة وســـط بين ديمقراطية البرلمان الاول ودكتاتورية البرلمان الثانى فجعل أعضاء الديوان العمومى ٦٠ عضوا معينا (بدلا من ٢٥)، تعينهم السلطة الفرنسية من بين أعيان المصريين وممثلى طبقاتهم المختلفة .. على ان يكون اجتماعهم بدعوة من حاكم القاهرة (وليس من صارى عسكر) . ونص مرسوم ٢١ ديسمبر على ان اعضاء الديوان العمومى ينتخبون من بينهم ١٤ عضوا يصدق بونابرت على أسمائهم ويتـــألف منهم الديوان الخصوصى (مجلس الوزراء) الذى يجتمع يومياً لتصريف شئون الدولة « لاجل قضاء حوائج الرعايا بلغة الجبرتى » . وكانت أكبر ثغرة فى برلمان ٢١ديسمبر ١٧٩٨ أنه كان ممثلا لمختلف طبقات سكان القاهرة وحدها ولم يكن فيه ممثلون عن الاقاليم ، وبهذا عزلت العاصـــمة سياسيا عن بقية ارجاء البلاد . ومع هذا فقد رأى بعض المؤرخين ، ومنهم الرافعى ، ان تشكيل البرلمان الجـديد كان الثمرة المباشرة لثورة القاهرة الاولى ، وفى الرافعى « ٢/١٠ » نص لريبو من كتابه « التحليل العلمى والحربى للحملة الفرنسية » يقول فيه ريبو :

« لقد تجدد الشعور بضرورة أحداث هيئة نيابية تكون سبيل التفاهم بين الفرنسيين والشعب المصرى ، وظهـر خطأ الفكرة القائلة بابطال الديوان ، وكان نابليون اول من شعر بضرورة اعادته . لقد تردد فى ارجاعه املا فى أن يتعود المصريون اتصال علاقتهم مباشرة بالسلطات الفرنسـية ولكنه لاحظ ان شعور العداء والكراهيـة لايزال يطغى ويزداد كل يوم قوة فيفســد العـــلاقات بين الفرنسيين

والاهالى ، فعزم من ثم على الرجوع الى برنامجه القديم واعادة الهيئة النيابية المصرية ، ولم يشأ أن يفهم الشعب انه مكره على اعادة الديوان ولا انه قد أعاده من ضغط واضطرار فاجتهد فى انه يصبغ عمله بصبغة الكرم والسخاء »

وفى هذا التحليل اعتراف واضح بأن ثورة القاهرة الاولى انما قامت فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ احتجاجا على الغاء أول برلمان عرفته البلاد ، برلمان ٦ اكتوبر الموسع الممثل لكافة أرجاء البلاد وتعطيل اجتماعاته فى ٢٠ اكتوبر ، وليس لمجرد الاحتجاج على الضرائب العقارية ورسوم الشهر العقارى والقروض الاجبارية . لقد احتج هذا البرلمان على هذه التشريعات الجديدة واصطدم ببونابرت ، فلجأ بونابرت الى حله والتخلص من هذه السلطة الشعبية التى دعاها لتعاونه فى السيطرة على البلاد ، ولكنها انقلبت قيدا عليه يشل ارادته وتحولت الى قيادة وطنية التفت حولها أمانى المصريين

وقد ظل الديوان يجتمع من ٢٧ ديسمبر ١٧٩٨ حتى ٢٤ يناير ١٨٠٠ وهو تاريخ توقيع معاهدة العريش التى تم فيها التراضى بعد هزيمة الفرنسيين امام الترك على جلاء الفرنسيين عن مصر واعادتها الى السيادة العثمانية. ورغم أن كليبر رد الجيش التركى فى معركة عين شمس فى ٢٠ ابريل ١٨٠٠ وتعقبه حتى حدود فلسطين واخمد ثورة القاهرة الثانية التى امتدت من ٢٠ مارس الى ٢١ ابريل ١٨٠٠ ، الا أنه لم يفكر فى اعادة الديوان المعطل . وظل الديوان معطلا تسعة شهور ، من ٢٤ يناير ١٨٠٠ حتى أكتوبر ١٨٠٠ ، حين أعاده عبد الله مينو ، خليفة كليبر بعد مقتله ، بقصد التقرب من المصريين ، وقد ذكر

الرافعي ان عبد الله مينو استغنى عن البرلمان « الديوان العمومي » واكتفى بمجلس الوزراء « الديوان الخصوصي» الذي احتزله الى تسعه اعضاء هم المشايخ : الشرقاوي « رئيسا » والمهدي « سكرتيرا » والفيومي ومحمد الامير ومصطفى الصاوي والجبرتي وعلى الرشيدي الحمامي وخليل البكري وموسى السرسي « أعضاء » وهي القائمة الواردة في الجبرتي • وقد تميز عهد هذا المجلس الاخير الذي انتهى بانتهاء دولة الفرنسيين في مصر باعتقال اكثر وزرائه : فاعتقل الشرقاوي والمهدي والصاوي والفيومي والبكري في القلعة مع السادات . ثم افرج عن الفيومي واعتقل الامير لانضمام ابنه الى الترك . تم أفرج عن الصاوي لمرضه وهكذا ، حتى دالت دولة الفرنسيين . وبديهي ان اعتقال عبد الله مينو لوزرائه ماكان ليتم لو انهم كانوا مجرد ادوات طيعة في يده

غير أن قارىء الجبرتي يجد فيه عبارات قاطعة تدل على أن الديوان العمومي ظلّ يدعى للاجتماع حتى اخر يوم رحل فيه الفرنسيون عن القاهرة . ففي الجبرتي تحت تاريخ ٣ صفر ١٢١٦ « حصلت الجمعية بالديوان وحضر التجار ومشايخ الحارات والاغا » وقرىء على الاعضاء رسالة من الجنرال بليار موجهة الى المجلس تقول انه تلقى من الاسكندرية بلاغا حربيا من عبد الله مينو فحواه ان القوات الفرنسية في خير حال وانها تنتظر بين يوم واخر وصول سفن حربية فرنسية من فرنسا لنجدتها « فكونوا مطمئنين الخاطر من طرفنا وداوموا على هدوئكم وسكونكم الى اخر مافيه من التمويهات ، وكل ذلك لسكون الناس وخوفا من قيامهم في هذه الحالة » (« عجائب الآثار » ٣/١٨٠) ، اما آخر جلسة عقدها الديوان العمومي

فقد ذكر الجبرتي انها كانت في ٢٤ صفر ١٢١٦ ، «وفيه» أرسلوا أوراقا ورسلا للاجتماع بالديوان وهو اخر الدواوين ، فاجتمع المشايخ والتجار وبعض الوجاقليه واستوف الخازندار والوكيل والترجمان ، فلما استقر بهم الجلوس اخرج الوكيل كتابا مختوما واخبر ان ذلك الكتاب من صارى عسكر منو بعث به الى مشايخ الديوان ، ثم ناوله لرئيس الديوان ففضه وناوله للترجمان فقرأه والحاضرون يسمعون » « عجائب الاثار » ١٨٤/٣)

وقد أورد الجبرتي نص هذه الرسالة وخلاصتها ان مينو سعيد بما أبداه أعضاء الديوان العمومي من الحكمة وحسن التعاون رغم عجزهم عن « تنظيم أهالى البلد بالهدى والطاعة الموجبة منه لحكومة الفرنساوى » ، وانه أبلغ بونابرت بهذا التعاون فسر به ووعد أن يكتب الى الديوان العمومي ليشكره . كذلك أبلغهم مينو بانتصارات بونابرت فى أوربا ووعدهم بنصر الفرنسيين فى مصر . والرسالة مؤرخة فى ١٨ صفر اى انها كتبت قبل وصول خبر الصلح الى الاسكندرية . وفى هذا الاجتماع علق الوكيل الفرنسى فابلغ الاعضاء بانسحاب الجيش الفرنسى ومهد أذهان الاعضاء للتغيير الوشيك فى حكم مصر التى آلت من جديد الى العثمانيين ، وذكرهم بالاصلاحات التى قام بها الفرنسيون ولاسيما بونابرت « الذى لاينسى احبابه كما لاينسى اعداءه ، ولو لم يكن له من الحسن الا جعلكم وسايط لاغاثة الناس لكان كافيا . وانكم تعلمون انه كان نظر الى احوال المارستان (يقصد المستشفى) ومصالح المرضى ، وكان قصده ان يبنى جامعا ولكن عاقه توجهه الى الشام . وذكر كثيرا من أمثال هذه الخرافات والتمويهات ، ثم أخرج ورقة بالفرنساوى وقرأها بنفسه

حتى فرغ منها . ثم قرأ ترجمتها بالعربى الترجمان رفاييل ، ومضمونها حصول الصلح وتمويهات وهلسيات ليس فى ذكرها فائدة » (عجائب الاثار ٣ ـ ١٨٥) . ثم قرأ استوف وزير الخزانة بيانا كرر فيه هذه التمويهات والهلسيات عن صداقة الفرنسيين للمصريين ، وذكرهم بمشروعاتهم فى مصر وشرح لهم دسائس الانجليز . « ولما فرغوا من قراءته قيل له أن الأمر لله والملك له ، وهو الذى يمكن منه من شاء وانفض الديوان وركب المشايخ وخرجوا للسلام على الوزير يوسف باشا الذى يقال له الصدر الاعظم والسلام على القادمين معه أيضا من أعيان دولتهم والامراء المصرية (يقصد المماليك المصريين) » كل هذا تم غداة تسليم الفرنسيين القاهرة للعثمانيين

وقد تعرض كل من اشتركوا فى الحكم من العلماء والاعيان فى عهد الحملة الفرنسية لاتهامات تتراوح بين الخيانة والتعاون مع الاستعمار الفرنسى . ولكن الذى لا شك فيه هو ان اقامة هذه الواجهة المصرية للحكم الفرنسى واجراء هذه التجربة الاولى فى الحكم النيابى ، بعد أن كان المصريون معزولين تماما عن أداة الحكم فى البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين تماما للحكم الشخصي أيام الترك والمماليك ، كان بمثابة ايقاظ لهم الى حقهم فى مزاولة السلطة فى بلادهم وبمثابة تدريب لهم على مسئوليات الحكم الديمقراطى . وفى هذا يقول الرافعى فى تاريخ الحركة القومية » (٢/٤٤ـ٤٥)

« وهكذا اكتسب الديوان نفوذا كبيرا فى ادارة شئون الحكومة بما كانت ترجع اليه السلطة الفرنسية فى مهمات الامور . فلم يكن يبرم الجنرال دوجا والمسيو بوسليج شأنا من الشئون المتعلقة بادارة الامن فى القاهرة او بكل

ما له مساس بالشريعة وادارة الضرائب أو بالتقاليد والعادات المرعية الا بعد مفاتحة أعضاء الديوان واستشارتهم فى تلك المسائل . وكانت تسمع آراؤهم فى معظم الشئون ، وهذه سلطة لم يكن احد من الحكام الاقدمين على العهد العثمانى يخولها اية جماعة أو هيئة من علماء البلاد وأعيانها ، فالبكوات المماليك كانوا يقضون فى الامور بسياسة أهوائهم وأدارتهم ، ولم يكن مع أمرهم أمر ولا مع سلطتهم سلطة » . اما على المستوى الوطنى، فلكم تدخل اعضاء الديوان لدى الفرنسيين للافراج عن المعتقلين وللتخفيف من الضرائب ولرفع الظلم عن المضطهدين

وقد أثبتت الحوادث بعد خروج الفرنسيين ان هذه الفترة الوجيزة التى شارك ابانها المصريون فى السلطة كانت العامل الحاسم فى تبلور القيادة الشعبية المصرية ، وفى دخول جماهير الشعب المصرى طرفا فى حكم بلاده وفى تقرير مصيرها بصورة لم يسبق لها نظير . واذا كانت يقظة ١٧٩٥ قد انتهت باملاء « حجة » على الباشا العثمانى وعلى مراد بك وابراهيم بك زعيمى المماليك ، فان هذه اليقظة قد اشتدت فى ١٨٠٥ ، ولما تمض ثلاثة أعوام على خروج الفرنسيين ، الى حد قيام جماهير الشعب المصرى بتحدى الباب العالى وعزل الباشا العثمانى وتعيين محمد على واليا على مصر ، بعد أن كان عزل الولاة الاتراك عملا سياسيا لا يشارك فيه الا المماليك

وقد روى الجبرتى أن المصريين استقبلوا العثمانيين العائدين أولا بالطبل والزمر والزغاريد ، ولكن أسباب الشقاق بدأت تتجلى منذ اليوم الاول ، حين بدأت جنود

الوالى الانكشارية تقاسم الاهالى أرزاقهم بمزاولة التجاره فى الاحياء الشعبية كالحسينية والازهر أو تأخذ سلعهم دون مقابل أو تنهب وتسلب فى الحضر وفى الريف . فلما عين البـاب العالى محمد خسرو باشا واليـا على مصر استفحل ظلمه وظلم جنوده ، وبدأ الشقاق بينه وبين المماليك المصرلية صراعا على السلطة فى البلاد . فانضـم الفلاحون الى المماليك ضد العثمانلية . وانضم محمد على فى هذه المرحلة الى جانب المماليك والمصريين تقربا اليهم وطرد بجنوده الوالى العثمـانى ، وأقام مكانه أحمـد خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليـا على مصر ، فاعتمد الباب العـالى هذا التعيين تهدئة للخواطر ، بل

واعتمد تعيين محمد على قائمقام الوالى نزولا على رغبة المصريين . ولكن النهب والسلب وسفك الدماء والضرائب الفادحة لم تتوقف ، وكانت طوائف العسكر من الارناؤوط والدلات والبشناق الخ .. تشيع الذعر بين المصريين

وهذا ما يقوله الجبرتى فى وصف الاضطرابات التى أدت الى عزل الوالى العثمانى واختيار محمد على واليا على مصر ، بعد وصفه لعربدة العسكر العثمانى فى قليوب وفتكهم بأكثر من مائة من الفلاحين تصدوا لمقاومتهم . اما القاهرة فقد كانت مسرحا للحوادث الدامية وقـد ورد تقويمها فى تاريخ الجبرتى لشهر صفر ١٢٢٠

« (وفى أوله) حضر سكان مصر القديمة نساء ورجالا الى جهة الجامع الازهر يشكون ويستغيثون من أفعـال الدلاتية ، ويخبـرون ان الدلاتية قد أخرجوهـم من مساكنهم وأوطانهم قهرا ولم يتركوهم يأخذوا ثيابهـم ومتاعهم بل ومنعوا النساء أيضا عندهم ، وما خلص منهم الا من تسلق ونط من الحيطان »

« والمشايخ تاركون الحضور الى الازهر وغالب الاسواق الدكاكين مغلوقة، وبطل طلوع المشايخ والوجاقلية ومبيتهم القلعة ، فحضر الاغا (يقصد مستحفظان ، وهو المحافظ و الحكمدار) الى نواحى الازهر ونادى بالامان وفتح لدكاكين فى العصر ، فقال الناس : وأى شيء حصل من لامان ، وهو يريد سلب الفقراء ويأخذ أجر مساكنهم يعمل عليهم غرامات . وباتوا فى هرج ومرج . فلما أصبح وم الاحد ثاني عشره ركب المشايخ الى بيت القاضي اجتمع به كثير من المتعممين والعامة والاطفال حتى امتلأ لحوش والمقعد بالناس ، وصرخوا بقولهم : شرع الله بيننا بين هذا الباشا الظالم ، ومن الاولاد من يقول : يالطيف. منهم من يقول : يارب يا متجلى أهلك العثملى ، ومنهم ن يقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ، وغير ذلك ...

« (فلما أصبحوا يوم الاثنين) اجتمعوا (يقصد لقاضي والسيد عمر مكرم والعلماء) فى بيت القاضي كذلك اجتمع الكثير من العامة فمنعوهم من الدخول الى يت القاضي وقفلوا بابيه ، وحضر اليهم أيضا سعيد أغا الجماعة ، وركب الجميع وذهبوا الى محمد على وقالوا ه : انا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا ولابد من عزله من لولاية ، فقال : ومن تريدونه يكون واليا ؟ قالوا له : نرضى الا بك ، وتكون واليا علينا بشروطنا لما نتوسمه نيك من العدالة والخير فامتنع أولا ثم رضى واحضروا له ركا وعليه قفطان وقام اليه السيد عمر والشيخ الشرقاوى ألبساه له ، وذلك وقت العصر . ونادوا بذلك فى تلك لليلة فى المدينة ، وارسلوا الى احمد باشا بذلك (يقصد حمد باشا خورشيد الوالى العثمانى) ، فقال : انى مولى ن طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين ، وانزل من

القلعة الا بأمر من السلطنة . واصبح الناس وتجمعوا أيضا فركب المشايخ ومعهم الجمع الغفير من العامة وبأيديهم الاسلحة والعصى ، وذهبوا الى بركة الازبكية حتى ملأوها ..

« ونزل كثير من اتباع الباشا بثيابهم الى المدينة ، وانحل عنه (يقصد تخلى عنه) طائفة الينكجرية (يقصد الانكشارية) ولم يبق معه الا طوائف الارنؤد المفرضون لصالح (يقصد المنحازون الى) اغاقوش وعمر اغا ...

« واستمر أحمد باشا المخلوع ومن معه على الخلاف والعناد وعدم النزول من القلعة ، ويقول : لا أنزل حتى يأتيني أمر من السلطان الذى ولانى . وأرسل تذكرة الى القاضي ... فأجابه القاضي بقوله : اما ما كان من الجامكية (يقصد المرتبات) المحولة فانها لازمة عليكم من ايراد المدة التى قبضتموها فى المدة السابقة ومن قبيل ما ذكرتموه من عدم ضرر الرعية ، فان اقامتكم بالقلعة هو عين الضرر . فانه حضر يوم تاريخه نحو الاربعين الف نفس بالمحكمة وطلبوا نزولكم أو محاربتكم ، فلا يمكننا دفع قيام هذا الجمهور ، وهذا آخر المراسلات بيننا وبينكم والسلام » . « (عجائب الآثار » ٣/٣٢٨ - ٣٣٠)

فثورة القاهرة على الوالى التركى خورشيد باشا بدات من أول مايو ١٨٠٥ وافضت الى عزل خورشيد باشا والمناداة بمحمد على واليا على مصر فى ١٣ مايو ١٨٠٥ . ويلاحظ فى هذه الثورة أنها كانت أنضج ثورات مصر سياسيا منذ ثورة ١٧٩٥ . فالسنوات الاربع الفاصلة بين جلاء الفرنسيين وتنصيب محمد على واليا على مصر ، عرفت خمس ولاة منهم اربعة قتلوا أو عزلوا خلال سنتين ، وهم خسرو باشا وقد خلع ، وطاهر باشا وقد قتل واحمد

باشا وقد طرد ، وعلى الجزائرلى باشا وقد قتل ، وكان آخرهم خورشيد باشا وقد عزل ، وقد كان عزل الولاة الاربعة او قتلهم مظهرا من مظاهر الصراع على السلطة فى مصر بين الدولة العثمانية والمماليك ورؤساء الفرق المرتزقة أو الانكشارية بأجناسهم المختلفة من البانيين ودلاتية وغيرهم ، ولم يكن الشعب المصرى طرفا ايجابيا فى هذا الصراع . أما ثورة مايو ١٨٠٥ ، فقد كانت ثورة مصرية شعبية قامت بها جماهير الشعب بقيادة علماء الازهر ، وعمت فيها المظاهرات المسلحة ارجاء القاهرة (الجبرتى يذكر مظاهرة من ٤٠٫٠٠٠ مواطن) كما اشترك فيها الفلاحون ، « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الاسلحة » ، كما قال الجبرتى . وقيام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى بالباس محمد على بدلة الوالى فى دار المحكمة بعد اختياره واليا على مصر له مغزى ديمقراطى خطير ، لان رموز السلطة كانت فى الماضى يسبغها السلطان العثمانى على الوالى ، وحين جاء بونابرت واختير الشيخ عبدالله الشرقاوى رئيسا للديوان ألبسه بونابرت هذه الخلعة بيده ، وكانت طيلسانا مثلث الالوان (الازرق والابيض والاحمر الوان الثورة الفرنسية) فنزعها والقاها على الارض محتجا . فالمعنى الحقيقى فى قيام عمر مكرم والشرقاوى بالباس محمد على مسوح الحكم باسم الشعب هو أن الشعب قد غدا للمرة الاولى مصدر السلطة الشرعية فى تنصيب الولاة . كذلك من أهم عناصر هذا الموقف التاريخى ان العلماء حين بايعوا محمد على لم يفوضوا اليه السلطة المطلقة ، وانما اختاروه واليا « بشروطنا » . اما هذه الشروط التى اشترطها العلماء قادة الشعب ، وتعهد محمد على باحترامهما ، فهى كما

ورد في الجبرتي

« تم الامر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل واقامة الاحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم والا يفعل أمرا الا بمشورته ومشورة العلماء ، وانه متى خالف الشروط عزلوه »

بمعنى آخر كان هناك ثلاثة شروط أساسية ، قامت عليها شرعيةسلطة الوالي : (١) احترام القانون (٢)الشورى (٣) تمثيل الارادة الشعبية التى تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم اذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى. واعلان هذه الاركان الثلاثة وقبول محمد على لها كان بمثابة اقامة نظام جمهورى رياسى فيه نواة الحياة الدستورية النيابية . ولعل أهم ركن من هذه الاركان الثلاثة هو تقرير مبدأ أن الامة مصدر السلطات . وفى الرافعى (٢/٣٣٨) فقرة من محضر ورد نصه فى المؤرخ فولابل صاحب « مصر الحديثة » ولكنه لم يرد فىالجبرتى. وهذا هو المحضر الذى حرره فى ١٣ مايو ١٨٠٥ زعماء الشعب فى بيت القاضى بعزل الوالي العثمانى وتعيين محمد على واليا مكانه . وفى هذا المحضر الذى يرى فولابل ان محرره كان الشيخ محمد المهدى :

« ان للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديما ولما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية الحق فى أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم ، لان الحكام الظالمين خارجون على الشريعة »

هذا النص الخطير يستمد خطورته من أن الزعماء المصريين قننوا به مبدأ ان الامة مصدر السلطات ، وهى النظرية السياسية التى نادت بها الثورة الفرنسية وفلاسفتها وهدمت بها نظرية حق الملوك الالهى فى تلك

المعركة الفكرية والاجتماعية الرهيبة التى دارت رحاها فى الفكر الاوروبى وفى السياســـة الاوروبية بين أصحاب الحق الالهى واصحاب الحق الطبيعى خلال القرن الثامن عشر

وقد وجد زعماء مصر فى أحكام الشريعة الاسلامية وفى تاريخ الشعوب السنــد المقنن لها . لقـد كان الوالى العثمانى ورجاله يعترضون على سلطة الشعب فى خلع الوالى ويطالبون بسند شرعى يثبت حق الشعوب فى خلع الولاة ، فجاءتهم هذه الفتوى من زعماء البـــلاد ، فكانت هذه بدايات نشأة الفقه الدستـــورى فى تاريخ مصر الحديث

لقد كانت « حجة » ١٧٩٥ عهدا وميثاقا ، ولكنها لم تتجاوز فى فاعليتها الارتباط الادبى من قبل الحـــاكم أن يجرى بالعدل بين الناس . ولقد كان « فرمان الشروط » فى ١٧٩٨ نواة أول دستور عرفته البلاد ، ولكنه كان منحة من بونابرت كما كان خاليا من أية ضمانات لتقييد سلطة الحـــاكم ، وبقى السيف والمدفع هما مصـــدر السلطة الحقيقية . اما محضر ١٨٠٥ فقد كان نواة الدستـــــور المصرى بكامل معانيه الفقهية والديمقراطية ، وكان بداية كفاح طويل مرير بين الشعب وحكامه عبر قرن ونصف قرن من الزمان ، اتسـع مداه باطراد وازدادت ابعاده عمقا عاما بعد عام

الباب الثالث

الوزارة الأولى ..
والدستور الأول .. والبرلمان الأول

١ ــ الوزارة الاولى

هناك بعض الحقائق التاريخية التى ينبغى أن نضعها تحت أبصارنا وأن نتمعن فيها فلا نصرفها قبل أن نستوعب كل ما تضمنته من معان فكرية وتاريخية . وأول هذه الحقائق هو الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية التى هزت عقل مصر ووجدانها ونظام الحكم فيها وتكوينها الاجتماعى وعامة قيمها التقليدية نتيجة للثورة الفرنسية ولحملة بونابرت بوجه خاص

وأخطر مظهرين من مظاهر هذه الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية كانا أولا : بعث القومية المصرية وثانيا : نشأة الفكرة الديمقراطية التى تجلت فى تأسيس اول مجلس مصرى للوزراء وأول برلمان مصرى فى القاهرة وتأسيس مجالس المديريات والمحافظات فى أقاليم مصر ، عام ١٧٩٨ ، أى ظهور بدايات الديمقراطية نظريا وعمليا فى تاريخ مصر الحديث

أما الاسباب الحقيقية لحملة بونابرت على مصر فنوجزها فى الصراع الدولى بين انجلترا وفرنسا للسيطرة على العالم كما يتضح من ديباجة القرار الذى أصدرته حكومة الديركتوار بتاريخ ١٢ أبريل ١٧٩٨ بتسمية جيش الحملة « جيش الشرق » ، فقد ورد فى هذه الديباجة :

« ان حكومة الديركتوار لما رأته من أن البكوات المماليك

الذين استولوا على حكومة مصر قد اتصلوا بالانجليز بأمتن الروابط وجعلوا أنفسهم تحت مطلق تصرفهم ، وانهم يرتكبون الاعمال العدائية والمظالم الفظيعة ضد الفرنسيين ويضطهدونهم وينهبون اموالهم ويعتدون على أرواحهم . ولما كان من واجب الحكومة أن تقتص من أعداء الجمهورية اينما وجدوا ، واذا كانت الطريقة المنطوية على الغدر التى استولت بها انجلترا على رأس الرجاء الصالح قد جعلت وصول السفن الفرنسية الى الهند محفوفا بالمصاعب فى الطريق المعتادة ، فمن المهم فتح طريق جديد لقوات الجمهورية للوصول الى الهند . » (١)

وفى نفس هذه الوثيقة التاريخية حددت مهمة الجنرال بونابرت بغزو مصر برا وبحرا ، « وطرد الانجليز من جميع البلاد الشرقية التى يستطيع الوصول اليها ، وهدم المراكز التجارية التى لهم فى البحر الاحمر وعهدت اليه حفر برزخ السويس واتخاذ كل الوسائل اللازمة ليضمن للجمهورية الفرنسية امتلاك البحر الاحمر »

هذه هى الاسباب الحقيقية للحملة الفرنسية . ولما كان هذا الصراع الاوربى لا يهم المصريين فى قليل أو كثير ، لم يكن هناك مناص من أن يعلن بونابرت لهم بمجرد نزول قواته أسبابا أخرى يمكن أن يقبلوها ، فأصدر جملة منشورات وبيانات لا يشير فيها بتاتا الى هذا الصراع الاوروبى ، وانما يظهر فيها بمظهر المخلص لمصر من حكم الدخلاء ومن ظلم المماليك أو الاتراك بحسب الحالة ، ويعدهم باقامة حكومة مصرية تتصرف فى شئون المصريين بدلا من الحكومة التركية ودولة المماليك ، كما يعدهم بنظام من الحكم قائم على الشورى

---

(١) الرافعى « تاريخ الحركة القومية فى مصر » ج ١ ص ٧٧

وقد سبق ان ذكرنا ان بونابرت كتب المنشور الاول ، وهو نداء للشعب المصرى يشرح فيه أسباب الحملة الظاهرية ، فى ٢٧ يونية سنة ١٧٩٨ ، على ظهر البارجة « اوريان » فى طريقه الى مصر وأرخه بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٧٩٨ ، وهو تاريخ نزول قواته فى الاسكندرية ، وأعدته بالعربية جماعة من المستشرقين والمترجمين كانوا يرافقونه ، وطبعت منه ٤٠٠٠ نسخة قبل رسو البارجة فى ميناء الاسكندرية على المطبعة العربية التى أحضرها بونابرت معه على ظهر البارجة ، فكان هذا المنشور اول ماطبعته هذه المطبعة التى أمر بونابرت بايداعها فى بيت قنصل البندقية فى الاسكندرية مع المطبعة اليونانية والمطبعة الفرنسية اللتين جاء بهما أيضا ، كما أمر بونابرت باعداد هذه المطابع للعمل فى ثمان وأربعين ساعة من نزوله ثغر الاسكندرية وبطبع ٤٠٠٠ نسخة أخرى من النص العربى ، وكان بونابرت عند مروره بمالطة قد حرر نحو ٧٠٠ أسير من المسلمين الترك والعرب المغاربة ، وهم من أسرى فرسان مالطة (١) ، ونقلهم على ظهر بارجته الى مصر ليستخدمهم فى توزيع منشوره فى مختلف أرجاء البلاد من ناحية ، وليظهر للمصريين انه صديق الاسلام ومحرر المسلمين من قبضة المسيحيين ، وفى الجبرتى أن بعضهم من الجواسيس وانهم كانوا ملمين باللغات . وهكذا تم توزيع البيان الاول منذ اليوم الاول لنزول القوات الفرنسية فى ميناء الاسكندرية

ونظرا لاهمية هذا البيان نورد نصه كاملا كما ورد فى الجبرتى (٣/٤ ــ ٥) :

« بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله لا ولد له

(١) الرافعى « تاريخ الحركة القومية فى مصر » ج ١ ص ٧٧

ولا شريك له فى ملكه . من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية ، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت يعرف أهالى مصر جميعهم ان من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الملة الفرنساوية ، ويظلمون تجارها بأنواع الايذاء والتعدى ، فحضر الآن ساعة عقوبتهم وأخرنا ، من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون فى الاقليم الحسن الاحسن الذى لايوجد فى كرة الارض كلها ، فأما رب العالمين القادر على كل شىء فانه قد حكم على انقضاء دولتهم . يا أيها المصريون قد قيل لكم انني ما نزلت بهذا الطرف الا بقصد ازالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه . وقولوا للمفترين انني ما قدمت اليكم الا لأخلص حقكم من يد الظالمين وانني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن العظيم .

وقولوا ايضالهم أن جميع الناس متساوون عند الله ، وان الشىء الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب ، فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شىء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة ، فان كانت الارض المصرية التزاما للمماليك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم ، ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم ، ولكن بعونه تعالى من الان فصاعد لا ييأس احد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية ، وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الامور وبذلك يصلح حال الامة كلها ، وسابقا كان فى الأرض المصرية المدن

العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما ازال ذلك كله الا الظلم والطمع من المماليك

« أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجربجية وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون واثبات ذلك انهم قد نزلوا فى رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذى كان دائما يحث النصارى على محاربة الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكواليه الذين كانوا يزعمون ان الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ، ومع ذلك الفرنساوية فى كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى واعداء أعدائه أدام الله ملكه ومع ذلك أن المماليك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأمره فما أطاعوا أصلا الا لطمع انفسهم

« طوبى ثم طوبى لاهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلى مراتبهم

« طوبى أيضا للذين يقعدون فى مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين فاذا عرفونا بالاكثر تسارعوا الينا بكل قلب ، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك فى محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا الى الخلاص ولا يبقى منهم اثر

« المادة الاولى ــ جميع القرى الواقعة فى دائرة قريبة بثلاث ساعات عن المواضع التى يمر بها عسكر الفرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء كيما يعرف المشار اليه انهم أطاعوا وانهم نصبوا علم الفرنساوية الذى هو ابيض وكحلى واحمر

« المادة الثانية ــ كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوى تحرق بالنار

« المادة الثالثة ـ كل قرية تطيع العسكر الفرنساوى ايضا تنصب صنجاق السلطان العثمانى محبنا دام بقاؤه بقاؤه

« المادة الرابعة ـ المشايخ فى كل بلد يختمون حالا جميع الارزاق والبيوت والاملاك التى تتبع المماليك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع ادنى شيء منها

« المادة الخامسة ـ الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم ، وعلى كل أحد من أهالى البلدان أن يبقى فى مسكنه مطمئنا ، وكذلك تكون الصلاة قائمة فى الجوامع على العادة ، والمصريون بأجمعهم ينبغى أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عال : أدام الله اجلال السلطان العثمانى ، أدام الله اجلال العسكر الفرنساوى .

لعن الله المماليك ، وأصلح حال الأمة المصرية . تحريرا بمعسكر اسكندرية فى ١٣ شهر مسيدور من اقامة الجمهورية الفرنساوى يعنى فى آخر شهر محرم سنة ١٢١٣ سنة هجرية »

وقبل أن نناقش هذا البيان يجمل بنا أن نشير الى ما أورده الرافعى من مقابلات بين النص العربى والنص الفرنسى . وأهم هذه المقابلات ما ذكره من أن العبارة الاولى : « بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله لا ولد له ولا شريك له فى ملكه . من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية » غير واردة فى النص الفرنسى المنشور فى مراسلات نابوليون ج ٤ الوثيقة رقم ٢٧٣٢ ويبدأ بعبارة : « المعسكر العام بالاسكندرية فى ١٤ مسيدور من السنة السادسة الموافق ١٨ محرم ١٢١٣ هجرية بونابرت عضو المجمع العلمى الاهلى والقائد العام »

وأن عبارة « سيدبرون الامور » فى نص الجبرتى هى ترجمة لكلمة Gouvermeront اى « سيتولون الحكم » . وان عبارة « قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون »[1] وردت فى الاصل الفرنسى « اننا أصدقاء المسلمين الحقيقيين » اى الصادقين . وان عبارة « ومع ذلك الفرنساوية فى كل وقت من الاوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى وأعداء أعدائه أدام الله ملكه » وردت فى الأصل الفرنسي : « ألسنا نحن الذين كنا على الدوام فى خلال العصور أصدقاء السلطان العثمانى أدام الله ملكه » . أما التاريخ الوارد فى الجبرتى فيصححه الرافعى بأنه ١٤ لا ١٣ مسيدور ويقابل ١٨ محرم لا آخر محرم

وواضح أن أكثر هذا التباين بين النص العربى والنص الفرنسي تباين مدروس مقصود ، فتصدير البيان العربى بأنه صادر من بونابرت باسم الجمهورية الفرنسية المبنية على أساس « الحرية والمساواة » هو بمثابة أعلان لشعارات الثورة الفرنسية فى مصر ، وهى « الحرية والمساواة والاخاء » كما هو معروف . ومن الطبيعى أن بونابرت المتملق لعواطف المصريين الدينية لم يكن لديه بأس من أن يعلن للمصريين ان الفرنسيين « مسلمون مخلصون » ولكن لم يكن مستطيعا أن يواجه حكومة الادارة (الديركتوار) فى بلاده بهذا الزعم الباطل . ويبدو أن ترجمة العبارة القائلة بأن المصريين « سيتولون الحكم » بعبارة «سيدبرون الامور » نشأت من عجز المترجمين ربما بسبب عدم تبلور فكرة « الحكومة » فى لغة السياسة المصرية يومئذ . ولكن كان واضحا للجميع أن ما وعد به بونابرت هو انشاء « حكومة مصرية »

اما خطورة هذا البيان بغض النظر عن نواياه ومراميه السياسية من وجهة نظر فرنسا فنابعة من أنه أقر واعلن جملة مبادىء أصبحت منذ ذلك التاريخ دعائم أساسية فى تاريخ البلاد وفى نظمها السياسية والادارية وفى عقائدها القومية والاجتماعية . وهذه المبادىء هى :

اولا : بعث القومية المصرية القائم على تمجيد مصر وحضارتها الاولى وتفسير انهيار هذه الحضارة بأنها نتيجة لحكم المماليك (فيما بعد اوضح بونابرت أنها نتيجة للحكم الاجنبي عامة) وهو البعث الذى تبلور فى فكرة « الامة المصرية » التى يشير اليها البيان وفى دعوة « مصر للمصريين » فيما بعد

ثانيا : الدعوة للحرية والمساواة كدعامتين أساسيتين للنظام السياسى والاجتماعى . وتفسير المساواة بأنها المساواة أمام الله والمساواة أمام القانون أو ما يسمونه فى العرف الأنجلو سكسونى « تكافؤ الفرص » وواضح أن البيان ينكر أية فوارق بين البشر لا تنبع من الفوارق « فى العقل والفضائل والعلوم فقط » وبالتالى فان البيان باستخدام كلمة « فقط » الاستبعادية هذه وبتوكيده لهذا المبدأ فى أكثر من موضع قد أنكر صراحة الفوارق المترتبة على الجنس والدم واللون والمال والعقيدة . بل أن تعريضه المتكرر بمنشأ المماليك « المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة » (فى الاصل الفرنسي « من جورجيا والقوقاز ») ، وهم الطبقة الحاكمة ، فيه تعريض بالأرستقراطية العنصرية بوجه خاص . والتحدى واضح فى قول البيان : « فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا ان يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بأحسن ما فيها »

ثالثا : مهاجمة النظام الاقطاعى أو نظام الالتزام كما كان

سمى يومئذ ، وما اقترن به من حق الملوك الالهى وحق لتملك الالهى والبيان حين يقول : « فان كانت الارض لمصرية التزاما للماليك فليرونا الحجة التى كتبها الله هم » انما ينقل الى مصر نفس المعركة الفكرية والفقهية لتى دارت رحاها فى أوربا بين أنصار الحق الالهى والحق لطبيعى قبيل الثورة الفرنسية وتبلورت نهائيا فى الثوره لفرنسية واعلان حقوق الانسان .

رابعا : وعد المصريين بتأسيس « حكومة مصرية » باب المناصب فيها ، بما فى ذلك المناصب العليا ، مفتوح أمام جميع المواطنين على قدم المساواة ، لا تمييز بينهم الا « بالعقل والفضائل والعلوم » .

هذه اذن هى أسس النظام الجديد ، أو أهم أسسه ، التى وعد بها بونابرت بارسائها فى بيانه الاول للمصريين ثم حاول ان يضع منها موضع التنفيذ ما تتناسب مع مصلحة فرنسا . وقد كان فى المرحلة الاولى يبدى حرصا شديدا على أن يبين أن هدف حملته هو القضاء على الاقطاع والمماليك وانه يعمل فى اطار السيادة العثمانية على مصر . ولعل اهتمامه بتأكيد تفاهم فرنسا مع تركيا كان جزءا من سياسته الدينية القائمة على ايهام المصريين أن « الفرنساوية » تجل الاسلام وتؤازر المسلمين ، ولما كان للخليفة العثمانى سلطان روحى عظيم بين المسلمين بغض النظر عن اجناسهم مماثل لسلطان بابا روما على المسيحيين فى مختلف البلاد الكاثوليكية ، فالراجح أن بونابرت قد آثر فى المرحلة الاولى تجنب أى عمل من شأنه استفزاز المسلمين فى شعورهم الدينى كتحدى الامبراطورية التركية مركز الخلافة . أو بعبارة أخرى انه بدأ هذه المرحلة الاستعمارية بحل وسط يترك فيه

الولاية الدينية لتركيا ويحتفظ فيه بالولاية الزمنية لفرنسا . ولكن بونابرت سرعان ما غير موقفه من تركيا بعد أن تحالفت تركيا مع انجلترا لاقصائه عن مصر ، فضم الاتراك فى بياناته التالية الى قائمة الظلمة والمستبدين والمستغلين

اما المطامع الاستعمارية الفرنسية ، وهى الدافع الحقيقى للحملة الفرنسية على مصر ، فهى بغير حاجة الى ايضاح . ولكن هذا لا يغير من حقيقتين على جانب كبير من الاهمية

الأولى : هى ان الاستعمار الفرنسى فى محاولته نسف حكم طبقة المماليك ثم تفتيت الامبراطورية العثمانية ، لجأ الى استعداء الشعوب الخاضعة لهما ، وكانت أدواته الاولى فى التأليب هى اذكاء القومية فيها واذكاء الاتجاهات الانفصالية فى ابنائها ، أما الحقيقة الثانية فهى سخاء الاستعمار فى وعود الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والادارى لاسترضاء هذه الشعوب . وقد كان بونابرت ، من ناحية المبدأ ، فى مركز ممتاز ، فقد كان وراءه رصيد ضخم من مبادىء الثورة الفرنسية يسمح له بأن ينادى رسميا بكافة المبادىء التحررية وان يهز القيم الاقطاعية التقليدية المستقرة فى هذه البلاد منذ العصور الوسطى

فبغض النظر اذن عن مطامع الاستعمار الفرنسى فقد تعرض المصريون فى ١٧٩٨ تعرضا شديدا نظريا وعمليا وسط ظلام الاستعمار التركى لاهم المؤثرات التحررية التى جاءت بها الثورة الفرنسية . وكما ذكر عبد الرحمن الرافعى وجد المصريون لاول مرة فى تاريخهم غازيا رغم وعيده الفظيع لمقاوميه يشيد بحضارتهم الغابرة ويمجد شخصيتهم القومية ويعترف بكيانهم القومى فيتحدث فى بيانه عن « الامة المصرية » أو كما يقول الرافعى : « أن

فكرة انشـــــاء حكومة اهلية من المصريين هى أظهر مافى المنشور من الوعود التى اراد ان يجتــــــذب بها قلوب المصريين ، والواقع ان نابليون (يقصد بونابرت) فى هذا المنشور قد استثار الروح القومية المصرية ، ولم يســبق لفاتح قبل ذلك العصر ان يشيد بمكانة مصر وعظمتهاويوجه خطابه الى المصريين ويعدهم بأن يكونوا اصحاب الحـل والعقد فى البلاد » (١) بل لعل المصريين قد تعرضوا لهذه المؤثرات التحررية التى جاءت بها الثورة الفرنسية قبـل تعرض بعض الدول الاوروبية لها وربما بصورة اشــد واحد ، مما يفسر نضوج هذه الاتجــاهات فى مصر قبل نضوجها فى تلك البلاد

وبدأ بونابرت العمــــل لتنفيذ برنامجه بمجرد دخوله القاهرة فى ٢٤ يوليو ١٧٩٨ فما أن هزم بونابرت مراد بك فى موقعة الاهرام (امبابة) فى ٢١ يوليو ١٧٩٨ حتى احتل قصره بالجيزة وجعله مركزا للقيادة العامة ، ولبث فى البر الغربى اياما دارت فى خلالها المفاوضات بينه وبين علماء الازهر وهم زعماء الشعب فأصدر فى ٢٢ يوليـــو ١٧٩٨ بيانا آخر موجها الى أهل القـاهرة ومؤرخا فى معسكر الجيزة ، يؤكد فيه عزمه على انشــــاء وزارة مصرية (٢) . وفى مذكرات نابليـــــون التى املاها عـلى

(١) الرافعى : تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ، ص ٨٨

(٢) جاء فيه : « انى مسرور من سلوكهم وقد احسنتم صنعا بعـــدم مقاومتى . انى جئت لابادة المماليك وحماية التجارة واهالى البـلاد الاصليين ، فليطمئن الخائفون وليرجع الفارون الى بيوتهم وليســـتمر الاهالى على اقامة الشعائر الدينية كالمعتاد ، واطمئنوا على عائلاتـــكم وبيوتكم واملاككم واطمئنوا على دينكم الذى احترمه . ولما كان من غرضى الا يختل الامن وان يسود النظام فسيتألف ديوان من ســبعة اعضــاء يجتمعون من الازهر يتصل منهم اثنان بقومندان الموقع ويتخصص اربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدبير شئون البوليس » « الرافعى ٨٩/١ لم ترد فى الجبرتى »

الجنرال برتران فى سانت هيلانة يذكر نابليون انه أوفد من قبله غداة معركة الاهرام ترجمانا لمقابلة علماء الازهر ومشايخه ، وهم الذين تولوا زمام الحكم بعد المعركة ، بعد ان اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على التسليم . وكان بونابرت حتى هذه المرحلة حريصا على الحفاظ على علاقات الود مع تركيا ، فكلف ترجمانه ايضا بمقابلة الوالى التركى ممثل السلطان العثمانى فى مصر لمفاوضته ايضا على التسليم ولكن الوالى ابو بكر باشا كان قد فر الى سوريا مع كبير المماليك ابراهيم بك ونقيب الاشراف السيد عمر مكرم . ولعل ترجمان بونابرت قابل نائب الوالى مصطفى بك الذى كان لا يزال مقيما فى القاهرة

وفى الجبرتى أن علماء الازهر اجتمعوا فى ٢٢ يوليو ١٧٩٨ للتشاور فى الامر ، ويبدو انهم كانوا يرغبون فى مزيد من التأكيدات والتفسيرات فأوفدوا رسولين الى بونابرت ، وكان لا يزال معسكرا فى قصر مراد بك بالجيزة ، يحملون رسالة اليه بهذا المعنى ، قرأها عليه ترجمانه ، فسأل بونابرت : « واين عظماؤكم ومشايخكم ولم تأخروا عن الحضور الينا لنرتب لهم ما يكون فيه الراحة ؟ » فطلب الرسولان تجديد الامان ليطمئن الناس. فكتب بونابرت رسالة اخرى (١) ، واصر على حضور زعماء الشعب اليه . وقال ، بلغة الجبرتى : « لأبد أن

---

(١) من الجبرتى : « معسكر الجيزة خطابا لاهل مصر . اننا ارسلنا لكم فى السابق كتابا فيه الكفاية ، وذكرنا لكم اننا ماحضرنا الا بقصد ازالة المماليك الذين يستعملون الفرنساوية بالذل والاحتقار واخذ مال التجار ومال السلطان ، ولما حضرنا الى البر الغربى خرجوا الينا فقابلناهم بما يستحقونه وقتلنا بعضهم واسرنا بعضهم ونحن فى طلبهم حتى لايبقى احد منهم بالقطر المصرى ، واما المشايخ والعلماء واصحاب المرتبات والرعية فيكونون مطمئنين وفى مساكنهم مرتاحين »

يحضر الينا المشايخ والشوربجية لنرتب لهم ديوانا ننتخبه من سبعة اشخاص من العقلاء يدبرون الامور » أى يتولون الحكم . وعاد الرسولان بهذه التأكيدات واطمأن الناس .

واوفد علماء الازهر الى بونابرت بالجيزة مندوبين همـا الشيخ مصطفى الصاوى والشيخ سليمان الفيـــومى ، فسألهم بونابرت : « هل انتم كبار المشـــايخ ؟ » وهو السؤال العملى من رجل عملى ، وواضح منه أن بونابرت كان حريصا على التفاهم مع زعماء الشــعب الحقيقيين المسموعى الكلمة . فأبلغه المندوبان بأن المشايخ الكبار قد تركوا القاهرة فطلب بونابرت اليهما أن يكتبا لهم بالعودة لتأسيس الديوان ، أى لتسلم الحكم « لاجل راحتـــكم وراحة الرعية واجراء الشريعة » ولكن الشيخ الصاوى والشيخ الفيومى طالبا بونابرت بأن تصدر عنه التأكيدات شخصيا « واستكتبوه عدة مكاتبات بالحضور والامان » وبعد عودة المندوبين بعث العلماء برسائل بونابرت الى الزعماء المختفين فعاد الشيخ الســـادات والشيخ عمر الشرقاوى ونفر من العلماء الفارين فى ناحية المطرية . ولم يعد عمر مكرم بل غادر البلاد الى سوريا مع الوالى التركى (أبو بكر باشا) وكبير المماليك (ابراهيم بك)

كذلك انتقل نائب الوالى ، مصطفى بك ، بعد مداولات مع بعض التجار ، على راس وفد الى بونابرت فى الجيزة ، ليعرض تسليم القاهرة مقابل التعهد بحمـــاية الارواح والاموال واشاعة الطمأنينة بين الســـكان فكانت اجابة بونابرت ذات مغزى ســـياسى فقد اكد لنائب الوالى أن غرضه الاول هو « المحافظة على سعادة الشعب المصرى واحترام شـــعائره الدينية وامواله » (١) فهو رغم انه

---

(١) الرافعى ١ ـ ٩١

يخاطب ممثل سلطان تركيا لم يؤكد الا سياسته نحو المصريين متجاهلا الارستقراطية التركية التى كانت تعايش الارستقراطية المملوكية فى مصر يومئذ ، ومتجاهلا ضمنا اوضاع السيادة التركية التى كانت قائمة يومئذ فأهم مافى هذا الموقف البونابرتى اذن هو عداؤه أو تجاهله لاية سلطة رسمية او مراكز قوى أو مصالح فى مصر غير مصرية واتجاهه راسا الى التفاهم مع زعماء الشعب المصرى واقطابه . وهذا هو اهم الوجوه الايجابية فى تأثير الحملة الفرنسية على مصر

ولما انتهت هذه المفاوضات بتسليم المدينة دخلها اولا الجنرال ديبوى على رأس طلائع الجيش الفرنسى فى ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه فى اليوم التالى (٢٤ يوليو) ، ونزل بقصر محمد بك الالفى بالازبكية وبعد مشاورات مع علماء الازهر اصدر بونابرت مرسوما بتأليف اول وزارة مصرية ، وعرفت هذه الوزارة يومئذ باسم « الديوان » أو « ديوان القاهرة » وهذا نص المرسوم :

« معسكر القاهرة فى ٧ ترميدور من السنة السادسة للجمهورية (٢٥ يوليو ١٧٩٨)

« بونابرت عضو المجمع العلمى الاهلى والقائد العام للجيش يأمر بما يأتى :

« اولا : تحكم مدينة القاهرة بديوان من تسعة اعضاء .

« ثانيا : يتألف هذا الديوان من المشايخ : السادات ، والشرقاوى ، والصاوى ، والبكرى ، والفيومى ، والعريشى ، وموسى السرسى ، والسيد عمر مكرم نقيب الاشراف ، ومحمد الامير ، وعليهم ان ينتخبوا من بينهم رئيسا لهم وان يختاروا سكرتيرا من غير الاعضاء ، ويعينوا

اثنين من الكتبة والتراجمة يعرفان الفرنسية والعربية .

« ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من الاغوات (رؤساء الجند) لادارة البوليس وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة آخرين يكلفون بمهمة دفن الموتى بالقاهرة وضواحيها الى فرسخين منها

« ثالثا : يجتمع الديوان كل يوم من الظهر ويبقى ثلاثة اعضاء على الدوام بدار المجلس

« رابعا : يقام على باب الديوان حرس فرنسي وآخر تركي

« خامسا : على الجنرال برتييه (رئيس أركان الحرب) وقومندان المدينة (الجنرال ديبوى) ان يكونا في الساعة الخامسة مساء اليوم بدار الديوان لاجراء ما يلزم لاعضائه ولكي يأخذا عليهم عهدا الا يعملوا شيئا ضد مصلحة الجيش »

ومن هذا المرسوم تتضح جملة امور ، منها ان بونابرت عدل اتجاهه الى تكوين مجلس الوزراء من سبعة أعضاء كما سبق أن أعلن الى تسعة أعضاء ، ومنها ان تأليف المجلس كان بالانتخاب ومنها تحديد اختصاصات هذا المجلس بثلاثة امور هى الامن العام والتموين والصحة ، اى انه وزارة مكونة من ثلاث وزارات هي وزارة الداخلية ووزارة التموين ووزارة الصحة كما نقول بمصطلحات اليوم

أما الجبرتي فقد ذكر أن عدد الوزراء كان عشرة لا تسعة وأن بونابرت أمر باستدعاء المشايخ والوجاقلية عند نائبه (قائمقام صارى عسكر اى نائب القائد العام) :
« فلما استقر بهم الجلوس وخاطبوهم وتشاوروا معهم في انتخاب عشرة من المشايخ للديوان وفصل الحكومات ،

فوقع الاتفاق على الشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ خليل البكرى والشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ محمد المهدى ، والشيخ موسى السرسى ، والشيخ مصطفى الدمنهورى ، والشيخ أحمد العريشى ، والشيخ يوسف الشبرحيتى ، والشيخ محمد الدواخلى » وقد فسر عبد الرحمن الرافعى الاختلاف بين الجبرتى ومرسوم بونابرت فى أسماء ثلاثة من أعضاء « الديوان » هم عمر مكرم والسادات ومحمد الامير الواردين فى مرسوم بونابرت بأن المشايخ قد انتخبوهم اما على غير علم منهم كما فى حالة السيد عمر مكرم الذى كان قد غادر القاهرة فى طريقه الى سوريا أو كان يعد العدة لذلك ، واما بغير موافقتهم كما فى حالة الشيخ السادات والشيخ الامير اللذين يرجح الرافعى أنهم « لم يقبلوا العضوية اما لرفضهم الاشتراك فى مهزلة الحكم مع الفرنسيين أو لأى سبب آخر » فحل محلهم الدمنهورى والشبراخيتى والدواخلى . أما المهدى فقد كان سكرتيرا معينا فى الديوان ، عينه الاعضاء بحسب المرسوم « من غير الاعضاء » ولكن نظرا لسطوته العظيمة فى الديوان وفى الحياة العامة طوال حكم الفرنسيين ، فقد أصبح « سكرتير عام مجلس الوزراء » كما نسميه اليوم هو رئيس الوزراء الفعلى . لهذا كان طبيعيا أن يورد الجبرتى اسمه بين أسماء أعضاء الديوان . وأيا كان الامر ، فهذا الاختلاف يشير الى وجود مرسوم بونابرتى ضائع يجب مرسوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ، فمن غير المعقول أن يباشر الدمنهورى والشبراخيتى والدواخلى فى التشكيل الجديد سلطة الوزراء عرفيا وبغير سند قانونى

أما الشيخ السادات فرغم عدم اشتراكه فى الوزارة بحسب قائمة الجبرتى فقد عين رئيس لجنة الاموال المصادرة ، وعنه يقول الرافعى : « ولعله تورع عن قبول هذه العضوية لانها لاتتناسب مع مقامه فى البلاد ، على انه كان مع ذلك موضع احترام نابليون ، اعتبر ذلك فيما امر به من تعيينه على راس لجنة عهد اليها فحص شكاوى الامراء من مصادرة اموالهم ، وهذه اللجنة مؤلفة من الشيخ السادات والمسيو روستى قنصل النمسا والجنرال جونو . وقد زاره نابليون فى بيته وكان يحترمه احتراما عظيما ، وذكر الجبرتي موقفه حيال الفرنسيين أنه لما قدمت الفرنساوية الى الديار المصرية لم يتعرضوا له فى شيء وراعوا جانبه وافرجوا عن تعلقاته وقبلوا شفاعته وتودد اليه كبيرهم واعاظمهم . » ويضيف الرافعى ان بونابرت رغم ذلك لم يطمئن اليه يوما وانه اتهمه بزعامة ثورة القاهرة وانه اضطهد اضطهادا شديدا فى عهد كليبر وفى عهد مينو.

ويلاحظ فى تشكيل الديوان انه خاص بمدينة القاهرة وحدها ، لان بقية اقاليم مصر كانت تحكمها دواوين مماثلة تسمى دواوين الاقاليم ، وان كانت اختصاصاتها غير مطابقة لاختصاصات ديوان القاهرة ، بما يجعلها اشبه شيء بمجالس المديريات لا بالحكومات المحلية ، ويكفى لتوضيح هذا الفرق ان مرسوم تشكيل ديوان القاهرة نص فى مادته الاولى على أنه « تحكم مدينة القاهرة بديوان مؤلف من تسعة اعضاء » بينما نصت المادة الاولى من مرسوم تشكيل دواوين الاقاليم الصادر فى ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ على انه « يتالف فى كل مديرية من مديريات القطر المصرى ديوان من سبعة اعضاء

يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه (اى على بونابرت) كل الشكاوى التى تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . وعليهم مراقبة الاشخاص السيئى السيرة ومعاقبتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التى تحت امرة القواد الفرنسيين ، وارشاد الاهالى الى مايقتضيه مصلحتهم . » فمرسوم انشاء ديوان القاهرة يقول : « تحكم مدينة القاهرة » ومرسوم انشاء دواوين الاقاليم يقول : « يتألف فى كل مديرية .. ديوان » ،

فديوان القاهرة لم يكن مجرد مجلس محافظة او مجلس مدينة وانما كان مجلس وزراء بالمعنى التام روعى فى تحديد اختصاصاته تصريف شئون الداخلية والتموين والصحة

ودراسة الجبرتى والوثائق الفرنسية تدل على انه كان حكومة بالمعنى التام اذ كان يدخل فى اختصاص هذا الحكم تعيين الموظفين وممارسة السلطة المدنية بوجه عام ، أما السلطة العسكرية فبقيت فى يد الفرنسيين .

وقد كان لهذه الحكومة المصرية ، فيما لايتعارض مع مصالح الاستعمار الفرنسى ، كل السلطات الوزارية المنصوص عليها ، ومن أهمها تعيين الموظفين . فقد جاء فى الجبرتى أن الديوان عين محمد المسلمانى محافظا للقاهرة (فى وظيفة أغات مستحفظان أو باختصار : الاغا)

وعين على أغا الشعراوى فى وظيفة مدير الامن العام (والى الشرطة) وعين حسن محرم فى وظيفة « امين احتساب » (مدير التموين) . ولم يكن مجلس الوزراء المصرى مجردا تماما من الارادة المستقلة ، لأن الجبرتى يذكر أن الفرنسيين كانوا يعارضون فى تعيين هؤلاء الثلاثة فى هذه المراكز الحساسة بحجة أنهم من

جنس المماليك . وقد تمسك مجلس الوزراء بهذه التعيينات لان أصحابها من أبناء البيوتات القديمة فهم لايتجاسرون على الظلم ، أى أنهم على « نبالة » حقيقية تجعلهم يترفعون عن الظلم كما أنهم مرهوبو الجانب تخشى بأسهم السوقة والرعاع فهم اذن أنسب من يعينون لحفظ الامن العام . وقد زكاهم أيضا ثلاثة من الفرنسيين ، هم ماجالون قنصل فرنسا العارف بالبلاد وفانتور كبير تراجمة بونابرت والتاجر بوديف . فنزل بونابرت على قرار مجلس الوزراء . وواضح أن اعتراض الفرنسيين الاول نبع من خشيتهم من تكون نواة من المقاومة المملوكية أو التخريب المملوكى فى هذه المراكز الحساسة داخل جهاز الحكم . كذلك خول للديوان بموجب مرسوم ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٨ سلطة تعيين أغا (رئيس) للأنكشارية فى بولاق ورئيس للأنكشارية فى مصر القديمة يكونان تابعين لمحافظ القاهرة (أو أغا القاهرة) ، وتعيين أغا أو مدير لادارة الشرطة فى النيل يعمل تحت رياسة الكونتراميرال بيريه

ولكن بونابرت رغم هذا لم يترك أمر تعيين كبار الموظفين للوزارة المصرية بل احتفظ لنفسه بحق شغل الوظائف العليا دون استشارة الديوان ، فعين فرنسيين أو اجانب فى وظائف (١) مدير ادارة الشئون المالية للحكومة ويسميه الجبرتى مدير الحدود أو مدير الروزنامة (٢) مدير الجمارك (٣) مدير البريد (٤) وكيل محافظ القاهرة (٥) حكمدار المنطقة أو قومندان القسم ، وكان منهم عشرة حكمداريين أو قومندانات لأن الفرنسيين قسموا القاهرة وبولاق ومصر القديمة الى عشرة أخطاط

ويبدو أن بونابرت قد استراب فى مجلس الوزراء

المصرى الذى انشأه بنفسه ولما تمض على تشكيله أيام ، فأصدر فى ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٨ مرسوما بتعيين الجنرال بوفوزان قوميسيرا لدى الديوان يحضر جلساته بانتظام ويرفع اليه التقارير عن مداولاته يوميا ، وهى وظيفة تشبه مراقب عام فى مجلس الوزراء ، وحددت اختصاصاته بأن يكون حلقة الوصل بين الوزارة وبين بونابرت أو من يقوم مقامه أثناء عملياته العسكرية ويدخل فى هذه الاختصاصات التجسس على أعضاء الوزارة ، ففى مرسوم ٣١ اغسطس سنة ١٧٩٨ الذى أحل به بونابرت تاليان محل بوفوازان فى وظيفة قوميسير الديوان هذه ، جاء فى تحديد اختصاصاته : « على الستويان تاليان أن يحضر جميع جلسات الديوان وأن يسعى فى معرفة أخلاق أعضائه ومبلغ الثقة التى يمكننا ان نوليهم اياها ، وعليه أن يبلغنى كل يوم بالشكاوى التى ترفع الى الديوان والمسائل التى بحث فيها والطلبات التى يبديها » . فمهمة القوميسير اذن ـ الى جانب كونه عين بونابرت فى مجلس الوزراء ـ كانت اطلاعه أول بأول على جدول أعمال المجلس ، وعلى قراراته واقتراحاته ، ويبدو أن بونابرت كان مهتما بصفة خاصة بمتابعة الشكاوى والمطالب التى يرفعها المواطنون الى المجلس ليتعرف من خلالها أسباب السخط فى البلاد من ناحية وليظهر فى مظهر المنصف الاعظم على حساب الوزراء ، فيتقرب بذلك الى قلوب المصريين ، كما فعل كرومر نحو مائة عام من بعده حين تخطى الحكومة وفتح باب المعتمد البريطانى لفحص شكاوى الناس والتدخل لحل مشاكلهم ، وهى سلطة من الناحية الفقهية لايملكها الا الملوك ورؤساء الجمهوريات

وكان مقر مجلس الوزراء بيت احد المماليك بشارع

للرويعي بالازبكية ، بالقرب من وش البركة

اما دواوين الاقاليم فهذا نص المرسوم الصادر بانشائها فى ٢٧ يوليو ١٨٩٨ :

« أولا : يتألف فى كل مديرية من مديريات القطر المصرى ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديريه ويعرضون عليه (على بونابرت) كل الشكاوى التي تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض ، وعليهم مراقبة الاشخاص السيئى السيره ومعاقبتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التى تحت امرة القواد الفرنسيين ، وارشاد الاهالى الى ماتقضيه مصلحتهم

« ثانيا : يعين فى كل مديرية أغا (رئيس) الانكشارية يتصل دائما بالقومندان الفرنسى ، ويكون تحت امرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الاهالى يحافظ بهم على النظام والامن والسكينة

وثالثا : يعين فى كل مديرية مباشر لجباية اموال الميرى والضرائب وايراد املاك المماليك التى صارت ملكا للجمهورية ويكون تحت رياسته العمال الذين يحتاجهم العمل

« رابعا : يعين بجانب المباشر وكيل فرنسى للمخابرة مع مدير المالية ومراقبة تنفيذ الاوامر التى يصدرها وتكون من اختصاص الادارة المالية »

ويفهم من هذا الامر ان اختصاصات دواوين الاقاليم او مجالس المديريات هذه كانت (١) حفظ الامن (٢) جباية الاموال الاميرية والضرائب (٣) حراسة الاموال المصادرة . ويلاحظ ان الفرنسيين كانوا يفعلون فى الاقاليم عين ما فعلوه فى القاهرة من حيث تنظيم اداة الحكم : أى

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

يقيمون واجهة مصرية مع احتفاظهم بالسلطة الفعلية المستترة . ويتجلى هذا فى تمسكهم مثلا بتعيين مدير ضرائب مصرى (المباشر) مع تعيين وكيل فرنسى له سلطة المراقبة والاتصال بوزير المالية الفرنسى فى حكومة القاهرة ، بوسليج ، الذى عينه بونابرت مديرا للمالية أو للروزنامة بلغة الجبرتى ، ولم يكن فى واقع الامر الا وزيرا للمالية مقنعا برتبة المدير . كذلك يتجلى هذا فى تمسك الفرنسيين بتعيين حكمدار مصرى فى كل مديرية ، أى اغا يرأس الانكشارية ، مع النص على ضرورة اتصاله بالقومندان الفرنسى . كذلك يتجلى فى اصرارهم على بناء واجهة مصرية فى كل مديرية فى هيئة مجلس المديرية أو ديوانها ليتحمل مسئولية حفظ الامن والنظام مع النص على أن تكون القوة الضاربة التى تحفظ الامن هى القوات الفرنسية ، بدلا من الاكتفاء بالبوليس الوطنى بهذه المهمة وتدعيمه لذلك .

وقد كان هذا تكرارا للاوضاع فى القاهرة ، ففى القاهرة كان مجلس الوزراء المصرى هو الواجهة ، أما السلطة المقنعة فى داخله فكانت القوميسير أو المراقب الفرنسى الذى كان بمثابة ضابط اتصال بين الوزارة وبين بونابرت أو من يقوم مقامه . كذلك راعى الفرنسيون أن يكون محافظ القاهرة (أغات مستحفظان) محمد المسلمانى من تعيين الوزراء المصريين ، وأن يكون وكيل المحافظ (كتخدا مستحفظان) برتلمى الرومى ، من تعيينهم مباشرة . كما راعوا أن يكون حكمدار القاهرة (والى الشرطة) أغا الشعراوى ورؤساء الشرطة (أغوات الانكشارية) من تعيين الوزراء المصريين بينما قومندانات الاقسام أو الاخطاط العشرة فى القاهرة وبولاق ومصر

القديمة من الفرنسيين ، وأن يكون رئيس البوليس النهرى مصريا تابعا للاميرال بيريه

ولكن بالرغم من أن الحكم المصرى كان مجرد واجهة للحكم الفرنسى ، الا أننا لانستطيع أن نتجاهل ثلاث نتائج خطيرة لهذا الوضع الجديد الذى جاءت به الحملة الفرنسية : أولاها أن المصريين قبل مجىء بونابرت لم يكن لهم مكان فى نظام الحكم لا فى الحقيقة ولا فى الظل ، وكانوا يعيشون فى عهد الاتراك والمماليك فى عزلة مطلقة عن سلطات الدولة من حيث هى كائن سياسى ، اى أن الشعب المصرى كله بكافة طبقاته كانمعزولا عزلا سياسيا أيام الاتراك والمماليك ، وقد كان الاعتراف « الشكلى » أو « القانونى » أو « الدستورى » لا بمجرد حقهم فى المشاركة فى حكم البلاد ، بل بأنهم وحدهم أصحاب الحق فى هذا الحكم ، ولا حق لسواهم ، مع عزل من عزلوهم سياسيا قرونا طوالا ، كان هذا بمثابة ثورة كبرى فى نظام الحكم بمصر ، تولدت عنها فيما بعد مختلف تيارات الكفاح الوطنى والدستورى لمباشرة هذه السلطة النظرية الشكلية من مجرد حق قانونى الى واقع فعلى ، أما النتيجة الثانية لهذا الوضع الجديد فهى ان الحكومة المصرية بمختلف أجهزتها فى القاهرة والاقاليم كانت بمثابة تدريبأولى للمصريين علىتقلد السلطة ومسئولياتها فكانت الخطوات الاولى نحو حكم مصرى مائة فى المائة قادر على الاضطلاع بمسئوليات الحكم وتفهم مشاكله ، ولاشك أن هذه الخطوات الاولى التى تم فيها هذا التدريب باحتكاك العقلية المصرية بالعقلية الفرنسية وباطلاع المصريين على فلسفة الحكم الفرنسى وعلى أجهزة الادارة الفرنسية وأساليبها كان أنفع لهم من اى تدريب

كان يمكن أن يتلقوه من فلسفة الحكم التركي أو المملوكي ومن الادارة التركية أو المملوكية ، فقد كانت فرنسا يومئذ فى مقدمة دول العالم فى الفلسفة السياسية والاجتماعية والقانونية ومن أكثرها عصرية فى أساليب الادارة والتنظيم ومن أرسخها قدما فى العلوم والفنون والآداب والتكنولوجيا على حين كانت الامبراطورية العثمانية ومماليكها تعيش فى عزلة العصور الوسطى وجهالتها وقيمها الاقطاعية التى كان لايمكن أن تؤسس عليها دولة حديثة . أما النتيجة الثالثة فهى أن الحكم المصرى استطاع أن يستخلص للمصريين الكثير من مصالحهم الضائعة وأن يحل لهم الكثير من مشكلاتهم المعلقة فى الدوائر التى كانت لاتتعارض أو لاتتداخل مع مصالح الفرنسيين ، ولم يكن للفرنسيين مصلحة خاصة فى تعطيلها أو ابقائها بغير حل ، ولا سيما حيثما كانت مصالح المصريين تحل على حساب الترك والمماليك .

ولا شك أن استئثار الترك والمماليك بالحكم قرونا وحيلولتهم دون تسلل المصريين الى الطبقة الارستقراطية والطبقات العليا عامة قد جعل من قادتهم وزعمائهم وأعيانهم طبقة ألصق بالطبقات الشعبية وأقدر على تفهم مصالحها ومشكلاتها من طبقة الحكام الاتراك أو الحكام المماليك . فاضطلاع المصريين بهذا الحكم الصورى فيما يمس القرارات والاجراءات العليا ولكن الفعلى فيما يمس القرارات والاجراءات الثانوية والجزئية كان خطوة الى الامام ولو فى حدود ضيقة نحو انتفاع الطبقات الشعبية بأجهزة الدولة ونحو مشاركتهم فى تكوين هذه الاجهزة ومراقبتها ، وهى خطوة ما كان يمكن أن تتم فى ظل الامبراطورية العثمانية أو تحت الاقطاعية المملوكية

وما كان يمكن أن تحقق الا بتقلص سلطانهم وتجديد بناء الدولة على أساس الغاء الاقطاع وامرائه وتدعيم الفكرة القومية . وقد كانت من أهم ثمرات هذه الخطوة الاولى ظهور بدايات ثلاث طبقات من أهم طبقات المجتمع المصرى التى لعبت دوراخطيرا فى الكفاح الوطنى والكفاح الدستورى وهى الارستقراطية المصرية والبورجوازية المصرية والبيروقراطية المصرية

والدليل على أن مجلس الوزراء المصرى لم يكن مجرد جهاز لقضاء مصالح الفرنسيين وأنه كان يقوم أيضا بقضاء مصالح المصريين ، ماذكره الجبرتى عن سكرتيره العام ، وهو الشيخ محمد المهدى كان واسع النفوذ داخل الديوان وخارجه ، وأن الفرنسيين « أحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعته ووثقوا بقوله فكان هو المشار اليه فى دولتهم مدة اقامتهم بمصر وعلى يده تقضى عندهم حوائج الناس وقضاياهم ، وكانت أوامره نافذة عند ولاة أعمالهم حتى لقب عندهم وعند الناس بكاتم السر ، ولما رتبوا الديوان كان هو المشار اليه فيه والموظفون فى الديوان من دونه واذا ركب حفوا به ومشوا حوله وبين يديه وفى أيديهم العصى يوسعون له الطريق » وهذا الوصف يجعل من حقنا أن نستنتج أن محمد المهدى كان فى حقيقة الامر أول رئيس وزراء مصرى رغم ان لقبه الرسمى الاول كان سكرتير عام مجلس الوزراء . ومنصب « رئيس الوزراء » كما هو معروف فى تاريخ الدساتير حتى فى البلاد المتقدمة دستوريا لم يكن أول الامر منصبا منصوصا عليه ، ففى انجلترا وفرنسا ذاتهما لم يكن لمجلس الوزراء رئيس حتى نهاية القرن السابع عشر ، ومنذ أوائل القرن الثامن عشر ظهر لقب « الوزير الاول »

Prime Minister أو Premier Ministre لأقرب الوزراء الى التاج ، وأصبح هذا الوزير الاول هو حلقة الوصل بين العرش ومجلس الوزراء ، نتيجة لانقطاع الملك عن حضور جلسات مجلس الوزراء كما حدث منذ عهد جورج الاول ملك انجلترا ، وهو أول من تولى عرش انجلترا من أسرة هانوفر الالمانية ، وكان يجهل اللغة الانجليزية ، فتخلى عن حق الملك فى حضور جلسات مجلس الوزراء فافضى ذلك الى ظهور تقليدين دستوريين خطيرين هما سقوط حق الملك فى حضور جلسات مجلس الوزراء وظهور وزير أول يكون همزة الوصل بين العرش والوزراء . وكلام الجبرتى عن سلطان محمد المهدى يدل على أن رئيس الوزراء المصرى كان نافذ الكلمة ليس بين المصريين فحسب ولكن بين الفرنسيين كذلك ، وأن مصالح المصريين كانت تقضى ومشاكلهم تحل على يده ، حتى ما كان الفرنسيون طرفا فيها . ولكن من الاسراف أن نتصور أن هذه السلطات الواسعة تجاوزت القرارات والاجراءات التي لاتمس مصالح الفرنسيين الاساسية . فهى اذن مباشرة لسلطة الحكم المصرى داخل اطار الحكم الفرنسى

وعندما أعاد الفرنسيون تشكيل مجلس الوزراء أو الديوان على اسس أخرى فى ديسمبر ١٧٩٨ اختير محمد المهدى عضوا فى الديوان فاكتملت له هذه الصفة الدستورية ، صفة « الوزير الاول »

وقد اثار عبد الرحمن الرافعى فى « تاريخ الحركة القومية (الجزء الاول) مسألة من اخطر المسائل فى تنظيم الدولة الحديثة ، وهى مدى ولاية ديوان القاهرة ، وأوضح أن المرسوم البونابرتى بانشاء الديوان يدل على

انه كان مجرد « حكومة للقاهرة » لا حكومة مصرية بالمعنى التام تمتد ولايتها على كل أرجاء مصر . وهذا صحيح من جهة «الاعباء المدنية لمجلس الوزراء ، أو فى حدود اختصاصات وزارات الداخلية والتموين والصحة . ولكنه يغفل أن مرسوم انشاء دواوين الاقاليم قد جعل المباشرين (مديرى الضرائب والاموال المقررة والحراسة على الاموال المصادرة) فى جميع مديريات مصر مسئولين من خلال وكلائهم الفرنسيين أمام وزير المالية بالقاهرة الذى كان يسمى رسميا مدير المالية ويسمى فى الجبرتى الروزنامجى ، وهو مسيو بوسليج ، بل أن هذا المرسوم نفسه اذ ينص على انه من عمل هؤلاء الوكلاء « مراقبة تنفيذ الاوامر التى يصدرها » فى حدود اختصاصاته المالية ، انما يوضح أن الاوامر المتصلة بالمالية العامة كانت تنبع من وزارة المالية فى القاهرة وتصب فى كل مديريات مصر . فوزارة المالية اذن كانت على مستوى الدولة كلها وليست قاصرة على القاهرة وحدها . كذلك يغفل تحليل الرافعى أن مدير البريد الفرنسى (أغا الرسالة فى الجبرتى) ومدير الجمارك (أمين البحرين) ، كان عملهما على مستوى الدولة كلها فادارة البريد هذه ، وهى نواة وزارة المواصلات نظمت مكاتب للبريد فى القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والرحمانية والمنصورة ومنوف والمحلة الكبرى . اما ادارة الجمارك فواضح من اسمها ذاته أن ولايتها كانت تشمل موانى البحر المتوسط والبحر الاحمر . واذا كان الفرنسيون قد احتفظوا بهذه الوزارات الثلاث : المالية والمواصلات والجمارك فى أيدى وزراء فرنسيين لاعتبارهم اياها لازمة للمجهود الحربى فهذا لايغير من الامر شيئا وهو أن هذه الاجهزة كانت ذات

ولاية على البلاد كلها ، وأن التنظيم هو التنظيم بغض النظر عن أشخاص الوزراء ، ان كانوا من الاجانب أم من المصريين . وفى كل كلام عن ظهور الدولة الحديثة فى مصر القائمة على الحكم المركزى من العاصمة ، لا يصح طرح هذه التجارب الاولى فى اقامة حكومة مركزية تحكم البلاد من العاصمة وتمتد ولايتها على كل ارجاء البلاد

ثم انه لاينبغى أن ننسى أن الانتقال فجأة وفى كل شىء من الحكم المملوكى القائم على اللامركزية المطلقة أو مانسميه اليوم الحكم المحلى الى نظام الدولة الحديثة القائم على المركزية المطلقة أو على الاقل المركزية فى كل مايتصل بالشئون العامة التى تمس جميع المواطنين ، لم يكن بالامر الهين ، وأدركنا خطورة هذا التحول الجسيم فى نظام الحكم فى مصر . بل ان أجهزة الامن العام المتبلورة فى اختصاصات حكومة القاهرة ومجالس الاقاليم كانت فى حقيقتها ، رغم واجهاتها المصرية اللامركزية الظاهرة ، اجهزة مركزية بالمعنى الصحيح ، لأن كل خيوطها الاخيرة كانت تتجمع فى نهاية الامر فى أيدى السلطات الفرنسية ، سواء من خلال قومندانات الاخطاط أو الاقسام فى القاهرة أو من خلال تبعية البوليس النهرى للقيادة الفرنسية أو من خلال النص على استعانة مجالس المديريات بالقوات الفرنسية الموزعة فى البلاد لاقرار الامن فى الاقاليم . فالامن العام نفسه كان ، من حيث هو عمليات جزئية لا تمس أمن الدولة أو الاخلال بالنظام العام ، كان لا مركزيا يتولاه أغوات الانكشارية المصريين ، ومن تحت امرتهم من قوات مسلحة من « الاهالى » ، أما من حيث هو عمليات موسعة عسكرية أو شبه عسكرية فقد كان عمليات تتجمع خيوطها دائما عند القواد الفرنسيين ،

وبالتالى فى مكتب القائد العام ، (صارى عسكر) ، بونابرت أو ممثله . والمرسوم البونابرتى بانشاء دواوين الاقاليم يشتمل أيضا على نص ذى قيمة تاريخية كبرى ، وهو تشكيل قوات انكشارية صغيرة مسلحة من الوطنيين ، بعد أن كانت الانكشارية قوامها لقرون وقرون خلت من الجنود الاجنبية المرتزقة التى لا يسمح فيها بمكان للمصريين . وقد كانت هذه هى النواة التى تكون منها البوليس المصرى . وهذا هو المعنى الحقيقى للمادة الثانية من المرسوم البونابرتى بتعيين رئيس الانكشارية فى كل مديرية « ويكون تحت امرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الاهالى ويحافظ بهم على النظام والامن والسكينة » . وهذه أول مرة يسمح للمصريين فيها بحمل السلاح وبالتجمع المسلح فى هيئة قوات او فصائل.

ولم يكن تسليح المصريين أمرا ارتجله الفرنسيون بل كان وفقا لسياسة محددة تتمشى مع نظرتهم العامة القائمة على تحطيم كل تجمع اجنبى غير فرنسى فى البلاد ، وعلى استعداء المصريين على المماليك وعلى كافة العناصر الاجنبية ذات الحقوق التقليدية من غير الاوربيين ببعث روح القومية المصرية فى المصريين . وبالتالى كان طبيعيا ان يلجأ الفرنسيون الى المصريين لملء هذا الفراغ فى قوات الامن المسلحة خشية الاعتماد على فصائل من الانكشارية المملوكية ــ التركية قد تطعنهم من الوراء أو تنقض عليهم فى اية لحظة مواتية

وقد اوضح تاليران وزير خارجية فرنسا وجهة نظر الجمهورية الفرنسية فى امر تسليح المصريين فى تقريره الى حكومة الديركتوار المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٧٩٨ فى

مشروع الحملة على مصر حيث قال فى تقـــدير قوى المقاومة للغزو الفرنسى كما جاء فى الرافعى : « ان أهالى مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد ، وهم عزل لا ســـلاح معهم ، واذا أعطاهم المماليك سلاحا بحجة الدفاع عن البلاد من الغارة الاجنبية فانهم لاشك ســـيحاربون به طائفة المـــاليك أنفسهم ، فليس ثمت خوف من مقـــاومة او وثبة من الأهالى » . ولا شك أن تاليران بنى تقديره هذا على تقارير جواسيس فرنسا وممثليها وتجارها فى مصر . وهو تقدير خاطىء لانه بنى نتائج خاطئة على مقدمات صحيحة . فكره المصريين للمماليك حقيقة مقررة ، ولكن الذى اغفله تاليران هو ان رفض المصريين للمماليك لم يكن يستتبع قبولهم للفرنسيين ، بل لقد اثبتت الحوادث بثورة القاهرة وغيرها ان المصريين كانوا يمقتون الحكم الاجنبى من اى نوع كان ، مملوكيا كان أو تركيـــا أو فرنسيا ، كما اثبتت المقاومة الشعبية المصرية اســـتهانة الفرنســـيين بقدرة المصريين على مقاومة الحكم الاجنبى من اى نوع كان كلما وجدوا ثغرة يمكن أن ينفذوا منها الى الكفاح الوطنى ، وأثبتت سوء فهمهم لنضج المصريين السياسى وسوء تقديرهم لسلامة استجاباتهم الوطنية ، فكانوا أول من اكتووا بنـــار الشعلة الوطنية التى عمـــلوا بأنفسهم على اذكائها كما بين عبد الرحمن الرافعى فى كتابه

٢ ـ الدستور الاول والبرلمان الاول

كما أنشأ بونابرت مجلس الوزراء الاول فى مصر أنشأ أيضا البرلمـان الاول فى مصر . وربما كانت هذه الخطوة الثانية أخطر اثرا وأبلغ دلالة من الخطوة الاولى. فاقامة الغزاة والمستعمرين سلطة تنفيذية محلية لتكون واجهة مقبولة تتحمل مسئوليات الحكم أمام المواطنين ، وتكون فى حقيقة الامر أداة يحركها الاستعمار لتحقيق أغراضه الكبرى ، شيء مألوف فى تاريخ الغزو والاستعمار ، ومن هذه النـاحية نستطيع ان نجمل الثورة البونابرتيـة فى نظام الحكم فى النقط التالية : (١) أنه خلق سـلطة تنفيذية فعالة منظمة على أحدث الطرق العصرية الزمنية التى عرفتها أوروبا وذلك فى الحدود التى مكنته منهـا ظروف البلاد وخدمت مصالح الاستعمار الفرنسى أو لم تتعارض معها ، لتحل محل السلطة التنفيذية التركية ـ المملوكية الضعيفة المفككة المتطاحنة الشرهة اللاهيـة بمصالحها تماما عن اى واجبات نحو الشعب الذى تحكمه (٢) أنه ساعد على ظهور كيان الدولة فى مصر حين سار بنظام الحكم خطوات واضحة نحو اقامة حكومة مركزية مع المحافظة على الحكم المحلى فى الحدود التى لاتتعارض مع الوظائف الاساسـية للحكومة المركزية ، واحل هذا النظام محل الحكومات المملوكية الصغيرة المتعددة المتمتعة

باستقلال حقيقى بعضها عن البعض الآخر داخل اطار من السيادة التركية « الصورية » . (٣) أنه نقل أداة الحكم الى يد المصريين بدلا من المماليك والاتراك وحاول تصفية أية جيوب للسلطة غير فرنسية أو مصرية مستندا الى بعث القومية المصرية فى محاربة منافسيه من المستعمرين . (٤) أنه اقام فلسفة الحكم الجديد على أساس تصفية الاقطاع التركى ـ المملوكى وبذلك مهد لظهور ارستقراطية مصرية وبورجوازية مصرية وبيروقراطية مصرية

أما الخطوة التي اتخذها بونابرت نحو انشاء سلطة تشريعية فى مصر فقد كانت فكرة ثورية أوروبية بغير جذور واضحة أو تقاليد معروفة فى مصر ، فكرة من وحى الثورة الفرنسية ذاتها التي كان بونابرت نفسه أداة من أدواتها حتى هذه المرحلة من تاريخها ، فكرة مستوردة ما كان يمكن أن تنبت فى مصر بهذه السرعة وتتخذ هذه القوالب والاتجاهات الواضحة لولا انهيار الحواجز التركية المملوكية التي كانت تعزل مصر عن تيارات الفكر وصراعات الطبقات فى العالم الخارجي ولولا احتكاك المصريين بالعقلية الاوروبية وبالثقافة الاوروبية وبالتاريخ الاوروبى بصورة من الصور . اما مجرد قيام حكومة مركزية قوية أو سلطة تنفيذية قوية فقد عرفته مصر فى كل عصور مجدها ، فبونابرت اذن لم يأت بجديد فى هذا المضمار ، وانما كل ما فعله أن جدد شباب « الدولة » أو « أدوات الحكم » ليخدم مصالح الاستعمار الفرنسى

اما الجديد الذى أتى به فهو وضعه البذور الاولى للحكم النيابى والتمهيد لظهور الديمقراطية البورجوازية

فى مصر ، وذلك بانشاء أول برلمان مصرى عرف فى أيامه باسم «الديوان العام» . وقد بلور عبد الرحمن الرافعى هذه التجربة الخطيرة بقوله :

« اراد نابليون أن يستنير بآراء أعيان العاصمة والاقاليم فى المسائل التى تفرعت عن النظام الجديد ، ففى ٤ سبتمبر سنة ١٧٩٨ دعاهم الى الاجتماع فى جمعية عامة تمثل أعيان البلاد ليستشيرها فى النظام النهائى للدواوين التى اسسها وفى ادارة الحكومة ووضع نظامها الادارى والمالى والقضائى ، وحدد لانعقاد هذه الجمعية بالقاهرة يوم أول أكتوبر ثم عدل الميعاد الى ٥ أكتوبر ، وسميت هذه الجمعية : الديوان العام ، تمييزا لها عن ديوان القاهرة (١) »

ومن الناحية الشكلية والقانونية والسياسية هناك وثيقتان تكمل كل منهما الاخرى يمكن اعتبارهما أول مشروع دستور عرفته مصر فى تاريخها الحديث ، أما الوثيقة الاولى فهى مرسوم بونابرت الصادر بتعيين العالم مونج والعالم برتوليه وهما من اعضاء المجمع العلمى فى وظيفة قومسيرين فى الديوان العام لحضور الجلسات وعرض مشروعات الحكومة على الاعضاء وهذه الوثيقة تعرف « بفرمان الشروط » وأما الوثيقة الثانية فهى خطبة افتتاح الديوان العام التى قرئت على الأعضاء فى أول اجتماع لهذا المجلس النيابى وهى أشبه شىء بخطبة العرش فى العرف الدستورى وهذا نص مرسوم بونابرت بتعيين مونج وبرتييه قوميسيرين فى الديوان العام :

« ان الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم انى

(١) الرافعى : تاريخ الحركة القومية ١٠١/١

دعوتهم لاستشارتهم وتلقى آرائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية . وما يفكرون فى عمله اذا كان لهم حق الفتح الذى حزناه فى ميدان القتال »

« اطلبوا من الديوان أن يبدى رأيه فى المسائل الاتية :

أولا : ما هو أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان فى المديريات وما هو المرتب الذى يجب تحديده للاعضاء

ثانيا : ما هو النظام الذى يجب وضعه للقضاء المدنى والجنائى

ثالثا : ماهو التشريع الذى يكفل ضبط المواريث ومحو أنواع الشكاوى والاجحاف الموجودة فى النظام الحالى

رابعا : ما هى الاصلاحات والاقتراحات التى يراها الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب

« ويجب أن تفهموا الاعضاء بأننا لا نقصد الا توفير السعادة والرفاهية للبلاد التى تشكو من سوء نظام الضرائب الحالى ، كما تشكو من طريقة تحصيلها ، وعليكم أن تضعوا للديوان نظامه الداخلى كما يأتى : أن ينتخب الاعضاء رئيسا له ، ونائب رئيس ، وسكرتيرين مترجمين اثنين ، وثلاثة مراقبين ، وأن يكون ذلك بطريقة الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب ، وعليكم ان تتتبعوا المناقشات وتدونوا اسماء الاعضاء الذين يمتازون عن زملائهم فى الديوان سواء بنفوذهم أو بكفايتهم »

هذا المرسوم يحدد بجلاء اختصاصات هذا البرلمان الاول أو « شروط » تأسيسه كما كانوا يسمونها يومئذ . وأوضح منه أن هذا البرلمان كان أشبه شيء بجمعية تأسيسية ذات طابع تشريعى وفى هذا المرسوم نقل بونابرت ، شكليا على الاقل ، سلطة التشريع ووضع نظام الحكم من السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية

كان « فرمان الشروط » بمثابة أول دستور أو ميثاق (شرطة)عرفته البلاد . ورغم أن هذه الشرطة ، او هذا الدستور ، كان تصريحا من جانب واحد ، هو جانب بونابرت ، الا انه تضمن فكرة قيام وثيقة مكتوبة تحدد « نظام الحكم » بين الحاكم والمحكوم لاول مرة في بلاد لم تعرف الا الحكم الشخصى طوال قرون الترك والمماليك . ولم يكن هذا الميثاق « عقدا اجتماعيا » بالمعنى المألوف فى الفلسفة الروسوية ، ولكنه كان عقدا من نوع ما ، عقدا قانونيا فيه لون من الارتباط من جانب الحاكم بمبادىء الحكم وأصوله أيا كانت هذه المبادىء والاصول ليكتسب حكمه الشرعية اللازمة ، وهى بغير شك خطوة متقدمة على فلسفة شرعية القوة المجردة ، أو فلسفة « القوة حق » التى لم تعرف مصر غيرها طوال العصر التركى — المملوكى . وقد ذكر الجبرتى باختصار موضوع هذا المرسوم فقال عن أول اجتماع للديوان العام : « ولما تكامل الجمع شرع القاضى ملطى فى قراءة المنشور ، وتعداد ما به من الشروط مسطور ، وذكر من ذلك أشياء منها أمر المحاكم والقضايا الشرعية وحجج العقارات وأمر المواريث وتناقشوا فى ذلك حصة من الزمن . وكتب هذه الاربعة أشياء أرباب ديوان الخاصة يدبرون رأيهم فى ذلك وينظرون المناسب والاحسن وما فيه الراحة لهم وللرعية ثم يعرضون ما دبروه يوم الخميس » . وواضح من كل هذا أن الديوان أنشىء ليكون مجلس شورى ، أو مجلسا استشاريا لبونابرت خاضعا طبعا للسلطة التنفيذية العليا ممثلة فى بونابرت ووظيفته ان لم يكن سن القوانين ، فعلى الاقل دراستها ومناقشتها فى حدود الاطار العام وهو « توفير السعادة والرفاهية للبلاد التى تشكو من سوء نظام الضرائب الحالى

كما تشكو من طريقة تحصيلها » . وقد كان اشراك نواب المصريين فى مناقشة السياسة الضريبية (بعد أن كانت هذه السياسة من اختصاص الولاة الاتراك والحكام والمماليك وحدهم) على الاقل من الناحية النظرية ثورة حقيقية فى فلسفة الحكم . واذا كان الفرنسيون قد تنكروا لها عمليا

فهذا لا يغير من الواقع شيئا وهو أن مبدأ جديدا فى أصول الحكم ، وهو اشراك نواب الشعب فى سن القوانين ومناقشة السياسة الضريبية ، قد دخل فى لغة الحكم المصرى ، ولم يبق الا أن يؤتى تدريب المصريين على حكم الشورى ثماره ، وهذه قصة الكفاح الدستورى فى تاريخ مصر الحديث

وقد كان موعد انعقاد أول برلمان مصرى فى يوم السبت ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ بمقر الديوان العام بدار محكمة القضايا ببيت مرزوق بك بحارة عابدين ، ولكن الاجتماع لم يتم فى هذا المكان ، وانما تم فى دار ديوان القاهرة وهو بيت قائد أغا بالازبكية ، وحضره مونج وبرتوليه مندوبين عن بونابرت لافتتاح الديوان ولعرض مشروعات الحكومة

وفى الجلسة الاولى تلا القاضى ملطى رئيس محكمة القضايا « فرمان الشروط » وعهد مونج كبير المندوبين الى الترجمان بقراءة خطبة الافتتاح من ترجمتها العربية على الاعضاء

ويلاحظ أن تلاوة « فرمان الشروط » فى أول جلسة عقدها البرلمان المصرى كان بمثابة « اعلان » لدستور البلاد وفيه معنى ارتباط الحاكم أمام نواب الشعب بأصول الحكم أو فيه معنى « الميثاق » . أما خطبة الافتتاح ، أو خطبة العرش فهى كما بين الرافعى تشيد بأمجاد مصر الغابرة ، وتؤكد فكرة القومية المصرية التى رأينا أن الفرنسيين ركزوا على ايقاظها فى نفوس المصريين ليؤلبوهم

على الامبراطورية التركية وليسلخوا مصر من الجامعة الاسلامية التى كان مركزها استانبول • وفى خطبة العرش اعلن مونج نيابة عن بونابرت « سياسة الحكومة » وهى تدور حول فكرة انعاش اقتصاد البلاد بانعاش مصر كمركز تجارى وحول فكرة رفع الظلم عن الضعفاء • ولكن الرافعى لم يلاحظ ما انطوى عليه خطاب الافتتاح من لهجة جافة لا تخلو من الوعيد الخفى ، فهو اذ يقول بعد بيان حسن نوايا الفرنسيين نحو مصر « فالمناسب من اهلها ترك الشغب واخلاص المودة » ، انما يوحي هذا القول بأن هناك اشارة الى حركات مقاومة فعلية للحكم الفرنسى قام بها المصريون قبل اعلان هذا الخطاب ، كما أن فيه تحميلا ضمنيا للنواب للمسئولية عن حفظ الامن السياسى فى البلاد • والخطاب يؤكد الصفة الاستشارية البحت للديوان العام بما جعله بمثابة غرفة مشورة لبونابرت • والجديد فى هذا الخطاب هو حملته على الحكم التركى ، بعد أن كان بونابرت فى بياناته الاولى يجاهر بعداء المماليك وحدهم ويصرح بأنه يعمل فى حدود الصداقة التركية الفرنسية ، وهو النتيجة الطبيعية لاعلان تركيا الحرب على بونابرت بالتحالف مع انجلترا وروسيا

أما تكوين الديوان العام فقد كان فى صورته التأسيسية الاولى مؤلفا من ١٨٠ عضوا وقد روعى فى اختيار هؤلاء المندوبين ان يكونوا من :

«الاشخاص الذين لهم نفوذ بين الاهالى ومن الذين امتازوا بمركزهم العلمي وكفايتهم وطريقة استقبالهم للفرنسيين» بحسب ما جاء فى مراسلات نابليون • أما طريقة اختياره هذه للمندوبين فليس لدينا بيان بها ان كانت مجرد تعيينات فرنسية أم أن عنصر الانتخاب المحلى قد دخل

فيها ولو فى حدود البيعة

ولكن من المبادىء الهامة التى دخلت البلاد فيما يبدو لاول مرة ، على الاقل فى العصور الحديثة ، مبدأ التصويت السرى داخل الديوان العام نفسه فقد ذكر الجبرتى وصفا لاول انتخاب أجرى فيه لاختيار رئيس الديوان ، قال :

« قال الترجمان : نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصا منكم يكون كبيرا ورئيسا عليكم ممتثلين أمره واشارته ، فقال بعض الحاضرين : « الشيخ الشرقاوى » فقالوا نونو وانما ذلك يكون بالقرعة فعملوا قرعة بأوراق فطلع الاكثر على الشيخ الشرقاوى ، فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس . فما تم هذا الامر حتى زالت الشمس فأذنوا لهم فى الذهاب »

وهذه الرواية التى تبدو مجرد نادرة طريفة تنطوى على مبدأ ديمقراطى بالغ الاهمية وهو سرية التصويت

وقد ألف بونابرت لجنة برئاسته وعضوية سوسى مدير مهمات الجيش وبوسليج مدير الشئون المالية والمعلم جرجس الجوهرى كبير المباشرين الذى كان كبير المباشرين فى عهد المماليك ، وكانت هذه اللجنة تجتمع يوميا وتنظر فيما يتداول فيه الديوان العام وتتخذ فيه القرارات المناسبة

فلننظر الان كيف مارس الديوان العام اختصاصاته كجمعية تأسيسية قيل لها أن وظيفتك هى اقتراح نظام الحكم فى المديريات واقتراح نظام القضاء المدنى والجنائى واقتراح قوانين المواريث وقوانين الملكية والضرائب

جاء فى دى لاجونكيير أن الديوان العام رأى أن يكون فى كل مديرية مجلسان أو ثلاثة او اربعة « دواوين »

موزعة على البنادر الهامة ، ويوفد كل منها ثلاثة مندوبين لتمثيله فى الديوان العام بالقاهرة ، أما الثغور الهامة وهى الاسكندرية ودمياط ورشيد فيؤلف ديوان كل منها من ١٢ عضوا الى ١٥ عضوا . ومعنى هذه التوصيات بالغ الخطورة ، وهو أن أول جمعية تأسيسية عقدت فى مصر أوصت أولا بنظام متقدم فى الحكم المحلى بين مجلسين وأربعة مجالس فى كل مديرية ، مما كان سينقل الفكرة النيابية الى اعماق البلاد وبثها فى كل ارجائها ، وثانيا بأن يكون الديوان الغام أو برلمان القاهرة مكونا من أعضاء يتراوح عددهم بين ١٨٠ عضوا (ان كان لكل مديرية ثلاثة دواوين) و ٢٣٧ عضوا « ان كان لكل مديرية اربعة دواوين » (على أساس ١٦ مديرية فى القطر) عدا ممثلى القاهرة فى الحالين وقد كانوا أصلا ٢٧ عضوا

ولا شك أن بونابرت حين عرض عليه مشروع نظام الحكم هذا رأى ما فيه من خطر عليه ، لان معناه قيام مجلس نيابى دائم فى القاهرة كثير الاعضاء يمكنه لكثرة أعضائه أن يكون شوكة فى جنب الحكم الفرنسى ، ولان معناه تكوين قيادات مصرية منظمة فى داخلية البلاد مبثوثة فى كل البنادر الهامة يمكن لها أن تقود الشعب فى معركته ضد الاستعمار وفى كفاحه من أجل مزيد من الديمقراطية . فالتعديلات التى أدخلها بونابرت على مشروع نظام الحكم المقترح تدل على تخوفه من ظهور هذه الالة البرلمانية بأجهزتها الديمقراطية الكثيرة فى البلاد فقد قرر بونابرت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ أن يكون الديوان العام أو برلمان القاهرة مكونا من ٢٥ عضوا فقط ، لاشك لتسهل السيطرة عليه بسبب صغر حجمه ، كما قرر ان يكون من هؤلاء ٩ اعضاء يمثلون

القاهرة وعضو واحد فقط عن كل مديرية من مديريات القطر وعددها ١٦ مديرية ، واختصاص القاهرة بتسعة ممثلين مقابل ١٦ ممثلا لبقية بلاد القطر يدل دلالة واضحة على تخوف بونابرت من تبلور القيادات المنظمة المسئولة فى ريف مصر بعيدا عن سلطان الحكومة المركزية ، على اساس ان ممثلى القاهرة التسعة بحكم دخولهم فى نطاق السلطة المركزية تسهل مراقبتهم وربما التأثير فيهم بحيث لا يشكلون خطرا على الحكم الفرنسى فى مصر . وغير واضح ان كان بونابرت قد جعل نسبة التمثيل فى الديوان العام ٩ للقاهرة مقابل ١٦ للاقاليم رشوة للقاهرة بسبب تململها من حكمه او تحطيما للاقاليم لتفشى النزعات الاستقلالية بين ممثليها . وكانت اللمسة الاخيرة التى وضعها بونابرت لشل الديوان العام هى قراره بأن هذا البرلمان الصغير يجتمع كلما دعاه القائد العام الى الاجتماع ولم يكتف بونابرت بأن جعل اعضاء الديوان ٢٥ عضوا ، ثلثهم من العلماء وثلثهم من مشايخ البلاد وثلثهم من التجار ، لايجتمعون الا بدعوة من القائد العام بل قرر ان يختار اعضاء الديوان العام من بينهم تسعة اعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصى الذى يجتمع باستمرار فى القاهرة . اما بالنسبة لدواوين المديريات أو مجالسها فقد قرر بونابرت أن يكون فى كل مديرية ديوان من تسعة اشخاص تنتخبهم جمعية عمومية مؤلفة فى كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وكبار التجار والصناع . وهؤلاء يعينهم قومندان المديرية . كذلك قرر بونابرت ان يكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات وأن يكون لكل ديوان الولاية فى دائرته على القضاء ومشايخ البلاد .

ولم يعمـــل بهذه التعديلات فلم يجتمـــع الديوان الخصوصي نظرا لقيام ثورة القاهرة ، ثم اجرى بونابرت تعديلات أخرى بعد اعادة الديوان فى ديسمبر ١٧٩٨ . وواضح من التعديلات الاولى اتجاه بونابرت الى حصر عدد العناصر القيادية سواء فى القاهرة أو فى الاقاليم ، واحاطتها ما امكن بكل ما ييسر سيطرة السلطات الفرنسية عليها ، كتعيين اعضاء الجمعيات العمومية بمعرفة قومندان كل مديرية

أما بالنسبة لبقية المسائل المعروضة على الديوان العام فى صورته التأسيسية فقد رأى فيها الديوان الابقاء على النظام القضائى على حاله مع تحديد رســوم التقاضى . وفى تشريعات المواريث اطلع اعضاء الديوان على نظـــام الفرنسيين من التوريث ولكنهم تمسكوا بحكم الشرع فى توريث الذكور والاناث ، والاعضاء الاقباط كالاعضاء المسلمين على حد سواء كما يقول الجبرتى فأقرهم بونابرت على ذلك. وكان بونابرت قد أدخل فى البلاد نظام الشهر العقارى (باسم مصلحة التسجيلات وادارة اموال الحـــكومة يومئذ)

لتسجيل كافة مستندات الملكية من أى نوع كانت مقـــابل رسوم قدرها ٢ ٪ وجعل التسجيل واجبا وذا أثر رجعى مع مصادرة مالا يتم تسجيله لصالح الجمهورية فاحتج أعضاء الديوان العام على هذا النظام ورأوا فيه ضريبة مقنعة وطالبوا بالاكتفاء بفرض ضريبة على العقارات نفسها

فأخذ بونابرت بوجهة نظرهم بناء على نصـيحة بوسيلج مدير الشئون المالية الذى أحس باستحالة تطبيق نظام الشهر العقارى على الماضى بسبب عدم توافر مستندات الملكية فى كثير من الاحوال . وهـكذا اصـــدر بونابرت مرسوما بتاريخ ١٦ اكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة

فقط وبتحديد الرسوم عن الشهادات الحكومية ، وبتحديد وعاء تصاعدى للضريبة العقارية على اساس تقسيم الاملاك الى ثلاث درجات والبيوت الى اربع درجات . وفى الجبرتى بيان بهذه الضرائب مختلف يتجاوز بيانها المنشور فى الجريدة الرسمية « لوكوريه دى ليجبت » . وكان واضحا ان الديوان العام غير راض عن هذه الضرائب ، ولكنه فوجىء بالمرسوم الجديد الذى صدر اثناء انعقاده ولم يستطع له ردا . وانفض الديوان العام فى ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ دون أن يتمكن من تخفيف هذه الضرائب وقد ذكر الجبرتى ومن بعده الرافعى وغيرهما من المؤرخين أن فداحة هذه الضرائب وما سبقها من قروض اجبارية فرضها الفرنسيون على المصريين الى جانب جهود الاتراك والمماليك فى تأليب المصريين على بونابرت كانت من الأسباب المباشرة التى أدت الى ثورة القاهرة ، ولا سيما وأن أصحاب الدكاكين والقهاوى لم يألفوا دفع ضريبة عقارية ايام المماليك . وقد اخذ الرافعى بوجهة نظر الجبرتى ومعاصريه الذين رأوا فى تطبيق نظام الشهر العقارى والرسوم الحكومية وسيلة للتحايل على جمع الاموال ، ولكنه فى اعتقادى أغفل أن نظام توثيق العقود جزء لا يتجزأ من بناء الدولة البورجوازية الحديثة، وأنه كان ضرورة لا مناص منها فى انتقال المجتمع من صورته الاقطاعية الى صورته الرأسمالية

فلما انطلقت شرارة الثورة من الازهر فى ٢١ اكتوبر واندلع اوارها خلال الايام الثلاثة المجيدة ، عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام . وكان أعضاء الديوان فى حرج شديد قبل الثورة بين الشعب والفرنسيين لعجزهم عن اقناع الفرنسيين بالاستجابة لمطالب المصريين ، وقد بلغ

هذا الحرج قمته ابان الثورة لفشل وساطتهم أن يكف الفرنسيون عن ضرب المدينة وأن يكف المصريون عن الجهاد الوطني . وبضغط بونابرت أصدر كبار العلماء من أعضاء الديوان نداءين الى الشعب المصرى يدعوان لتهدئة الخواطر ، الاول بتاريخ ٢٤ اكتوبر والثانى بعده بأيام ، وفى النداء الثانى كما ورد فى الجبرتى اتهام صريح للمماليك ولا سيما ابراهيم بك ومراد بك باثارة الفتنة فى البلاد وعود الى نغمة صداقة فرنسا لسلطان تركيا خليفة المسلمين ، من باب التهدئة للعواطف الدينية . ومن رأى الرافعي أن الشيخ محمد المهدى سكرتير الديوان هو المسئول الاول عن صياغة هذه البيانات .

وهكذا ظل الديوان العام معطلا نحو شهرين حتى أعاده بونابرت فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ غالبا كجزء من سياسة التهدئة وتقربا الى المصريين ، وربما أيضا بسبب ارتباك الحالة الادارية .

وقد أدخل بونابرت التعديلات الاتية على نظام الحكم النيابى :

(١) يتكون الديوان الجديد من هيئتين :

أ ـ الديوان العمومى الذى يسميه بونابرت الديوان الكبير

ب ـ الديوان الخصوصى ، بلغة الجبرتى ، بالفرنسية الديوان الدائم ، ويسميه الجبرتى أحيانا الديوان الديمومى ، ربما بمعنى الدائم .

(٢) يتألف الديوان العمومى من ٦٠ عضوا معينا من أعيان المصريين وممثلى طبقاتهم المختلفة ، تعينهم السلطة الفرنسية . وينتخب الأعضاء بالاغلبية رئيس الديوان واثنين من السكرتيرين ويجتمع الديوان العمومى بدعوة

من حاكم القاهرة ، وحددت جلسة الافتتـــاح فى ٢٧ ديسمبر ١٧٩٨ على أن يستمر انعقـــاده ثلاثة ايام ثم ينفض ، وبعد ذلك لا ينعقد الا بدعوة من حاكم القاهرة

وقد عين للديوان العمومى قوميسيران احدهما فرنسى هو مسيو جلوتييه والاخر مصرى وهو الامير ذو الفقار وكيل « كتخدا » بونابرت وقد تألف الديوان العمومى على الوجه الاتي : ١٤ عضوا من العلماء والمشايخ ، و ٢٦ من التجار والصناع و ١١ من العسكريين و ٢ من مشايخ الاخطاط و ٤ من الاقباط و ٣ من الأجانب « المجموع ٦٠ » وانعقد فعلا فى التاريخ المحدد لانعقـــاده . ويلاحظ ان الديوان العمومى لم يكن ممثلا الا لسكان القاهرة ، وفى الامر الذى أصدره بونابرت فى ٢٨ يونيـــو ١٨٩٩ الى القومسير الفرنسي مايدل صراحة على حرص بونابرت على أن يكون هذا المجلس ممثلا لكافة طبقات السكان فى القاهرة لمواجهة الراى العام . فقد جاء فى هذا الامر انه يريد فى حالة وجود مراكز شاغرة فى الديوان الكبير « يتـــألف الديوان من هيئة تكون ممثلة تمام التمثيـــل لســـكان القاهرة بحيث اذا خاطبت الحكومة الديوان تتحقق انها تواجه فيه الرأى العام »

(٣) ينتخب أعضاء الديوان العمومى بالاغلبية من بينهم ١٤ عضوا يتألف منهم « الديوان الخصوصى » ، على أن يصدق القائد العام على هذا الانتخاب . ويجتمع الديوان الخصوصى يوميا « للنظر فى مصالح الناس وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصـــالح الجمهورية الفرنسية » . وقد ذكر الرافعى (ج ٢ / ص ١٨) أن عبارة « مراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية وردت فى الأصل الفرنسى ولم ترد فى بيان الجبرتى ، وربما مرد ذلك

الى وجود صيغتين صيغة رسمية فرنسية وصيغة عربية روعى فيها الا تخدش شعور المصريين . كذلك نص مرسوم التأسيس على أن ينتخب أعضاء الديوان الخصوصى من بينهم رئيسا وسكرتيرا وان يعينوا المترجمين اللازمين لاعمال الديوان من غير أعضائه ومحضرا وشاويش ومقدما وعشرة قواصين او حجاب . كما حدد لاعضاء الديوان الخصوصى وموظفيه مرتبات شهرية ثابتة هى ١٠٠ ريال للرئيس و ٨٠ لكل عضو و ٢٥ لكل مترجم ، وحدد ٦٠ بارة يوميا للمحضر و ٤٠ للمقدم و ١٥ بارة للحاجب .

وقد كان أعضاء الديوان الخصوصى هم : من العلماء : الشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ محمد المهدى والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ خليل البكرى والشيخ سليمان الفيومى . ومن التجار السيد احمد المحروقى والسيد احمد محرم . ومن الاقباط المعلم لطف الله المصرى والمعلم ابراهيم جر العايط . ومن السوريين يوسف فرحات وميخائيل كحيل . ومن الاوربيين المسيو كاف والمسيو بودوف والمسيو فولمار ، وانتخب الديوان الشيخ الشرقاوى رئيسا والشيخ المهدى سكرتيرا له . وقد كان الديوان الخصوصى يجمع بالفعل يوميا لتصريف شئون البلاد أو بلغة ذلك العهد « لاجل قضاء حوائج الرعايا » . وقد أصدر بيانا للشعب فى ٢٨ يناير ١٨٩٩ يحث على الهدوء ويعلن ان بونابرت قد أصدر العفو الشامل عن الثوار ويشيد بحبه للمصريين وبعدله الذى جعله يأمر باعدام اثنين من جنوده لاقتحامهما بيت الشيخ محمد الجوهرى ووعد برفع الظلم ونوه بمشروع بونابرت بفتح الخليج الموصل من النيل الى بحر السويس » (يقصد حفر قناة السويس) ، وغير ذلك من المشروعات والاصلاحات

ويعد هذا التعديل فى نظام الحكم النيابى الذى صدر به مرسوم ٢١ ديسمبر انتصارا ديمقراطيا محققا للشعب المصرى الذى جعل بونابرت يلتقى بالديوان العام فى صورته التأسيسية فى منتصف الطريق . فبعد ان رفض بونابرت فكرة المجلس النيابى الموسع الذى اقترحه عليه الديوان العام وأعلن تحديد عدد أعضاء الديوان العام بخمسة وعشرين عضوا ينتخب من بينهم ٩ أعضاء ليتكون منهم الديوان الخاص ، تراجع ووافق على تأسيس مجلس وسط هو « الديوان العمومى » قوامه ٦٠ عضوا من القاهرة وحدها ينتخب من بينهم ١٤ عضوا يتألف منهم « الديوان الخصوصى » أو الديوان الدائم . وقد ذهب الرافعى فى الجزء الثانى من تاريخ الحركة القومية الى أن هذا الديوان الخصوصى مجلس نيابى ، وحقيقة الامر بحسب العرف الدستورى المألوف انه مجلس وزراء بالمعنى الكامل نابع من البرلمان ، ولكن نظرا لعدم وجود حزب أغلبية فى البرلمان ، وهو « الديوان العمومى » يختار الوزراء من بين نواب الاغلبية فقد اشترك البرلمان كله فى اختيار الوزارة او اعضاء السلطة التنفيذية بتصديق بونابرت الذى ظهر فى هذا النظام فى مظهر رئيس الدولة الذى يصدر مرسوم تشكيل الوزارة وله حق الفيتو على الوزراء كما فى كثير من الدساتير . كذلك كان انتصارا ديمقراطيا عدول بونابرت عن الاحتفاظ للقائد العام بحق دعوة البرلمان للانعقاد ونقل هذا الاختصاص الى حاكم القاهرة ،كما كان انتصارا ديمقراطيا عدول بونابرت عن مبدأ تعيين اثنين من القوميسيرين من الفرنسيين فى البرلمان وقبوله ان يكون احد القوميسيرين فرنسيا والاخر مصريا ، رغم أن هذا الاخر كان وكيله .

كذلك يلاحظ فى تشكيل مجلس الوزراء أو « الديوان الخصوصى » انه رغم اشتراك الاجانب فى عضويته ، لا ينص رسميا على اية صفة خاصة لاحدهم كما كانت الحال فى أول مجلس وزراء مصرى شكله بونابرت وهو « ديوان القاهرة » الذى كان له مراقب فرنسى يوافى القائد العام يوميا بجدول اعمال هذا المجلس وبمداولاته وبما يتخذ فيه من قرارات . وبهذا أصبح الشيخ الشرقاوى، رئيس الوزراء ، هو حلقة الوصل الطبيعية بين مجلس الوزراء وصارى عسكر .

بهذا المعنى نستطيع أن نقول فى اطمئنان ان ثورة القاهرة الاولى قد أسفرت عن انتصارات ديمقراطية محققة ، واذا امكن ان نسمى مرسوم ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بتأسيس « الديوان العمومى » والديوان الخصوصى » أو البرلمان ومجلس الوزراء دستور ٢١ ديسمبر سنة ١٧٩٨ استطعنا أن نقول ان ثورة ١٧٩٨ على بونابرت اسفرت عن دستور سنة ١٧٩٨ بمثل ما أسفرت ثورة ١٩١٩ عن دستور سنة ١٩٢٣ ، مع الاختلاف طبعا فى الظروف وفى أبعاد الفكرة الديمقراطية ، وبمثل ما أسفرت ثورة ١٨٨٢ عن دستور ١٨٨٢ المجهض

وتعاقبت الاحداث وعاد بونابرت الى فرنسا بعد فشل حملته على عكا وولى كليبر مكانه . وتزعزع مركز الفرنسيين ودخل الجيش التركى القاهرة فشبت ثورة القاهرة الثانية من ٢٠ مارس الى ٢١ ابريل سنة ١٨٠٠ فى عهد كليبر ، وكانت الثورة بقيادة السيد عمر مكرم نقيب الاشراف والسيد احمد المحروقى كبير التجار والشيخ الجوهرى ابن الشيخ محمد الجوهرى ، وكانت قيادتها العليا بيد القواد الاتراك والمماليك من امثال

ناصف باشا ونصوح باشا وابراهيم بك . وانتهى الامر بتسليم الترك والمماليك واخماد الثورة بعد شدائد عظيمة وفي الجبرتي والرافعي انها كانت ثورة غوغاء وحرافيش داخلتها العناصر التركية اكثر منها ثورة وطنية صرفا ، واتهم الثوار قادتهم الساعين بالصلح بينهم وبين كليبر بالخيانة والارتشاء من الفرنسيين كالشرقاوى والمهدى والسرسى والفيومى وغيرهم ، وهاجموا الشيخ خليل البكرى وجاء في الجبرتى ان الشيخ السادات خشي سطوة العامة فتطرف تطرفهم وهو في حيرة . وقد كان للعنت الفظيع الذي لقيه الشيخ السادات على يد كليبر بعد اخماد ثورة القاهرة الثانية أسوأ الاثر في نفوس علماء الازهر والمصريين عامة . وادى مقتل كليبر الى زيادة التوتر ووافق عبد الله مينو خليفة كليبر على اقفال الازهر بناء على طلب الشرقاوى والمهدى والصاوى بسبب انتهاكه بحجة التفتيش على السلاح وخشية ان يدس فيه عملاء فرنسا مايمكن أن يتذرع به الفرنسيون لينزلوا به الدمار ، وبقى الازهر مغلقا حتى شرع الفرنسيون في الجلاء عن مصر

اما الديوان الخصوصي او مجلس الوزراء ، فقد اجريت عليه بعض التعديلات من حيث العضوية في عهد كليبر ، فكان مؤلفا من ١٨٠٠ من المشايخ : الشرقاوى (رئيسا) والمهدى (سكرتيرا) ومصطفى الصاوى وخليل البكرى وسليمان الفيومى واحمد المحروقى وعلى كتخدا المجدلى ويوسف باشجاويش ولطف الله المصرى ويوسف فرحات وجبران سكروج وفضل الله الشامى وبودوف وفولمار. وبقى عدد الوزراء كما كان وهو ١٤ وزيرا بالاضافة الى جلوتييه القومسير الفرنسي وذوالفقار القومسير المصرى.

وبعد سقوط العريش فى يد الترك تم توقيع معاهدة العريش فى ٢٤ يناير ١٨٠٠ على أساس جلاء الفرنسيين عن مصر . وأفضت معاهدة العريش الى ايقاف انعقاد الديوان ، على أساس أن هذه المعاهدة انهت الحكم الفرنسى فى مصر وردتها الى السيادة العثمانية ومن فى ركابها من المماليك . وتوغل الترك بناء على هذه المعاهدة في البلاد ليتسلموها حتى بلغوا مشارف القاهرة ومنهم من تسلل فعلا الى القاهرة . فلما نقض الانجليز معاهدة العريش ادرك كليبر انها كانت خدعة لحصر قواته وأسرها فاستعد للقتال وناجز الجيش التركى وهزمه فى وقعة عين شمس فى ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ واضطره الى الانسحاب حتى حدود فلسطين . وفي معركة عين شمس انفصلت كتيبة تركية ودخلت القاهرة بقيادة نصوح باشا كما تسلل ناصف باشا الى القاهرة فى حشد من رجاله وبتوقيت محكم اندلعت ثورة القاهرة الثانية ومعركة عين شمس لاتزال دائرة وظاهرتها القوات التركية المبثوثة فيها . وبالرغم من استتباب الامر للفرنسيين بعد اخماد ثورة القاهرة لم يفكر كليبر فى اعادة الديوان المعطل . وقد ذكر الجنرال رنييه ان كليبر اشترط لاعادة الديوان ان تدفع القاهرة الغرامة المفروضة عليها

فلما خلف عبد الله مينو كليبر اعاد تنظيم الديوان فى اكتوبر سنة ١٨٠٠ من باب التقرب للمصريين . فكأن الديوان ظل معطلا من معاهدة العريش فى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ حتى اكتوبر سنة ١٨٠٠ ، أى نحو تسعة شهور .

ولكن مينو اكتفى بمجلس واحد بدلا من مجلسين ، فألغى الديوان العمومى واقام الديوان الخصوصى فقط واختزل عضويته من ١٤ الى ٩ أعضاء هم المشايخ : الشرقاوى

(رئيسا) والمهدى (سكرتيرا) والفيومى ومحمد الامير ومصطفى الصاوى وعبد الرحمن الجبرتى (المؤرخ) وعلى الحمامى (نسيب مينو) وخليل البكرى وموسى السرسى . وجعل اختصاصه الى جانب مشورة الحكومة أشبه شيء بمحكمة الاستئناف . وظل الديوان ينعقد حتى اضطرب امر الفرنسيين فى مصر اضطرابا نهائيا . وتتميز فترة حكمهم الاخيرة باعتقال اكثر أعضاء الديوان ، فاعتقلوا الشرقاوى والمهدى والصاوى والفيومى فى القلعة مع السادات ، وكلفوا الباقين وهم البكرى والامير والسرسى والجبرتى بالاستمرار فى عقد الديوان لتصريف الامور ثم أفرجوا عن الفيومى واعتقلوا محمد الامير لاعتقادهم أن ابنه انضم الى الترك . ثم أفرجوا عن الصاوى لمرضه . وقد انتهى الديوان بانتهاء دولة الفرنسيين فى مصر

هذا تاريخ عام لاول تجربة فى الحكم النيابى عرفتها مصر جاءت بدخول الفرنسيين وانتهت بخروجهم . وقد اقترن ميلاد النظام النيابى فى مصر برغبة الاستعمار فى اقامة واجهة من الحكم المصرى يؤلبونها من ناحية على الترك والمماليك ويستخدمونها من ناحية اخرى كحلقة وصل بين سلطة الاحتلال وبين الشعب . وقد عرف الديوان ايام سطوة وأيام ضمور . وكان بونابرت بالذات رغم تخوفه منه الذى بدا قبل ثورة القاهرة الاولى فى اختزال عدد اعضائه وتعليق اجتماعاته بارادة القائد العام ينظر اليه من زاوية سياسية فيرى فى قيام هيئة من نواب الشعب المصرى الى جواره وسيلة من وسائل الاستقرار السياسى رغم أن قيام هذه الهيئة كان ينتقص من سيادة الفرنسيين التامة على البلاد . ومما ذكره

الرافعي في تصوير موقف بونابرت قـــوله : « واوصى نابليون الجنرال دوجا قبل سفره (في حملة سوريا) ان لا يألو اعضاء الديوان اجلالا واحتراما لما لهم من النفوذ في نفوس الشعب ، وكلفه في حالة حدوث اضطرابات في القاهرة أن يستعين بأعضاء الديوانين الخصـــوصي والعمومي وان يضع فيهم ثقته ويكل اليهم تهدئة الخواطر والا يدع اتخاذ الاحتياطات العسكرية في المدينـــة ، وأوصاه في رسالته ان لايلجأ الى ضرب المدينة بالمدافـع الا في حالة الضرورة القصوى » . (ج ٢/ص ص ٢٧ — ٢٨) . ومقابل هذا الاعتماد على زعمـــاء المصريين في اشاعة الاستقرار تحت الاحتلال الفرنسي ، كان لابد للفرنسيين ان ينزلوا عن كثير من سلطاتهم سواء للبرلمان المصري أو لمجلس الوزراء المصري . ولم يكن الجنرال دوجا وحده نائب بونابرت العسكري في القاهرة والوجه البحري يظهر هذا الاحترام لزعماء المصريين ، بل شاركه في ذلك بوسليج مدير الشئون الماليـــة ونائب بونابرت الاداري اثناء غيابه في سوريا

ولم ينج اعضاء الديوان طبعا بسبب اشتراكهم في اشاعة الاستقرار في البلاد من اتهام عناصر المقـــاومة الوطنية اياهم بممالأة الاحتلال الفرنسي وبيع البـــــلاد للمستعمر مقابل ما أصابوا من منافع وامتيازات خاصة . والحكم النهائي — ان كان هناك حكم نهائي — على هـــذه الواجهة من الحكم المصري تحت الاحتلال الفرنسي ليس أمرا يسيرا فوجهتا النظر قائمتان جنبـــا الى جنب ، ولاسيما في بلد كانت محنته أن يختار بين الاحتـــلال الفرنسي والاحتلال التركي ، أو بين سكيلا وخاربديس كما تقول الاساطير ، ان وقع من المقلاة سقط في النار . وقد

كان هذا مأزق الاختيار الذى مزق الفكر المصرى والوجدان المصرى أكثر من قرن من الزمان حتى وجدت مصر القوة مع الوعى فى ثورة سنة ١٩١٩ لتخرج من هـذا المأزق برفض مبدأ الاختيار ، واتخذت شعارا لها : لا هذا ولا ذاك

وأيا كان الامر فقارىء الجبرتى والرافعى ومحمد فؤاد شكرى « عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر » يلمس بجلاء ان الحكام المصريين كانوا على أسوأ الاحتمالات يتبعون سياسة المداراة مع سلطة الاحتلال حتى تحين الفرصة للانقضاض عليها

والذى يهمنا من كل هذا هو أن هذه التجارب الاولى فى التنظيم الديمقراطى رغم قصر مدتها وانطوائها بانطواء الحكم الفرنسى الذى استحدثها فى البلاد ، قد تركت أثرا عميقا فى ذاكرة المصريين شأنها فى ذلك شأن يقظة القومية المصرية خاصة والقومية العربية بوجه عام ،بحيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من التفكير السـياسى المصرى والعربى ، وعمق تيارها جيلا بعد جيل رغم قوة العوامل التى كانت لاتريد لمصر الخروج من اطار الحكم الثيوقراطى الذى عرفته طوال العصور الوسطى حتى نهاية القـرن الثامن عشر ، حتى أصبح التيار الديمقراطى والتيـار القومى التيارين الرئيسيين فى تفكير المصريين ، فلمـا امتزج هذان التياران وسارا فى مجرى واحد ، تحـولا الى سيل عرم اكتسح كل ما أمامه من معوقات لاستقلال البلاد ولحكم الشعب . واذا كان العملاق النائم قد احتاج الى صدمة خارجية كمجىء بونابرت ليستيقظ من سباته فهو لم يعد الى النوم بعد أن مضى بونابرت ورجاله ، بل نهض درجة درجة ليحطم اغلاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية بكفاحه المتصل ، معتمدا على فكره وارادته

يقوده مفكروه وزعماؤه نحو الاستقلال وسيادة الشعب . وماحدث في مصر على حدة ، حدث في جميع ارجاء العالم العربى ،مع تفاوت في الظروف جعل تبلور الفكرة القومية وتبلور الفكرة الديمقراطية يختلف في توقيته ومظاهر نموه من بلد الى بلد فهو في العراق غيره في الجزائر وهو في اليمن غيره في سوريا وهو في السعودية غيره في لبنان . اختلاف في التفاصيل ، ولكن الاطار العام واحد

هذه هي الخلفية التاريخية لظهور الفلسفة الديمقراطية والعقيدة القومية في مصر . واذا كان رفاعة الطهطاوى، نحو ثلاثين عاما بعد انتهاء الحملة الفرنسية ، قد وضع الاساس الفكرى للفلسفة الديمقراطية وللعقيدة القومية المصرية بصورة واضحة والعربية بصورة غامضة ، فرفاعة الطهطاوى لم يبدأ من الصفر ولم يكتب في فراغ ، فقد كانت هذه التجارب في الحكم المصرى وفي التنظيم الديمقراطى لا تزال ماثلة في الاذهان حين فكر وكتب ، ولم تكن قد محتها بعد من ذاكرة المصريين صولة محمد على ذى الحروب الكثيرة ولا نظامه الاوتوقراطى الكامل

الباب الرابع

مشـروع الاستقلال الأول

مشروع الاستقلال الاول

ولد المعلم يعقوب فى ملوى حول عام ١٧٤٥ ، والتحق في عهد على بك الكبير بخدمة سليمان أغا الانكشارية أو رئيسها ، واستطاع من خلال اشرافه على ادارة املاك رئيس الانكشارية أن ينمى ثروته الخاصة . فلما نشب القتال بين مراد بك وجيش قبطان باشا اشترك المعلم يعقوب مع مخدومه سليمان فى هذه الحرب ، وظهرت مواهبه فى القتال كما ظهرت فى الادارة . وعندما دخل بونابرت مصر التحق المعلم يعقوب بخدمة الفرنسيين فى وظيفة ادارية فى اعمال « الاورنص » بجيش الجنرال ديزيه وصاحب الجنرال ديزيه أثناء حملته على الصعيد ، فكان يشرف على عمليات تموين الجيش الفرنسي بالاغذية وبمختلف الاحتياجات ، وكان يشترك فى قتال المماليك بشجاعة وضراوة جعلتا الفرنسيين يقدمون له سيفا تذكاريا تكريما له . فلما غادر بونابرت مصر عاد المعلم يعقوب الى القاهرة وكلفه كليبر بتنظيم مالية البلاد ،

(1) L'Egypte Indépendante : Projet de 1801 Préface de Georges Douin. Documents Inédits, Recueillis aux Archives du Foreign Office à Londres (F.O. 78. vol 38). Institut Français d'archéologie orientale pour la Société Royale de Géographie d'Egypte. MDCCCXXIV

وعينه قائدا للفيلق القبطي الذى شكل فى مصر ليعاون الفرنسيين فى حربهم ضد المماليك والاتراك.. ثم عين المعلم يعقوب مستشارا لمسيو استيف مدير الايرادات العامة ورقاه القائد العام عبد الله جاك مينو الى رتبة جنرال وجعله مساعدا للجنرال بليار فى مارس ١٨٠١ للدفاع عن القاهرة ضد هجوم الجيش التركى الانجليزى . ومنذ ذلك التاريخ ارتبط مصيره ومصير الفيلق القبطى بمصير الجيش الفرنسى ، وعند تسليم القاهرة فى يونيو ١٨٠١ دخل الجنرال يعقوب فى اتفاقية التسليم . وهكذا غادر القاهرة ليبحر الى فرنسا مع الجيش الفرنسى . بعد ثلاث سنوات قضاها فى التعاون مع الفرنسيين .

وهناك وثائق تدل على أن المعلم يعقوب قد نشأت بينه وبين الجنرال ديزيه صداقة متينة عميقة . فنحن نعلم أنه حين جاءت الانباء الى القاهرة بموت ديزيه فى معركة مارنجو ، افتتح اكتتاب بين جنود الجيش الفرنسى فى مصر لاقامة نصب تذكارى تخليدا لذكرى ديزيه فكتب المعلم يعقوب الى القائد العام قائلا انه متبرع وحده بثلث المبلغ المطلوب لاقامة هذا النصب التذكارى لهذا الرجل الذى يقول يعقوب انه « وهبه قلبه » فلما مات الجنرال يعقوب كانت آخر كلمات ذكرها له الجنرال بليار طلبه أن تدفن رفاته فى قبر ديزيه . ويظن أن هذه الصداقة الحميمة بين يعقوب وديزيه نشأت بعد ان انتهى القتال واقام ديزيه مقر قيادته العامة فى أسيوط ، وعاد يعقوب الى حياة البذخ التى كان يحياها وكان يستقبل ديزيه وأركان حربه ، وكان ديزيه بدوره يستقبله بين أركان حربه ، وكانوا من صفوة ضباط الحملة المثقفين وفى رواية جاستون حمصى ان المعلم يعقوب تشرب افكار

الثورة الفرنسية فى هذه الاجتماعات الكثيرة التي اختلط فيها الضابط بالدبلوماسي بالفنان (« الجنرال يعقوب » ص ٨٦) فالتهبت روحه بحب الحرية لبلاده . ومن المعروف انه عندما تحالف الانجليز مع العثمانيين لاستخلاص مصر من الفرنسيين وردها للباب العالى

ازدادت ضرائب الاحتلال الفرنسي الى درجة شنيعة اثقلت كاهل المصريين لمواجهة نفقات الحرب ، فكان المعلم يعقوب يتدخل لدى السلطات الفرنسية آنا لتخفيف عبء الضرائب وآنا لتقسيطها . وقد نصت اتفاقية تسليم القاهرة علي السماح لمن أراد من المصريين اللحاق بالفرنسيين عند جلائهم ان يلحقوا بهم دون اضرار بذويهم

المقيمين فى البلاد او مصادرة أملاكهم . كما نصت مادة اخرى علي عدم ايذاء اى مصرى ، من اية ملة كان ، بسبب تعاونه مع الجيش الفرنسى أثناء احتلاله مصر . وقد اختار اكثر أقباط الفيلق البقاء فى مصر ، وكان فى وسع الجنرال يعقوب أن يبقى معهم ولكنه آثر السفر الى فرنسا والراجح ان الجنرال يعقوب كان مؤمنا على حياته وأملاكه لحاجة الترك الى خدماته ، ففى خطاب مؤرخ ١٨ يوليو ١٨٠١ تلقاه الجنرال بليار وهو فى رشيد من قبطان باشا حسين ، طلب قبطان باشا الى بليار أن يحرص على اقناع يعقوب بالبقاء فى مصر

ولكن الجنرال يعقوب كان يحمل فى جعبته مشروعا خطيرا كان فى نيته عرضه على الانجليز والفرنسيين ، وهذا هو مشروع « استقلال مصر »

وقد جلا الجيش الفرنسي عن القاهرة فى ١٤ يوليو ١٨٠١ فبلغ رشيد حول ٢٨ يوليو . وفى رشيد كانت السفن الانجليزية تحت امرة الاميرال اللوردكيث تنتظر

فى الميناء ــ لنقل الجنود الفرنسيين الى فرنسا وكان من نصيب يعقوب أن يركب في أول أغسطس مع الجنرال بليار على ظهر الفرقاطة الانجليزية « بالاس » التى كان قومندانها الكابتن جوزيف ادموندز وأبحرت « البالاس » فى ١٠ أغسطس متجهة أولا الى قبرص وساحل آسيا الصغرى . وبعد أن أبحرت بيومين أصابت يعقوب الحمى، واشتد عليه المرض فمات بعد أربعة أيام فى ١٦ اغسطس ومن هذا نعرف ان الجنرال يعقوب افضى بمشروعه الخاص باستقلال مصر لادموندز قبطان الفرقاطة « بالاس » فى أول يومين من الرحلة ، اى قبل ان تخرج « البالاس» من ميناء أبوقير . وقد كتب الكابتن ادموندز الى اللورد سانت فنسانت وزير البحرية الانجليزية برسالة ينبئه فيها بما كان من حديث بينه وبين الجنرال يعقوب ، وكان يقوم بدور المترجم بينهما رجل يدعى لاسكاريس . وكان موضوع الحديث هو مستقبل مصر . وقد ذكر أدموندز انه التقى بزعيم من زعماء الاقباط يدعى يعقوب ، ذى مكانة عالية ونفوذ كبير فى مصر ، وافضى اليه يعقوب أن اى حكم فى مصر فى نظره خير من الحكم التركى ، وانه ماانضم الى الفرنسيين الا بدافع الوطنية لتخفيف آلام اخوته المصريين وأنه يقصد فرنسا يومئذ أملا فى اقناع حكومات اوروبا للاعتراف باستقلال مصر ، وانه يعرف أن فرنسا ليست الدولة العظمى الوحيدة فى أوروبا ، ولذا فان الاعتراف باستقلال مصر ان لم تشارك فيه بريطانيا ، سيدة البحار فهو مقضى عليه بالفشل ، ورجا يعقوب ادموندز أن يحمل آراءه هذه الى القائد العام الاميرال اللورد كيث ليحملها بدوره الى مجلس الوزراء البريطانى . ولكن المنية العاجلة حالت دون أن

يضع الجنرال يعقوب مشروعه فى صيفة مكتوبة . غير أن لاسكاريس الذى كان يترجم بينه وبين الكابتن أدموندز وضع مذكرة تشتمل على أهم نقط هذا الحديث وقد وصلتنا هذه المذكرة المحفوظة فى محفوظات وزارة الخارجية البريطانية بلندن تحت رقم F.O. 78, vol. 38

أما عن الفارس لاسكاريس فنعرف عنه أنه ولد فى بروفانس عام ١٧٧٤ وكان بين فرسان القديس يوحنا بمالطة حين غزا بونابرت هذه الجزيرة ، وقد أعفاه بونابرت من النفى بسبب عواطفه الموالية لفرنسا . وفى مراسلات نابليون انه كان هناك أخوان من أسرة لاسكاريس

كان احدهما فيما يقال مجنونا أما الاخر فرفض أن يحمل السلاح فى وجه الجيش الفرنسى وآثر ان يؤخذ بين الاسرى ، ولا يعرف على وجه التحقيق اى الاخوين تبع بونابرت الى مصر ، لان لاسكاريس الوارد ذكره فى تاريخ مصر كان ايضا غريب الاطوار مصابا بنوع من الهوس أو

الخيال المسرف ، ففى رسالة منه الى الجنرال عبد الله مينو ، يقول لاسكاريس لمينو انه من أصحاب «المشروعات» وأن فى قدرته ان يضبط مياه النيل وأن يروى الاراضى العالية وان يزرع الصحراء لو ملكه اياها مينو ويقيم فيها مدينة باسم مينوبوليس تخليدا لاسمه ، كل هذا بعد ديباجة غريبة يقول فيها لاسكاريس ان القدر قد قدر

لبعض الناس ان يكونوا من الفاتحين ولبعضهم الاخر أن يكونوا من صانعى الاحذية ، وقدر لبعض الناس أن يصنعوا الدساتير وقدر لاخرين أن يصنعوا الاطفال .. الخ . اما هو فقد قدر له أن يكون من صانعى المشروعات وأنه كثيرا مايضع نفسه فوق العالم المادى والروحى ، وقد رد عليه مينو برسالة لاتخلو من الفكاهة والتعريض

بجنون العظمة . وأيا كان أمر لاسكاريس هذا فيبدو أنه كان موضع ثقة مينو لانه ألحقه ، قبل رحيله عن القاهرة قاصدا أبو قير لمواجهة الانجليز ، بخدمة الجنرال يعقوب ليعاونه فى اقامة شبكة مخابرات تمتد الى سوريا ، كما نعرف من خطاب أرسله مينو الى يعقوب مؤرخ ١٢ مارس ١٨٠١ . اما رأى الكابتن ادموندز فى الفارس لاسكاريس، فهو أنه رجل ذو عقل متأمل . ومهما يكن من شيء فقد لازم لاسكاريس الجنرال يعقوب من مارس ١٨٠١ حتى موته فى ١٦ اغسطس ١٨٠١ . وهذا التلازم الذي دام نحو خمسة شهور هو مايجعل بعض المؤرخين يرون فى مذكرة لاسكاريس تعبيرا دقيقا عن اراء الجنرال يعقوب ولاسيما على ضوء التقرير الذى رفعه الكابتن أدموندز الى اللورد سانت فنسانت عن حديثه المباشر مع يعقوب

ومحور نظرية الجنرال يعقوب التى يبسطها امام الانجليز ، هو أن استقلال مصر فى مصلحة انجلترا أكثر من أى بلد اخر . فانجلترا سيدة البحار وهى تستطيع أن تمنع بأساطيلها فرنسا من الاستئثار بمصر . ولكن اذا حاولت انجلترا نفسها غزو مصر فانها ستصطدم بأكبر قوة عسكرية فى أوروبا ، وهى فرنسا . فمصر المستقلة اذن هى الحل الوحيد الذى يوفق بين مصالح انجلترا ومصالح فرنسا ، مع مزايا مضافة للأنجليز وهى أن تجارتهم البحرية سوف تنتفع من زراعة مصر التى لا يمكن أن تزدهر الا فى جو يسوده السلام ، كما أنها ستنتفع من منتجات افريقيا التى تعد مصر بابها الطبيعى . ولكيما تطرد انجلترا فرنسا من مصر يتحتم عليها فى الوقت نفسه أن تطرد تركيا منها أيضا . فطالما كانت مصر خاضعة للسيادة العثمانية فان فرنسا سوف تستطيع أن تسترد

نفوذها فى مصر باسترداد علاقاتها الودية التقليدية مع الباب العالى ، لانها كانت دائما صديقتها الاولى بين دول أوروبا . ولو أن فرنسا نجحت فى استرداد علاقاتها الودية مع الباب العالى فهى سوف تحمل تركيا على اغلاق موانيها فى وجه الانجليز ، وهذا سينتهى بايذاء التجارة الانجليزية مع المشرق ، ان لم ينته بتحطيمها تماما

وهذا الاوان بالذات ، فى رأى الجنرال يعقوب ، هو انسب آونة من وجهة نظر المصالح الانجليزية ، لكى تؤازر انجلترا مبدأ استقلال مصر . فالحكم الفرنسى فى مصر قد انتكس انتكاسا عظيما ، وقد بلغ كره الناس للفرنسيين اوجه . وانتصار الانجليز واحتلالهم البلاد قد جعل هيبتهم مؤكدة . فهذه فرصة ثمينة أمام الانجليز ليثبتوا للمصريين انهم لايبتغون مصلحة انانية ، وبهذا العمل السياسى البارع يستطيعون أن يكسبوا صداقة المصريين وتقديرهم الى الابد

وهنا يواجه الجنرال يعقوب مشكلة عملية : اذاوافقت الدول الاوروبية على استقلال مصر أو سمحت به ، فكيف يحمى المصريون هذا الاستقلال . وهنا يقول الجنرال يعقوب ان مصر لايمكن ان تحلم بالدخول فى معركة مع الدول الاوروبية قبل ان تستكمل كيانها وقوتها كأمة مستقلة . فهى ستحافظ على استقلالها فى المرحلة الاولى على الاقل بموافقة الدول الاوروبية وتراضيها . فاذا لم تكف القوى الاوروبية المتضافرة للحيلولة دون عدوان الترك والمماليك على مصر ، فالجنرال يعقوب يرى الحل فى وجود قوة أجنبية مرتزقة فى مصر قوامها بين ١٢ الف و ١٥ الف جندى تتكون منها نواة الجيش المصرى (!) وهى فى نظره كافية تماما لرد عدوان الترك

على حدود الصحراء ولقمع المماليك فى داخلية البلاد

اما نظام الحكم الذى يقترحه الجنرال يعقوب لمصر المستقلة فهو قيام حكومة وطنية يكون هدفها الاول تحسين حال الفلاحين . وهو يرى أن طول استعباد المصريين تحت نير الترك والبكوات المماليك قد حرم مصر من النور الكافى لتكوين رأى عام بصير يمكن أن يخرج منه عمل سياسى لتغيير نظام الحكم ، فهو يرى اذن أن كل تغيير فى نظام الحكم لابد وأن يأتى من القمة ، أى من الحاكم . ولكن يعقوب يرى أن انشاء حكومة قومية تعمل بروح العدل المقرون بالحزم وتستهدف اسعاد المصريين ، لاشك سيؤلف من حولها قلوب الاكثرية الساحقة من سكان البلاد الوادعين الجهلاء الا ان الجنرال يعقوب لايفصل فكرته عن تكوين هذه الحكومة القومية أو سلطاتها أو طريقة ممارستها لحكم البلاد .

ومن المهم ان نذكر ان الجنرال يعقوب كان يسمى نفسه وصحبه الذين سافروا معه الى أوروبا « الوفد المصرى » دون أن يحدد لنا من موفد هذا الوفد ولا من فوضه أو وكله للتفاوض فى امر استقلال البلاد ، ولكنه يقول أن هذا « الوفد المصرى » يمثل الطوائف المختلفة ذات الجذور العميقة فى مصر والتى يمكن أن يقوى عضدها بقوة الحركة الاستقلالية ، ولعله يقصد بعبارة « من غير الطارئين على مصر » من ليسوا من الاتراك والمماليك والمغاربة الخ . وكان يسمى رفاقه « إتباعه » كما يسميهم « الاخوة الاستقلاليين » ويؤكد أنهم ينتمون الى كل الاوساط فى مصر

كذلك نعرف أن الجنرال يعقوب قبل سفره الى أوروبا اجتمع بزعماء الاقباط من زملائه القدامى مثل المعلم

جرجس الجوهرى والمعلم انطون ابو طاقيــة والمعــلم فلتاؤوس والمعلم ملطى . ولا نعلم على وجه التحقيق ماذا دار فى هذا الاجتماع وهل كانت له صبغة سياسية أم أنه كان قاصرا على مناقشة المسائل المالية ، ولعله أطلعهم على مشروعه ونواياه . اما بالنسبة للمشايخ والعلمـاء الذين كانوا يمثلون الحكم الوطنى فى مصر يومئذ فليس فى الجبرتى اية اشارة تدل على أن الجنرال يعقوب قد التقى بهم على محادثات سياسية . ومن أجل هذا فمن الصعب القطع بما ذهب اليه الجنرال يعقوب من ان هذا « الوفد المصرى » كان يمثل فعلا الاوساط المختلفة فى مصر او ان كل العناصر المستنيرة كانت تؤيده أو توافق عليه . اما يعقوب نفسه فيؤكد لنا ان موقفه « غير متحيز » لطائفة دون طائفة ، مما يوحى بأنه كان على الاقل يتصور نفسه ممثلا لكل طوائف الشعب المصرى لا فرق فى ذلك بين المسلمين والاقباط أو بين الاكثرية والاقليات . ومما يرجع هذا ان خطته كانت تبدأ باقناع بونابرت : القنصل الاول ، بمشروعه ، وبونابرت الذى خبر مصر بشخصه وعرف زعماءها ورجالاتها ماكان ليتفاوض على امر خطير كاعلان استقلال مصر او تحييدها بين انجلترا وفرنسا أو سلخها بأية صورة من الصور من الباب العالى على مستوى التفــاهم مع زعيم أقلية دينية . ويظن بعض المؤرخين ، مثل جورج دوان انه لولا وفاة الجنرال يعقوب عميد الوفد المصرى فى ١٨٠١ ، وهو الشخصية الوحيدة ذات الهيبة بين أعضاء الوفد ، لاســـــتمع بونابرت الى مشروع استقلال مصر وربما تغيرت نتيجة لهذه النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة اميان ، تلك النصـــوص التى وضعت مصر نهائيا تحت سيادة الباب العالى

الوثيقة رقم ١

رسالة من الكابتن جوزيف ادموندز
قومندان السفينة بالاس
الى الرايت اونرابل ايرل سانت فنسنت
وزير البحرية البريطانية
« عن الترجمة الفرنسية »
سفينة جلالة الملك « بالاس »
بمينوركة فى ٤ اكتوبر ١٨٠١

سيدى اللورد . .

اسمح لنفسى بأن أوجه الى سيدى اللورد المذكرات المرفقة ، اعتقادا منى بأنه قد يكون من النافع لبلادى ان تعرف ان بعض الاشخاص الذين يسمون انفسهم « الوفد المصرى » موجودون حاليا فى باريس

والسفينة « بالاس » الموضوعة تحت امرتى قداستقبلت على ظهرها فى مصر ، قبطيا ذا سمعة ممتازة وهو أحد زعماء هذه الطائفة ويتمتع بحكم هذه الصفة بنفوذعظيم. وقد جعله الفرنسيون قائدا على فيلق ليحصلوا على مساعدته ، وقد اظهرت نحو هذا المنفى العاثر الحظ بعض مظاهر الرعاية الخفيفة فدفعه ذلك الى محادثتى عن وطنه. وصرح لى ان من رأيه ان اية حكومة تحكم بلاده تفضل حكومة الترك ، وانه انضم الى الفرنسيين بدافع من رغبته الوطنية فى تخفيف آلام مواطنيه،وان الفرنسيين

خدعوهم ولهذا فالمصريون الان يحتقرونهم احتقارهم للترك فيما مضى ، وانه لا يزال يأمل فى خدمة بلاده بوساطة الحكومات الاوربية ويعتقد أن رحلته الى فرنسا سوف تسفر عن هذه النتيجة . وقد جعله الفرنسيون يعتقد أن بلادهم أقوى بلاد أوروبا ، ولم يكن يعرف شيئا عما لانجلترا من قوة بحرية عظيمة ، ومع ذلك فقد كان يعلم انه بغير تأييد بريطانيا العظمى فان رغبته فى أن يرى وطنه يتمتع بالاستقلال مقضى عليها بالفشل . وقدأبلغنى صديقه لاسكاريس ، فهكذا يسمى نفسه ، وقد قام له بدور المترجم فيما جرى من محادثات بيننا ، ان الجنرال المعلم يعقوب رئيس وفد يحمل تفويضا أو عين بمعرفة أعيان مصر لمفاوضة دول أوروبا فى استقلال هذا البلد . وقد توفى الجنرال أثناء الرحلة ، وقد حرر مترجمه الصفحات المرفقة بعد موته كمذكرة عما دار بيننا من حديث ، اذ أن الجنرال كان قد أعرب عن رغبته فى ابلاغ هذا الموضوع الى القائد العام ، ثم ابلاغه عن طريقه الى الحكومة البريطانية . وقد عرفنى السيد لاسكاريس أن الوفد قائم ، وانه مكون من المندوبين المسافرين على ظهر السفينة «بالاس» . ولم أستطع ان أفهم ان كان السيد لاسكاريس نفسه عضوا فى هذا الوفد أم انه كان يتصرف بوصفه سكرتيرا فحسب . وقد بدا لى من خلال الحديث انه رجل يميل الى التأمل ، وأظنه من بيدمونت ، ويقال أنه فارس من فرسان مالطة الذين تركوا هذه الجزيرة مع جيش بونابرت . وقد تعهدت للمعلم يعقوب الا استخدم أو تستخدم الحكومة البريطانية فى اى وقت من الاوقات إبلاغاتهم استخداما يمكن أن يعود عليهم بالضرر . وبما ان هذا الوفد (الذى ليس فى استطاعتى تحديد صلاحياته)

قد ذهب فى الغالب للاقامة فى باريس ، فانى أرى من الضرورى أن أبعث الى سيدى اللورد هذه المذكرات وهذه المعلومات بالطريق المباشر راسا ، فقد يمضي بعض الوقت قبل ان أجد الفرصة لابلاغها الى قائدى العام اللورد كيث، آملا ان يقرني سيدى اللورد على مسلكى هذا ..

ويشرفنى ، ياسيدى اللورد ، أن أكون .. الخ

الوثيقة رقم ٢

المذكرات
المسلمة للسيد الكابتن جوزيف ادموندز
لتذكيره مستقبلا
بالبنود الرئيسية
فى محادثاتنا السياسية على ظهر سفينته

(١)

ان الخطاب المرفق موجه الى نبالة اللورد (يقصد الاميرال اللورد كيث) ، وهو يبدو مجرد رجاء اليه ان يهتم بنا نحن المصريين العاثرى الحظ ولكن ينبغى أن يعتبره فى الحقيقة ملخصا لكل المحادثات السياسية التى دارت على ظهر السفينة . ولما كان من غير الحكمة على الاقل فى الوقت الحاضر أن نعرض عليه تفصيلا اوفى لمشروعنا ، فان هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة يمكن على الاقل ان تعينك على تذكر أهم نقاط محادثاتنا . وحين يتاح لك عرضها على حكومتك رأسا او على نبالة اللورد ، فان المصريين ، وكلهم ثقة فى سجاياك الكريمة التى فطرت عليها ، يعهدون الى فطنتك بأن تثير اهتمام نبالة اللورد بقضيتهم ، حتى يمكننا ان نعده سندا لنا امام حكومته ، سواء فى مراسلاته مع مجلس الوزراء البريطانى او عند عودته شخصيا الى انجلترا . وسوف يدافع اللورد عن قضية

فيها نفع لبلاده ، وليس هناك ما هو أنبل مقصدا من هذا المسمى للورد انجليزى نبيل مثله

(٢)

اذا كان مايعرضه « الوفد المصري لدى الحكومات الاوروبية » باسم المصريين الذين فرضوه ، يبدو ثانوى الاهمية فى نظر دول أوروبا ، فانكم على الاقل توافقون يا سيدى الكابتن على أنه ليس هناك ما هو امجد لها واكرم من القيام باجراء سياسى بسيط لتبديد ظلمات الجهل والهمجية التى تفشي هذه البلاد الذائعة الصيت ، التى كانت فيما مضى مهدا لنور عقولنا ولعلومنا ولفنوننا، وكانت باختصار مركز الحضارة الاول الذى انتشرت منه الحضارة عن طريق الاغريق حتى بلغتنا . واذا كانت مصرذات الماضى المزدهر العظيم لا تستطيع أن تحرك فى دول أوروبا شعور العرفان بجميلها ، فهى تستطيع أن تثير شعور الشفقة فيها ، فان ردت لنفسها فهى تستطيع بهذا الوصف ان ترضى كل الحكومات الطامعة فيها وبهذا لاتنزل بأحد أذى

(٣)

لن يمر وقت طويل قبل أن تغتبط بريطانيا العظمى بمؤازرة الاراء الواردة فيما يلى .. ولكن اذا حدث قبل ذلك أن اقترحت عليها الحكومة الفرنسية هذه الاراء ، فلا ينبغى أن تنسى ان هذه المقترحات انما هى ثمرة جهود الوفد المصرى فى باريس ، وعليه فلا ينبغى ان تنظر اليها الحكومة الانجليزية بعين الريبة .. فاذا قامت فرنسا

بتقديم هذا المشروع السياسى فانها لن تفعل ذلك الا من باب المجاملة ، لان مصلحة فرنسا فى نجاح هذا المشروع أقل من مصلحة انجلترا ، ولا سيما اذا تجددت رغبه الجمهورية الفرنسية فى امتلاك مصر مرة أخرى ، وهو ما ينبغى الارتياب فيه

(٤)

ان الامبراطورية العثمانية توشك ان تتـداعى من كل جانب ، ولذا فمن المهم للانجليز أن يلتمسوا عن بعد الوسائل المضمونة للاستفادة من عهد تمزيقها التاريخى بأنسب طريقة تحقق مصالحهم السياسية المستقبلة . واذا كان من الواضح ان من المستحيل على انجلترا أن تمتلك مصر امتلاكهـا لمستعمرة ، واذا كانت نفس هذه الصعوبة تقوم فى طريق فرنسا فان « مصر المستقلة » ستكون اذا جاز هذا التعبير خاضعة لتأثير انجلترا التى تملك ناصية البحار المحيطة بها . ولا شك ان استقلال مصر سيعجل بازدهارها، ولكنها لن تكون الا دولة زراعية غنية بالحاصلات الوفيرة الناتجة من تربتها الخصبة وغنية بتجارتها التى تنفرد بها مـع وسط افريقيا ، فما من دولة اخرى تستطيع ان تقـوم بهذه التجارة . كل هذه المزايا مجتمعة سوف تعود بالثراء المطرد من غير شك على الامة التى سيهمها دائما اكثر من غيرها ، بسبب الهند ، أن تتاجر مع مصر وفى بحارها

(٥)

لقد قال مراد بك ، ربما بحق ، أن مصر الان معروفة معرفة تامة لكفار الغرب (فهكذا كان يسمى الامم الاوروبية) حتى أن رغبة كل منها فى امتلاكها ستجعل منها موضوعا

للشقاق الابدى فيما بينها . ويمكن القول بأن بريطانيا العظمى ليست بحاجة الى امتلاكها ، فانها ستستأثر دائما بالتجارة معها نتيجة طبيعية لتفوقها البحرى . فهى ستؤثر اذن فى مصر باختيارها . ولكن ماذا سيكون مصير هذا التأثير لو أن فرنسا ، وهو أمر جائز الوقوع ، أصبحت من جديد .. (كلمة لا تقرأ) الطبيعية للباب العالى ؟ ولو أن الباب العالى حابى فرنسا أكثر من انجلترا ؟ بل ماذا يكون الامر لو ان الباب العالى أقفل موانيه فى وجه الانجليز ؟ وفى البر ، او لن يكون فى مستطاع الفرنسيين ارغام الاتراك على اتخاذ تدابير أكثر تشددا يمكن ان تحطم التجارة الانجليزية فى الشام وفى البحر الاحمر ؟

(٦)

اما من جهة عواطف المصريين نحو الفرنسيين فهى مباشرة وليدة الطريقة التى حكمهم بها الفرنسيون أثناء اقامتهم فى مصر . ولن أقف عند هذا الموضوع لانى اعتقد أنكم سوف تتذكرون بسهولة ما دار بيننا من حديث حول هذا الموضوع ، وعلى هذا فكل شىء حتى العواطف التى يستشعرها سكان مصر ولا سيما بعد أن يتاح لهم فهم الانجليز ، كل شىء يثبت ان « مصر المستقلة » لا يمكن الا أن تكون قوية الميل لانجلترا ، وان انجلترا يجب عليها من الناحية السياسية ، ان لم يكن مساندة استقلال مصر ؛ فاجازة هذا الاستقلال على أقل تقدير ، نظرا للاحوال المستقبلة ..

(٧)

فاذا ما أجازت الحكومات الاوروبية استقلال مصر ؛

فالسؤال هو : كيف يحكم المصريون انفسهم ؟ وكيف يدافعون عن استقلالهم ؟

أولا ــ ان هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة لا تسمح لنا أبدا بالدخول فى تفاصيل مشروع الحكومة التى يقترح الوفد المصرى اقامتها ، ولكن يكفى أن نلاحظ أن انشاء هذه الحكومة لن يكون قط نتيجة لثورة استحدثها نور العقل أو اختمار المبادىء الفلسفية المتصارعة ، ولكن تغييرا تجريه قوة قاهرة على حياة قوم وادعين وجهلاء، يكادون الا يعرفوا فى الوقت الحاضر الا عاطفتين تحركان الاخلاق : المصلحة والخوف .. فقليل من مال يزاد أو شىء من رخاء يضاف الى حياة هؤلاء السكان نتيجة لقيام هذه الحكومة الجديدة ، وهو أمر ليس بصعب التحقيق، يجعلهم بغير شك المدافعين الغيورين عن هذه الحكومة ، ويجعلهم يحبونها . وكيف لا اذا كان أى شىء فى العالم افضل من الطغيان التركى ؟ فلتكن الحكومة الجديدة عادلة وقاسية وقومية .. كحكومة شيخ العرب همام فى الصعيد التى رويت عليك قصتها ، فهى بالتأكيد سوف تكون موضع الاحترام والطاعة والحب

ثانيا ــ كيف يدافع المصريون عن استقلالهم ؟ وهل سيكون هذا الدفاع ضد الاوروبيين ؟ ان هذا لا يمكن ان يحدث الا بعد وقت طويل ، وعندما تصبح القوة القومية منظمة وتكون قد اكتسبت الاحترام . أم أن هذا الدفاع عن الاستقلال سيكون ضد الترك والمماليك ؟ فى هذه الحالة نعتقد ان الدول الاوربية يمكنها ان ترد عنهم كل عدوان يقع على مصر وبالاضافة الى هذا ففى امكان المصريين أن يستخدموا على حسابهم قوة أجنبية مساعدة مؤقتة يتراوح عددها بين ١٢٫٠٠٠ و ١٥٫٠٠٠ رجل يكفون وزيادة

لايقاف الترك عند الصحراء ولتحطيم المماليك فى داخل مصر . وستصبح هذه القوة نواة القوةالقومية. وبالاضافة الى هذا ، فبما ان العثمانلية يفعلون أى شيء من أجل المال فان المال يجردهم من السلاح اذا هجموا على مصر ، فالمماليك كانوا دائما يستعملون هذه الوسيلة كلما رأوا عاصفة تتجمع ضدهم فى استانبول

ويجب الا يفوتنا أن نذكر فى هذا المقام ان مصر المقسمة الى طوائف متعددة ، تتوفر بها الوسائل اليسيرة لاقامة التعارض فيما بين هذه الطوائف بقصد حفظ التوازن بينها، وان الوفد المصرى يرتبط بها جميعا « بلا تحيز » بجذور منتشرة ويزداد انتشارها بمقدار ماهى خافية تماما وبمقدار ما ستبقى خافية تماما عن الحكومة التركية فى مصر :وهذا احتياط لابد منه تجاه الطغيان المتربص دائما أبدا والذى لن يتوانى عن التضحية « بالاخوة الاستقلاليين » الى اخر رجل منهم لو استطاع ان يعرفهم . ومن جاءوا منهم مع الجيش انما يتحدون غضب الطغاة الترك ، ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة « لاخوتنا » فى مصر ، فانهم يعيشون تحت السيف والعصا ، ولابد لهم من اخفاء حقيقتهم ليظهروا بمظهر أشد العبيد ولاء للباب العالى

(٨)

ان المصريين عامة ، والوفد المصرى لدى الحكومات الاوروبية ، سيبذلون كل ما وسعهم من جهد ليحرروا أنفسهم بطريقة ما من النير الذى يثقل على كاهل وطنهم الشقى . فاذا لم يحقق الصالح العام رغباتهم ، فان من يخرجون من هذا (الكفاح احياء) سيطالبون الدول السامية المتعاقدة على الاقل « بضمان » كاف يدرأ عنهم على الاقل

غضب الترك عند عودتهم الى مصر ، اذا أراد القدر لهذه البلاد الجميلة الشهيرة ان تكون تابعة للترك مرة أخرى بعد اعلان الصلح العام ، فتتعرض بهذا ثانية لغزوهم من جديد

(٩)

ونحن نرفق مع هذا شفرة يمكن استعمالها فى الاحوال التى تدعو اليها الضرورة . فرغم أن الوفد المصرى لدى الحكومات الاوروبية لا يقترح الا مشروعا سياسيا مناسبا لجميع الحكومات ، بل ومناسبا أيضا ، وهو قول يبدو فى ظاهره غريبا ، للحكومة التركية ذاتها بما يمكن اثباته بجلاء ، الا انه قد تطرأ ظروف تستوجب اخفاء هذا السر وتلزم باستخدام الشفرة المبينة فيما يلى

(١٠)

لنجاح المفاوضات ، وهو أهم ما يشغل بال الوفد المصرى أعتقد ان المهم اخفاء المفاتحات الاولى معكم أو التى يمكن ان تقوموا بها مع نبالة اللورد عن فرنسا وعن كل الاشخاص الذين يمكن أن يفسدوها . ان هدف الوفد هو اجراء مفاوضاته فى أوروبا بطريقة من شأنها أن تقوم فرنسا بتقديم المقترحات الاولى الى انجلترا ، لأن انجلترا اذا اقتنعت بالفوائد التى تعود عليها من هذا الاستقلال المقترح سوف تصمم عندئذ على تأييده . وبهذه الطريقة فان الوفد المصرى لن يتعرض لرؤية انجلترا ترفض اقتراحه أولا وقبل كل شيء بسبب العداء الذى لا يزال قائما بين الامتين أو استرابة منها فى وجود خدعة جمهورية من نوع ما ..

ولكى تتم اقامة نظام سهل لتبادل الرسائل التى يمكن أن توجه الينا من فرنسا أو غيرها يمكنكم ياسيدى القبطان أن ترسلوها بعنوان السنيور الكونت انطـون كاسيس (قسيس ؟) فى تريستا ، وهو يقوم بتوجيهها الى الوفد اينما وجد . وتحت هذا العنوان يكتب عنوان آخر هـو عنوانى . أما الرسائل التى يمكن ان توجه الينا من انجلترا فان وصول المصريين الى باريس سيسمـح لنا بالوقت الكافى ليعرف اين يجدوننى . وبهذه الطريقة يمكن لرسائل الحكومة ان تصل الى يدى بسهولة . ولكن فيما يتصل بهذه النقطة الاخيرة ، ينبغى ان يحاط الامر بأكبر درجة من الكتمان والحيطة الممكنة حتى لاتتسرب أية شكوك للحكومة الفرنسية

ظهر السفينة « بالاس » فى ٢١ سبتمبر ١٨٠١
(ملاحظة : كتب لاسكاريس هذه الوثيقة بعد وصول الفرقاطة « بالاس » الى ميناء طولون فى ١٧ سبتمبر ١٨٠١ أما جثمان الجنرال يعقوب فلم يلق فى عرض البحـر كالعادة . بل حوفظ عليه على ظهر السفينة فى برميل من الروم ، وأنزل الى الشاطىء فى ٢٢ سبتمبر ، ودفن فى مرسيليا)

وللمؤرخ الكبير محمد شفيق غربال رأى فى كتـابه الصغير « الجنرال يعقوب والفارس لاسكارس » (١٩٣٢) يقول فيه أن مشروع استقلال مصر لا ينتسب الى الجنرال يعقوب بقدر ما هو من نسيج خيال الفارس لاسـكاريس سكرتيره ومترجمه الغريب الاطوار الخصب الخيال الذى صور تاريخ هذه الفترة تصويره لمغامرات دون كيشوته.

ولا يجد شفيق غربال ما يستند اليه فى نسبة مشروع استقلال مصر الى الفارس لاسكاريس بدلا من الجنرال يعقوب الا ماروواه التاريخ عن شخصية لاسكاريس من أنه كان رجلا خياليا يحلم بتعمير الصحراء وبرى الاراضى العالية وبناء المدن وتخطيط المدن ويعيش فى عالم كامل من احلام اليقظة . وكل هذا رغم صحته غير كاف لاثبات شىء لان تاريخ حياة الجنرال يعقوب نفسه يدل على انه كان الى حد ما كصاحبه لاسكاريس شخصية دون كيشوتية ولكن الى حد ما فهو يحلق فى السحاب دون ان تنفصل قدماه عن الارض . فمغامراته فى قتال المماليك وقيادته للفيلق القبطى وعواطفه المسرفة نحو صديقه الجنرال ديزيه وتمنيه أن يدفن معه فى قبر واحد ، كل هذه وغيرها تدل على ان المعلم يعقوب كان فيه شىء من الفارس لاسكاريس وأمثاله كثيرون فى ذلك العصر الخصب فى الشخصيات الدون كيشوتية . ولكن سيرة يعقوب تدل على انه كان دائما مايترجم أحلامه الى أفعال فمجازفته بالانضمام الى الفرنسيين والقتال تحت رايتهم كافية وحدها لاثبات ذلك

أما دووان فيرى أن مذكرة لاسكاريس تمثل افكار الجنرال يعقوب تمثيلا دقيقا . وأيا كان الامر فشهادة الكابتن ادموندز تدل على وجه القطع على أن رأى شفيق غربال لا محل له اطلاقا ، بل وغريب فى بابه . فالكابتن أدموندز وهو رجل محايد حين يتكلم عن الجنرال يعقوب لا يدخر كلمة من كلمات الاحترام لهيبته ونقاء سمعته ونفوذه الواسع . وهو حين يتكلم عن الفارس لاسكاريس يصفه بأنه رجل ذو عقل متأمل ، ولعل هذه هى العبارة المؤدبة لمعنى أنه كثير الاحلام . وهو لا يفتأ فى كل مناسبة

وفى تحفظ شديد يذكر وزير البحـــرية البريطانية بأنه لا يفهم حقيقة العلاقة بين لاسكاريس ومجموعة المصريين المسافرين على السفينة « بالاس » وأيا كان الامر فشهادة أدموندز تدل على أنه استمع طويلا الى الجنرال يعقوب ، وتدل على أنه كانت هناك على ظهر السفينة « بالاس » مجموعة من « المنفيين » المصريين وأكثرهم من الاقباط وقلة منهم من المسلمين المتعاونين مع الفرنسيين كما ذكر الجبرتى فى تفصيله لمعاهدة الصلح وتنظيم انســـحاب الفرنسيين وأنصارهم من مصر . وقد كانت هذه المجموعة تحت زعامة المعلم يعقــوب . كذلك يشـــهد أدموندز أن هـذه المجـموعة كانت تصـــف نفســـها دائـما

على لسان يعقوب بأنها « الوفد المصرى » المسافر لمفاوضة الدول الاوروبية فى أمر استقلال مصر . وشهادة أدموندر تدل على أنه أخذ ما سمعه من حديث يعقوب مأخذ الجد، بل مأخذ الجد الخطير ، بدليل انه دون مضمون هـذا الحديث .وأرسله الى وزير البحرية رأسا مخالفا العرف والقوانين مخالفة خطيرة بتخطى رئيســه المباشر وهـو الأميرال اللورد كيث ولو أنه ارتاب لحظة فى جدية ماسمع وفى خطورته لما أقدم على ذلك ، اللهم الا اذا كان الكـابتن أدموندز نفسه على شاكلة الفارس لاسكاريس ، أى رجلا كثير الاستسلام للأحلام وللمشروعات الهوائية

ان أسوأ ما نستطيع أن نفترضه فى الجنرال يعقوب ليس أن مشروعه لاستقلال مصر من بنات خيال سكرتيره الفارس لاسكاريس ، ولكن أن يكون هذا المشروع مشروعا فرنسيا أو موحى به من الفرنسيين بقصد تحييد مصر بين فرنسا وانجلترا وتركيا أو اعلان استقلالها أو سلخها بأية طريقة من الطرق من الامبراطورية العثمانية بعد أن ييئسوا من

امتلاكها واضطروا الى الجلاء عنها ، وأن الفرنسيين قد أرادوا أن يستتروا وراء هذا القناع المصرى لبلوغ هذه الغاية حتى تكتسب هذه المطالب الشرعية اللازمة بصدورها من أصحاب الحق الأصليين فينظر فيها الانجليز ، بدلا من المناداة بها مباشرة كمناورة صريحة من مناورات السياسة الدولية فيرفضها الانجليز وحلفاؤهم الترك جميعا . وهذا الاحتمال ليس بعيدا فى رجل مثل الجنرال يعقوب قاتل المماليك ثم الترك تحت راية فرنسا وكلفه الفرنسيون بتنظيم شبكة مخابرات تمتد من مصر الى سوريا قبل جلائهم بخمسة شهور . وتاريخ مصر من الحملة الفرنسية حتى ١٩٠٤ ، بل منذ عهد على بك الكبير حتى ١٩١٩ يؤيد هذا التفسير القائم على الصراع المستمر بين هذا المثلث الاستعمارى : تركيا وفرنسا وانجلترا للسيطرة على مصر ، واستتار كل طرف من أطراف هذا الصراع بالتناوب وراء المطالب المصرية كلما خرج منهزما فى جولة ، لعله بتأييده استقلال مصر يغض من سيطرة غيره من الاطراف عليها

فاذا قبلنا هذا التفسير تكشفت لنا التيارات الكبرى فى الفكر المصرى فى تلك الفترة العصيبة من تاريخ البلاد ، على أساس وجود ثلاثة اتجاهات متميزة تمام التمييز :

١ ــ تيار « أى شيء الا حكومة الأوربيين » ، ولو كان استمرار حكومة الترك والمماليك ، وقد جرف هذا التيار المتطرف المصريين الذين قاتلوا تحت لواء العثمانيين فى ثورة القاهرة الثانية بين ٢٠ مارس و ٢١ ابريل ١٨٠٠ بقيادة ناصف باشا ونصوح باشا

٢ ــ تيار « أى شيء الا حكومة الترك والمماليك » ، ولو كان قبول حكومة الاوربيين ، وقد جرف هذا التيار

المتطرف المصريين الذين قاتلوا المماليك ثم الترك تحت لواء الفرنسيين بقيادة الجنرال يعقوب وهم الوجه الآخر لزعماء ثورة القاهرة الثانية

٣ ـ تيار « انقاذ ما يمكن انقاذه » ، ممثلا فى علماء الازهر وأعيان البلاد المعتدلين الذين تكونت منهم أجهزة الحكم القومى ولا سيما الديوان العمومى والديوان الخصوصى ، وهو تيار يقوم على قبول الامر الواقع بالقوة القاهرة ريثما تسنح الفرصة لتغييره . وقد استمرت هذه التيارات تتلاطم فى محيط السياسة المصرية والفكر المصرى أجيالا وأجيالا .ولم تندمج فى تيار واحد كبير بصورة ملموسة حتى ثورة ١٩١٩

أما المشتغلون بالسياسة وحرب العقائد فيسرفون عادة فى اتهام بعضهم بعضا بالخيانة والتعصب ونقص الوطنية. ولكن المؤرخ يقف محايدا بين كل هذه المدارس ، ويصفها بأنها مدارس مختلفة فى الوطنية والكفاح القومى تختلف فى أسسها الفكرية والعاطفية والطبقية والطائفية أحيانا ولكنها تستهدف تحرير الوطن بحسب مفهومه عند أصحابها . واذا كان اختلاف العقيدة الدينية أو تطرفها يلون أحيانا نظرة الناس الى الامور ، فهو مجرد عنصر واحد من عناصر التكوين القومى ، وهو ليس كل شيء فى هذا التكوين ، ومن الخطأ أن نحاول به تفسير الفلسفات القومية المتضاربة التى تستولى على أفئدة الناس وتدفعهم الى مذاهب شتى فى الفكر والفعل . من الخطأ أن نصور موقف عمر مكرم ورجاله من أصحاب السياسة العثمانية أو المملوكية بأنه من املاء العاطفة الدينية الاسلامية المتطرفة فحسب ، فهذا يقوم على تسليم خاطىء بصدق دعاوى الاستعمار الاوروبى كلما تحدث عن رغبته فى تحقيق

استقلال مصر واعادة مجدها الغابر واشاعة العدل فيها ومراعاة حقوق الانسان بين أبنائها كما كان بونابرت يفعل.

كذلك من الخطأ أن نصور موقف الجنرال يعقوب ورجاله من أصحاب السياسة الاوربية بأنه من املاء العاطفة الدينية المسيحية المتطرفة فحسب أو من املاء ما يسمى بعقدة الاضطهاد ففى هذا تناس لاثام الاستعمار العثمانى والاستغلال المملوكي وتخلفهما قرونا عن ركب الحضارة واشاعتهما الظلم والظلام اينما استقرا واهدارهما لابسط معانى الانسانية حيثما قامت لهما دولة فى مكان ، لا بين المسيحيين وحدهم ولكن بين رعاياهم من المسلمين أيضا • وربما كان للشعور الديني دخل فى تكوين هذا الموقف المتطرف أو ذاك ولكن المبالغة فى تصوير أثر هذا الشعور الدينى فى تكوين القيم الوطنية لا محل له فى الاحكام التاريخية الموضوعية • وكل من يعرف شيئا عن تاريخ الثورات الايديولوجية ، كالثورة الفرنسية والثورة الروسية وما قبلهما وما بينهما من ثورات يعلم أن حرب العقائد والمصالح الطبقية حين يشتد أوارها ترتفع أمامها الحواجز القومية ذاتها • فلا تعود تميز من الخونة ومن فرسان العالم الجديد ، ونموذج الجنرال يعقوب وفيلقه القبطي بالذات كان نموذجا شائعا فى عصر بونابرت ، فى العالم المسيحى قبل العالم الاسلامى ، فقد كان ياور بونابرت نفسه ، الكولونيل سلكوفسكي الذى قتله الثوار فى ثورة القاهرة الاولى ضابطا بولنديا تطوع فى الجيش الفرنسى ايمانا بمبادىء الثورة الفرنسية ، وأمثالهم كثيرون وعلى نقيضه كان الكولونيل فيليبو ، ضابطا فرنسيا من نبلاء العهد البائد انضم الى سيدنى سميث وأحمد باشا الجزار والى عكا كرها فى مبادىء الثورة الفرنسية وقاتل

بونابرت حتى رفع بونابرت عن عكا الحصار ومات داخل أسوارها قبل ارتداد الفرنسيين عنها ، وأمثاله كثيرون

وهكذا دفعت عمر مكرم معتقداته أن يقاتل الفرنسيين تحت اللواء العثماني والمملوكي ودفعت بيعقوب معتقداته أن يقاتل العثمانيين والمماليك تحت اللواء التركي . فماذا كان موقف أعضاء الديوان من هذه الاحداث الخطيرة ؟ لو أننا حكمنا عليهم بظاهر الامور لاتهمناهم أيضـــا بالخيانة ، فنحن نعلم أن عبد الله مينو ، بعد اخماد ثورة القاهــرة الثانية ، أشار على أعضاء الديوان ، وكانوا تســعة ، أن يرسلوا تهنئة الى بونابرت بمناسبة تعيينه قنصلا أول فى فرنسا . و « أن يبدوا رغبتهم فى انضمام مصر الى فرنسا نهائيا » « فبادر المشايخ : البكرى ، والشرقاوى ، ومحمد الامير ، والمهدى ، والصاوى ، والفيومى ، والسيد على الرشيدى ، وعبد الرحمن الجبرتى ، باعداد خطاب فى هذا المعنى قرىء بالديوان فى ٢٤ جمادى الثانى ١٢١٥ ، ١٣ نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ثم تقرر حفظه فى ســـجل الديوان ، فأثبت هذا الخطاب فى سجل الديوان باشراف كل من : الشيخ اسماعيل الزرقانى القاضى ، والسيد اسماعيل الخشاب وثائقى الديوان وكاتب سلسلة التاريخ

« وفى هذا الخطاب هنأ العلماء بونابرت على منصـــبه الجديد ، وأثنوا عليه ثناء عاطرا ، وأبدوا أسفهم لاضطراره الى مغادرة هذه البلاد حتى يخلص فرنســـا من أعدائها ، ووصفوه بسيف الله المسلول ، ثم قالوا : (ونحن اذا قلنا أن المصريين يؤلفون مع الفرنسيين أمة واحدة لاصبنا فى هذا القول كبد الحقيقة ، ويرجع الفضل فى توثيق عرى هذا الاتحاد يوما بعد يوم الى ما أبداه من عناية فائقة بأمر هذا التآلف صديقنا بالحكمة وسداد الرأى ، رعاه الله بعين

عنايته وأثابه خيرا على ما يفيض به من رأفة وحنان) .
وشكر العلماء المولى سبحانه وتعالى الذى ألهم بونابرت اختيار عبد الله مينو حاكما على مصر ، ثم قالوا فى ختام رسالتهم : (ونحن انما نطلب اليكم ألا تغفلوا أمر مصر ، فيسدل النسيان عليها حجابا ، ذلك أن مصر هى بلادكم ، ولا شك فى أن شرف عاصمتها هو شرفكم . وأما أهلها فهم يكنون لكم كل محبة وتقدير ، ويترقبون عودتكم اليهم بفارغ الصبر . ان الدين الاسلامى الذى ظفر بتقديركم ليدعوكم الى المجىء الى هذه البلاد مرة أخرى ولقد وعدتم أنتم بذلك فلا تخلفوا وعدكم ولن يطول الامد على تمام الاتحاد بين الامتين ، فلا معدى عن حدوث ذلك فى يوم قريب ، وأن هذا اليوم آت لا ريب فيه لان المولى عز وجل قد أراد ذلك ولا مناص من تنفيذ ارادته » (١)

ولا شك أن وثيقة يضعها أعضاء الديوان أو الوزراء يطلبون فيها انضمام مصر الى فرنسا نهائيا هى وثيقة خيانة صريحة ، ولكن مجرد حفظ هذه الوثيقة دون ارسالها يدل على أنها كتبت تحت ضغط القوة القاهرة . ثم ان هذه الوثيقة رغم ما غلفت فيه من عبارات المجاملة المسرفة التى لا تقيد أصحابها بشىء معين ، اذا نحن تأملناها وجدناها تنطوى على التسويف الواضح فى طلب انضمام مصر الى فرنسا ، على طريقة « غدا ان شاء الله » ، و « كل شىء بأوانه » . وهى بغير شك أقل استقلالية من مشروع الجنرال يعقوب وأكثر نفاقا للفرنسيين ولكنها كتبت فى ظروف مختلفة حين كانت سطوة الفرنسيين لا تزال قائمة فى البلاد ، بينما

(١) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩

وضع مشروع يعقوب بعد أن دالت دولتهم . فاذا كانت السياسة هي فن الممكن ، فقد كان هذا هو الممكن لزعماء البلاد المسئولين في نوفمبر ١٨٠٠ في أسوأ الظروف ، وللوفد المصري وللاخوان الاستقلاليين في سبتمبر ١٨٠١ بعد أن تحسنت الظروف الدولية وجلا الفرنسيون عن مصر . وحتى على افتراض أن مشروع استقلال مصر الذي وضعه يعقوب والاخوان الاستقلاليون كان موحى به سرا من فرنسا بعد اندحارها، فهذا لا يغض من قيمته الموضوعية أو من وطنيته لانه بمثابة عودة الى نظرية تحييد مصر بين قوى المثلث الاستعماري التركي والفرنسي والانجليزي ويكفي للدلالة على توافقه مع مصالح البلاد الاساسية انه طالب باستقلال مصر عن جميع أطراف النزاع على قدم المساواة ، وأنه حل مشكلة الدفاع المسلح عن استقلال مصر بفكرة انشاء انكشارية أجنبية أو قوة محدودة من المرتزقة الاجانب تحل محل الانكشارية التركية المملوكية وتكون تحت امرة الحكومة المصرية المستقلة وتقوم من ميزانيتها ريثما يتم انشاء جيش قومي يستطيع الدفاع عن البلاد . وهي فكرة ليست غريبة في عصر وفي بلد ألف الدفاع بالانكشاريات والمرتزقة لا بالجيوش الوطنية ، بل انها الفكرة المنطقية الوحيدة في مواجهة الخطر التركي ومن الناحية الشكلية على الاقل انكشارية تابعة لحكومة مصر المستقلة أقرب الى فكرة السيادة من انكشارية تتلقى أوامرها من استانبول . فاذا ذكرنا أن مذكرة يعقوب ــ لاسكاريس لا تشير الى انشاء قوة « أوروبية » مرتزقة لكن تشير الى قوة « أجنبية » مرتزقة كان التطبيق العملي لهذا الاقتراح هو انشاء قوة من « البوليس الدولي » المختلط كما نقول نحن بلغة اليوم لحماية البلاد ريثما

تستكمل عدتها العسكرية ، يحافظ فيه على توازن القوى الخارجية بعلة تعدد عناصره ، ويمنع اختلاطه وانتماء أفراده الى دول يسودها الشقاق من تحوله الى طابور خامس يعمل لحساب دولة أجنبية واحدة ، ولا يصبح خطرا على استقلال البلاد السياسى الا اذا اتحدت وجهات نظر هذه الدول المنقسمة على بعضها ، وليس هناك مايمنع اشتراك رعايا الترك أنفسهم ، كألبان محمد على ، فى هذه القوة الاجنبية . ثم ان مشروع الوفد المصرى لاستقلال مصر فى ١٨٠١ يشير صراحة الى قيام الصراع مستقبلا بالضرورة بين مصر المستقلة ودول أوروبا ، ولكنه يقول أن هذا الخطر المصرى على المصالح الاوروبية لن ينكشف الا بعد وقت طويل لكى يطمئن الاوروبيين ويغريهم بقبول المشروع . ان كل كلمة فى مشروع الجنرال يعقوب تشير الى ضرورة محمد على فى السياسة الدولية .وحتمية محمد على التاريخية ، بما فى ذلك الاعتماد على الانكشارية الاجنبية وعلى الدول الاجنبية وعلى الخبرات الاجنبية وعلى تكوين قوة ضاربة مصرية لتدعيم السيادة المصرية بما فى ذلك الانتقاض على المماليك والباب العالى والانتقاض على الدول الاوروبية نفسها بعد تكوين الجيش الوطنى . فاذا أمكن القول تاريخيا بأن محمد على كان عميلا للسياسة الفرنسية كان الجنرال يعقوب و « الاخوان الاستقلاليون » أيضا وبنفس المعنى عملاء للسياسة الفرنسية . ولكن أقرب الى الحكم التاريخى إن نقول أن فكرة استقلال مصر فى ١٨٠١ كانت كفكرة استقلال مصر فى كل عهد تلا وظيفة من وظائف التوازن فى صراع القوى العالمية ، وأن الشعب المصرى الأبى اليقظ كان يستغل هذا التوازن الدولى كلما

سنحت له الفرصة ويمارس الضغط على الاستعمار بكل ما توفر لديه من وسائل حسب الظروف المختلفة ، آنا بالمصانعة وآنا بالمفاوضة وانا بالثورة العاقلة وانا بالثـورة العمياء لكي يظفر باستقلال البلاد ويثبته . بل ان الحكم التاريخي الموضوعي يقول ان الجنرال يعقوب ومحمد على وكل قائد او زعيم شارك بجهد فى الكفاح من اجل استقلال البلاد من على بك الكبير الى جمال عبد الناصر كانوا مجرد أدوات فى يد هذا الشعب العظيم وتعبـــيرا عن ارادته لتحقيق استقلال مصر ولتثبيت هذا الاستقلال

فهرس

صفحة

الباب الاول :

الانفجارات الثورية فى مصر قبل الحملة الفرنسية ٧

الباب الثانى :

بناء الدولة الحديثة ٦٥

نشأة الفكرة القومية (١) ٦٦

نشأة الفكرة القومية (٢) ٧٩

نشأة الفكرة الديمقراطية ٩٥

الباب الثالث :

الوزارة الاولى والدستور الاول والبرلمان الاول ... ١٢٥

١ ــ الوزارة الاولى ١٢٦

٢ ــ الدستور الاول والبرلمان الاول ١٥٦

الباب الرابع :

مشروع الاستقلال الاول ١٧٩

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

انجلترا :

THE ARABIC PUBLICATIONS
DISTRIBUTION BUREAU
7, Bishopsthrope Road
London S.E. 26
ENGLAND.

البرازيل :

M. Miguel Maccul Cury.
B. 25 de Maroc, 994
Caixa Postal 7406,
Sao Paulo. BRASIL

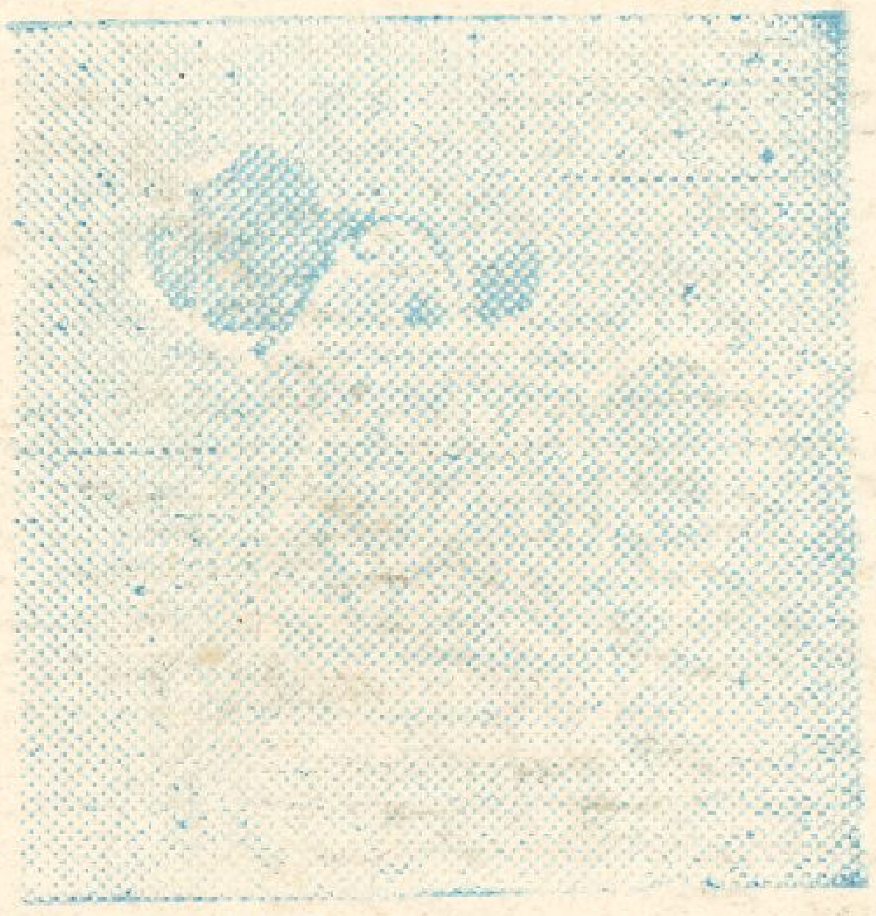

هذا الكتاب

فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ دعا معهد الدراسات العربية العالية الاستاذ الدكتور لويس عوض لالقاء سلسلة من المحاضرات فى موضوع « المؤثرات الاجنبية فى الادب العربى الحديث »، وقد نشرت هذه المحاضرات وصدرت منها طبعتان . وقد كانت هـذه المحاضرات فى حقيقتها محاضرات فى تاريخ الفكر المصرى الحديث من الحملة الفرنسية الى عهد اسماعيل ، وجاءت بمثابة تكملة لكتاب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى فى « تاريخ الحركة القومية » .

وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ عاد الدكتور لويس عوض الى نفس الموضوع فأضاف طائفة من البحوث نشرها فى اهرام الجمعة حول « تاريخ الفكر المصرى الحديث » فى محاولة التفتيش فى اعماق الشخصية المصرية عن مكوناتها الفكرية والسياسية والاجتماعية عسى أن نعرف حاضرنا من ماضينا ونتوصل اسباب قوتنا وضعفنا استعدادا لمعركة المصير . وقد ادمج هذه البحوث الجديدة فى كتابه عن « المؤثرات ... صياغتها فى جزأين تحت عنوان : تاريخ الفكر المصرى ... يتناول « الخلفية التاريخية » ، والثانى يتناول « ... والاجتماعى » . وقد أدى اهتمام الدكتور لويس عو... القومية والفكرة الديمقراطية والاتجاه العلمانى والليبرال... والاشتراكى فى تاريخنا الحديث الى اختلا... عن منهج الرافعى فى تقييم الرجال والاحداث والافكار ... خصوبة عظيمة فى حياتنا الثقافية ..

١٢ قرشا

Bibliotheca Alexandrina
02471192
مكتبة الإسكندرية